الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون -تيارت-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تدخل لنيل شهادة الماستر تخصص مالية

الموسومة بـــ:

إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل II وIII
دراسة لعينة من البنوك الجزائرية

من إعداد الطالبتين:
- بوروينة آمال
- بقدي زهرة

تحت إشراف
الأستاذة: عون الله سعاد

لجنة المناقشة:

الدكتور: عبد الهادي مختار.....رئيسا
الأستاذة: عون الله سعاد.....مشرفا مقررا
الأستاذ: بن صوشة ثامر.....مناقشا

السنة الجامعية:

1437-1438هـ/2016-2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، وبعد

الحمد الله كما ينبغي لجلال وجه وعظيم سلطانه أن منا علينا بإتمام هذا البحث

كما لا ننسى

أن نتقدم بجزيل الشكر لجميع أساتذتنا الكرام الذين درسونا طيلة مشوارنا الجامعي

وأتقدم بشكري إلى موظفي بنوك وكالات تيارت

الذين ساعدونا على إنجاز دراستنا الميدانية –$BADR_{541}$

$BADR_4$–BNA)

جزاهم الله خيرا

وشكري موصول لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيع أو سؤال عن مصير هذا البحث.

إهداء

إلى حبيبنا و شفيعنا و نبينا محمد عليه أفضل الصلاة و أزكى السلام

إلى

الوالدين العزيزين حفظهما الله

و إخوتي و بالأخص هاجر

إلى

الأستاذة المشرفة على البحث عون الله وجميع أساتذة الأفاضل

وجميع طلبة السنة الثانية ماستر تخصص مالية

إلى

كل من يؤمن بأهمية البحث العلمي و تشجيع الشباب خلال دراستهم الجامعية

إلى من يتصفح هذا البحث

الملخص:

تشكلت لجنة بازل لرقابة والإشراف المصرفي سنة 1974 لتطلق أول اتفاق لها سنة 1988 وضعت فيها معايير لرأس المال، صنفت الأصول دول العالم إلى مجموعتين مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة ومجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة، وكل ما جاءت به هذه اللجنة في الثلاثة كان تطبيقها من طرف البنوك والمؤسسات المالية أن يزيد من فعالية ونجاعة إدارة المخاطر المصرفية في الوصول إلى أهدافها.

وسنتطرق في هذه الدراسة إلى أهم النقاط المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية وكذا مقررات لجنة بازل لرقابة والإشراف المصرفي في مجال إدارة المخاطر المصرفية، ومن ثم سنتطرق إلى واقع إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر ومدى تطبيقها لمقررات بازل 2 و3

الكلمات المفتاحية :إدارة المخاطر المصرفية، اتفاقيات بازل.

La gestion du risque bancaire à la lumière de Bâle 2et 3

Résumé:

le Comité de Bâle pour le contrôle et la supervision de la banque a été crée en 1974 pour lancer le premier accord courant de l'année 1988, qui a élaboré des normes pour le capital, les actifs ont été classés selon le degré de gravité et Il a divisé le monde en deux groupes, le groupe des pays à faible risque et un groupe de pays à haut risque, et tous qui sont venus par ce comité dans les trois accords a été appliqué par les banques et institutions financières pour accroître l'efficacité et l'efficience de la gestion des risques de la banque afin d'atteindre ses objectifs. Nous nous pencherons sur cette étude pour les points les plus importants liés à la gestion du risque de la banque, ainsi que les décisions du Comité de Bâle pour le contrôle bancaire et la supervision dans le domaine de la gestiondes risques de la banque, puis nous nous pencherons sur la réalité de la gestion du risque bancaire en Algérie et leur application à Bâle 2 et 3.

Mots clés: La gestion des risques bancaire , les accords de Bâle,

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الأشكال	**I**
فهرس الجداول	**I**
فهرس الملاحق	**I**
المقدمة العامة	**01**
الفصل الأول: إدارة المخاطر المصرفية	
تمهيد	10
المبحث الأول: التطورات العالمية وانعكاساتها على القطاع المصرفي.	11
المطلب الأول: العولمة المالية وانعكاساتها على القطاع المصرفي	11
المطلب الثاني: الأزمات المالية وانعكاساتها على القطاع المصرفي	17
المبحث الثاني:ماهية المخاطر المصرفية	22
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية	22

المطلب الثاني:تصنيف المخاطر المصرفية	25
المطلب الثالث: مقاييس الخطر المصرفي	29
المبحث الثالث: إدارة المخاطر المصرفية	32
المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية	33
المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية	37
المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر المصرفية و عناصرها	40
الخلاصة	44
الفصل الثاني:إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2و3.	
تمهيد	**46**
المبحث الأول: مقررات اتفاقية بازل 02	47
المطلب الأول: ماهية اتفاقية بازل	47
المطلب الثاني :تداعيات ظهور اتفاقية بازل 02	53
المطلب الثالث: المحاور الأساسية لاتفاقية بازل 02	55
المبحث الثاني: مقررات اتفاقية بازل 03	61
المطلب الأول: المقترحات الجديدة لاتفاقية بازل 3	61
المطلب الثاني: محاور اتفاقية بازل 3	64
المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل3	66
المبحث الثالث:أساليب قياس المخاطر وفق بازل 02 و03	68

المطلب الأول:أساليب قياس مخاطر الائتمان	68
المطلب الثاني:أساليب قياس مخاطر السوق	76
المطلب الثالث: أساليب قياس المخاطر التشغيلية	79
الخلاصة	84
الفصل الثالث: واقع تطبيق اتفاقية بازل 02 و 03 لعينة من البنوك الجزائرية	
تمهيد	**86**
المبحث الأول: : اتفاقية بازل 2و3 في القطاع المصرفي لجزائري.	87
المطلب الأول: القواعد الاحترازية في الجزائر و مدى تطابقها مع اتفاقيات بازل .	87
المطلب الثاني : الإجراءات المساعدة على تطبيق اتفاقية بازل 2و3في القطاع المصرفي الجزائري.	92
المطلب الثالث: تأثير اتفاقية بازل 2 و3 على النظام المصرفي الجزائري	94
المبحث الثاني : إمكانية تطبيق مقررات بازل 2 و3 في القطاع المصرفي الجزائري.	97
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية .	97
المطلب الثاني : إمكانية تطبيق مقررات بازل 2 في القطاع المصرفي الجزائري.	101
المطلب الثالث: إمكانية تطبيق مقررات بازل 3 في القطاع المصرفي الجزائري.	123
المبحث الثالث: دراسة العلاقة الارتباطية بين مبادئ و مهام إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري و تطبيق بازل 2و3 .	151
المطلب الأول: الارتباط بين المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي	152

الجزائري وتطبيق بازل 2 و3	
المطلب الثاني: الارتباط بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري و تطبيق بازل 2و3	154
الخلاصة	156
الخاتمة	158
قائمة المراجع	166

فهرس الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الترقيم
01_ 02	توزيع أوزان المخاطرة حسب أصناف الأصول داخل الميزانية العمومية للبنك	51
02_ 02	أوزان المخاطرة للالتزامات خارج بنود الميزانية حس اتفاقية بازل 01	52
03_ 02	متطلبات رأس مال لتحوط وفق مقررات بازل 3.	63
04 _ 02	أوزان المخاطر المتعلقة بحقوق كل من الدولة و البنوك العامة و الخاصة و الشركات	70
01_ 03	تكرار ونسبة توزيع أفراد العينة على البنوك	98
02_ 03	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس .	99
03 _ 03	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	100
04_ 03	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص	100
05 _ 03	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة .	101
06 _ 03	فرضية تطبيق الحد الأدنى لرأس المال.	102
07 _ 03	اختبار فرضية تطبيق الحد الأدنى لرأس المال .	103
08 _ 03	فرضية امتلاك البنوك أساليب لتقييم كفاية رأس المال.	104

09_ 03	اختبار فرضية 01	**105**
10 _ 03	فرضية مراجعة السلطة الرقابية لأساليب تقييم كفاية رأس المال.	**107**
11_ 03	اختبار الفرضية 02	**108**
12_ 03	فرضية التزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب .	**110**
13_ 03	اختبار فرضية 03	**111**
14_ 03	فرضية تدخل الجهة الرقابية لمنع أي انخفاض في رأس المال المطلوب	**112**
15_ 03	اختبار فرضية 03	**113**
16_ 03	فرضية الإفصاح عن هيكلة و حجم الأموال الخاصة	**115**
17 _ 03	اختبار فرضية 01	**116**
18_ 03	فرضية الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر و استراتيجيات إدارتها و تسييرها.	**118**
19_ 03	اختبار فرضية 02	**119**
20_ 03	الإفصاح عن رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة	**121**
21_ 03	اختبار فرضية 03	**122**
22_ 03	فرضية إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أساسي (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتفظ بها)بنسبة 4%بدل 2%.	**124**
23_ 03	اختبار فرضية 01	**125**

03 ـ24	فرضية تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بنسبة 2,5%	**127**
03 ـ25	اختبار فرضية 02	**128**
03 ـ26	فرضية زيادة رأس المال من 8% إلى 10%	**130**
03 ـ27	اختبار فرضية 03	**131**
03 ـ 28	فرضية احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المرتبطة بحركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 ـ 2,5%	**132**
03 ـ29	اختبار فرضية 04	**133**
03 ـ30	فرضية تحسين جودة الأموال الخاصة .	**135**
03 ـ31	اختبار فرضية 01	**136**
03 ـ32	فرضية تغطية المخاطر	**138**
03 ـ33	اختبار فرضية 04	**139**
03 ـ34	فرضية إدخال نسبة الرفع المالي لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي بنسبة 3%	**140**
03 ـ35	اختبار فرضية 03	**141**
03 ـ36	فرضية ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية .	**143**
03 ـ37	اختبار فرضية 04	**144**
03 ـ38	فرضية ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية	**146**

39_ 03	اختبار فرضية 04	147
40 _ 03	فرضية اعتماد نسبة سيولة متوسطة و طويلة الأجل تهدف لتوفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.	149
41_ 03	اختبار فرضية 04	150
42_ 03	قوة معامل الارتباط غاما بدلالة القيمة العددية له	152
43_ 03	معامل الارتباط غاما بين مبادئ إدارة المخاطر المصرفية و الحد الأدنى لرأس المال .	152
44_ 03	معامل الارتباط غاما بين مبادئ إدارة المخاطر المصرفية وانضباط السوق وفق بازل 2.	153
45_ 03	معامل الارتباط غاما بين مبادئ إدارة المخاطر المصرفية و تطبيق بازل 3	153
46_ 03	معامل الارتباط غاما بين مهام إدارة المخاطر المصرفية و الحد الأدنى لرأس المال.	154
47_03	معامل الارتباط غاما بين مهام إدارة المخاطر المصرفية و المراجعة الإشرافية	154
48_03	معامل الارتباط غاما بين مهام إدارة المخاطر المصرفية و انضباط السوق	155
49_03	معامل الارتباط غاما بين مهام إدارة المخاطر المصرفية و تطبيق بازل3	155

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01. 01	أسباب الأزمات المالية	20
02. 01	تصنيف المخاطر المصرفية	29
03. 01	أدوات إدارة المخاطر	37
01. 02	المحاور الأساسية لاتفاقية بازل 02	59
02. 02	العناصر الأساسية لاتفاقية بازل 3	66
01. 03	تطبيق الحد الأدنى لرأس المال في بنكBNA. $BADR_{541}$.$BADR_4$	102
02. 03	تطبيق الحد الأدنى لرأس المال في الوكالات الثلاثة.	103
03. 03	امتلاك البنوك أساليب لتقييم كفاية رأس المال في بنك BNA. $BADR_{541}$.$BADR_4$	105
04. 03	امتلاك البنوك أساليب لتقييم كفاية رأس المال في الوكالات الثلاثة.	106
05. 03	مراجعة السلطة الرقابية لأساليب تقييم كفاية رأس المال في بنك BNA .$BADR_4$.$BADR_{54}$	107

03 ـ06	مراجعة السلطة الرقابية لأساليب تقييم كفاية رأس المال في الوكالات الثلاثة.	109
03 ـ07	التزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب في بنك BNA ـ $BADR_4$ـ$BADR_{541}$	110
03 ـ08	التزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب في الوكالات الثلاثة.	111
03 ـ09	تدخل الجهة الرقابية لمنع أي انخفاض في رأس المال المطلوب في بنك BNA ـ $BADR_4$ـ$BADR_{541}$	113
03 ـ10	تدخل الجهة الرقابية لمنع أي انخفاض في رأس المال المطلوب في الوكالات الثلاثة	114
03 ـ11	الإفصاح عن هيكلة و حجم الأموال الخاصة في بنك BNA ـ $BADR_4$ـ$BADR_{541}$	116
03 ـ12	الإفصاح عن هيكلة و حجم الأموال الخاصة في الوكالات الثلاثة.	117
03 ـ13	الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر و استراتيجيات إدارتها و تسييرها في بنك BNA ـ $BADR_4$ـ$BADR_{541}$	118
03 ـ14	الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر و استراتيجيات إدارتها و تسييرها في الوكالات الثلاثة.	120

15. 03	الإفصاح عن رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة في بنك BNA. $BADR_4$-$BADR_{541}$	121
16. 03	الإفصاح عن رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة في الوكالات الثلاثة.	123
17. 03	إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أساسي (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتفظ بها)بنسبة 4%بدل 2%في بنك BNA. $BADR_4$-$BADR_{541}$	125
18. 03	إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أساسي (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتفظ بها)بنسبة 4%بدل 2% في الوكالات الثلاثة.	126
19. 03	تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بنسبة 2,5%في بنك BNA. $BADR_4$-$BADR_{54}$	128
20. 03	تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بنسبة 2,5%في الوكالات الثلاثة.	129
21. 03	زيادة رأس المال من 8% إلى 10%في بنك BNA. $BADR_4$-$BADR_{541}$	130
22. 03	زيادة رأس المال من 8% إلى 10% في الوكالات الثلاثة	131

23_03	احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المرتبطة بحركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 ـ 2,5%في بنك BNA_$BADR_4$-$BADR_{541}$	133
24_03	احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المرتبطة بحركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 ـ 2,5% في الوكالات الثلاثة.	134
25_03	تحسين جودة الأموال الخاصة في بنك BNA_$BADR_4$-$BADR_{541}$	136
26_03	تحسين جودة الأموال الخاصة في الوكالات الثلاثة.	137
27_03	تغطية المخاطر في بنك BNA_$BADR_4$-$BADR_{541}$	138
28_03	تغطية المخاطر في الوكالات الثلاثة.	139
29_03	إدخال نسبة الرفع المالي لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي بنسبة 3%.في بنك BNA_$BADR_4$-$BADR_{541}$	141
30_03	إدخال نسبة الرفع المالي لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي بنسبة 3%. في الوكالات الثلاثة.	142

31_03	ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية في بنك BNA_ BADR541_BADR4	143
32_03	ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية في وكالات الثلاثة	145
33_03	اعتماد نسبة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي في بنك BADR541_BADR4 _BNA	146
34_03	اعتماد نسبة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي في الوكالات الثلاثة	148
35_03	اعتماد نسبة سيولة متوسطة و طويلة الأجل تهدف لتوفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.في بنك BNA_ BADR541_BADR4	149
36_03	اعتماد نسبة سيولة متوسطة وطويلة الأجل تهدف لتوفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها في الوكالات الثلاثة	151

مقدمة

تعاظمت المخاطر المصرفية وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة التي ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية هذا ما اكسب إدارة المخاطر المصرفية أهمية متزايدة لدى البنوك، والتي كان لزاما عليها أن تسعى لتطوير قدرتها التنافسية لمواجهة تلك المخاطر المصرفية وابتكار أساليب وتقنيات مالية جديدة للتحكم فيها أو التحوط منها. وكان نتاج ذلك بداية التفكير والتشاور بين البنوك المركزية في العالم للتقليل من مخاطر العمل المصرفي، ومن هنا تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية كأولى الخطوات الجادة للتعاون الدولي في مجال الإشراف المصرفي والرقابة عليها وإدارة المخاطر التي تتربص بها. وكنتيجة للنقائص التي تضمنتها هذه الاتفاقية تأسست اتفاقية بازل الثانية، والتي وضعت ثلاثة معايير أساسية كمعايير دولية للعمل المصرفي وهي الحد الأدنى لرأس المال، المراجعة الإشرافية وانضباط السوق بهدف زيادة متانة النظام المالي، ومع حدوث أزمة الرهن العقاري 2008 ظهر القصور في هذه الاتفاقية مما أدى لإصدار اتفاقية بازل الثالثة والتي رفعت الحد الأدنى لرأس المال بغية زيادة احتياطات البنوك ورفع رأس مالها لتقليص معدلات الوقوع في أزمات مالية مستقبلية.

لقد كان للتطورات الاقتصادية العالمية انعكاسات مختلفة على الدول خاصة النامية و منها الجزائر التي شهدت تغيرات جذرية في اقتصادها تمثلت في انتقالها إلى اقتصاد السوق القائم على النظام الحر وزيادة مجالات التكيف الوضع الاقتصادي الجديد و التي كرست مبدأ الرقابة الاحترازية في البنوك بموجب القانون 90 /10 المؤرخ سنة 1990 الخاص بالنقد والقرض والقائم على مراقبة البنوك من حيث شروط استغلالها و متابعتها للقوانين وكذلك من خلال رصد المخالفات وفرض العقوبات في حالة الأخطاء المتعمدة، كما أصدرت مجموعة من الإجراءات التي تساعد البنوك الجزائرية على تطبق مقررات بازل IIوIII.

الإشكالية الرئيسية:

بناء على ما تم ذكره سابقا، ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية تطبيق إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية و فقا لمقررات بازل IIوIII؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

ـ ماهية المخاطر المصرفية، وما هي أهم أنواعها ؛

ـ ما هي أهمية، أهداف، مبادئ إدارة المخاطر المصرفية ؛

ـ ما مفهوم لجنة بازل للرقابة المصرفية، وفيما تتمثل أهدافها ؛

ـ ما الفرق بين القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر ومعايير لجنة بازل ؛

ـ ما مدى تطبيق مقررات بازل IIوIII في القطاع المصرفي الجزائري ؛

ـ هل يوجد علاقة ارتباطيه بين مهام ومبادئ إدارة المخاطر المصرفية و تطبيق مقررات بازل IIوIII ؛

فرضيات البحث:

كخطوة أولى لدراسة إدارة المخاطر المصرفية و فق مقررات بازل 2و3 وضعت الفرضيات التالية:

ـ إدارة المخاطر هي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي من شانها أن تقلل آو تتحكم في المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

ـ توجه القطاع المصرفي الجزائري في تطبيق مقررات بازل IIوIII من خلال سن مجموعة من القوانين والإجراءات.

ـ تكمن أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية في وضع حد ادني لرأس المال وتحقيق استقرار في النظام المصرفي العالمي.

ـ مقررات بازل الثانية والثالثة مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري.

ـ يوجد علاقة ارتباطيه بين مهام ومبادئ إدارة المخاطر في البنك وتطبيق مقررات بازل IIوIII.

أهمية البحث:

يستمد بحثنا أهميته من أهمية النظام المصرفي الذي يعتبر مهما في الاقتصاد، لما تقوم به من عمليات التمويل والدعم والتنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية، وفي ظل تصاعد هذه المخاطر بدا البحث عن آليات لمواجهتها وإيجاد فكر مشترك بين البنوك في دول العالم يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فجاءت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي لتضع معيارا موحدا لكفاية رأس المال من شانه أن يزيد من فعالية و إدارة المخاطر المصرفية.

أهداف البحث:

من أهم أهداف دراسة إدارة المخاطر المصرفية وفق بازل IIوIIIنذكر ما يلي:

ـ التعريف بالمخاطر المصرفية.

ـ إبراز أهمية إدارة المخاطر المصرفية في التقليل من المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي.

ـ إبراز أهم ما جاءت به اتفاقيات بازل IIوIII وأساليب قياسها للمخاطر المصرفية.

ـ توضيح واقع تطبيق مقررات بازل IIوIII في الجهاز المصرفي الجزائري.

حدود الدراسة:

بينت الدراسة على حدود مكانية دون الأخذ بعين الاعتبار الحدود الرمانية، حيث اقتصرت الدراسة التطبيقية على الجزائر.

منهج البحث:

بغية الإجابة عن إشكالية البحث وإثبات مدى صحة الفرضيات تم الاعتماد على عدة مناهج على النحو التالي:

ـ **المنهج الوصفي التحليلي**: وهو المنهج المستخدم لوصف و استعراض الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية من مفاهيم و أسس و أهداف إضافة إلى مقررات بازل IIوIII و أساليبه في قياس المخاطر المصرفية

ـ **المنهج الإحصائي**: هو المنهج المستخدم في الدراسة الميدانية على الخصوص في تشكيل البيانات العددية والجداول ومختلف النسب الكمية عند تفريغ استمارة البحث الميداني ومن ثم الاعتماد على المنهج في تشكيل الجداول والبيانات ومختلف النسب الكمية كالتكرارات والإحصائيات، واستخدام برنامج لغرض معالجة وتحليل الاستبيان. 21spss

أسباب اختيار البحث:

هناك عدة أسباب لاختيار موضوع إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 02 و03 من أهمها:

ـ دخول الموضوع في صميم التخصص.

ـ المكانة التي تحصلت عليها إدارة المخاطر المصرفية لا سيما بعد تعاظم هذه المخاطر بسبب التطورات الاقتصادية.

ـ حاجة البنوك الجزائرية إلى إدارة مخاطر مصرفية جيدة.

ـ الاطلاع على نقائص اتفاقية بازل IIوIII والتي ينبغي على القطاع المصرفي الجزائري تجنبها.

ـ الرغبة في معرفة مدى إمكانية تطبيق مقررات بازل IIوIII في القطاع المصرفي الجزائري.

الدراسات السابقة:

ـ حياة نجار بعنوان: **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل ـ دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية**، لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة سطيف 1، 2014/2013 وأهم ما توصلت له:

ـ افتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها.

ـ إدارة مخاطر القروض تكد تنحصر في الرقابة الإشرافية سواء كانت داخلية أو خارجية مع استحداث نظام للتنقيط تراعي فيه الخصائص الاقتصادية، المالية، القانونية للعملاء المقترضين تقييما لجدارتهم الائتمانية.

ـ عدم فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية في البنوك العمومية، بالرغم من أنها تعتبر شرطا ضروريا لتطبيق بازل 2 و الدليل على ذلك فشلها في تطبيق النظام 3/2 المتعلق بالرقابة الداخلية و تعويضه بالنظام 11/8، في حين تعتبر الرقابة التي يمارسها بنك الجزائر على البنوك التجارية من أكثر أنواع الرقابة أهمية وشمولا؛

ـ بومعزة ربيعة ورفيق خضرة بعنوان: **تاثير المخاطر البنكية على استقرار النظام المصرفي الجزائري**، لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة تيارت 2015/2014، وأهم ما توصلتا له

ـالاهتمام بإدارة المخاطر من الأسس الرئيسية الذي اعتمدها النظام المصرفي لرفع كفاءة أداء البنوك الجزائرية لمواجهة الضغوط التنافسية التي تفرضها موجة العولمة المالية.

ـ عملت إدارة البنوك الجزائرية على تعزيز التدابير الاحترازية و المطابقة بأحسن الممارسات الدولية و لكنها كانت متأخرة بعدة سنوات و هذا جعلها لا تواكب التقدم الحاصل؛

ـ عماري عمر الحق و لصواني أسامة بعنوان: **إدارة المخاطر المصرفية** لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية، ولاية تيارت، 2015/2014 و أهم ما توصلا له:

ـ تعاظمت المخاطر المصرفية في ظل تطورات التحرير المالي و مستحدثات العمل المصرفي و تنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في المصارف ؛

ـ هناك مجموعة من الخطوات والأساليب للتعامل مع المخاطر المصرفية مما يمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي هذه المخاطر أو التقليل من وقوعها؛

ـ تمثل مقررات بازل 2 فرص وتحديات للأنظمة المصرفية الجزائرية والعالمية على السواء وتقليص مخصصات القروض السيئة وخسائر العمليات المصرفية؛

ـ إن مقررات بازل 3 تهدف لزيادة السيولة للوفاء بالالتزامات النقدية المستحقة في قياس دعم الأساليب لقياس المخاطر وفقا لمقررات بازل 2 من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكثر مما كـــانت عليه بازل 2؛

ـ دنفار فوزية وبوغدو حليمة بعنوان: **إدارة المخاطر البنكية و تاثيرهاعلى كفاءة القطاع المصرفي**، لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص تأمينات و بنوك، جامعة تيارت 2015/2014 و أهم ما توصلتا له:

ـ لا يزال موضوع إدارة المخاطر المصرفية يشكل جدلا فكريا في العمل المؤسساتي المصرفي وتكمن أبعاد هذا الجدل في النقاش في تحديد استراتيجيات الجادة والمتطورة من اجل تحقيق أفضل إدارة للمخاطر؛

ـ إن الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية تستلزم وجود إطار جيد للحكومة وقياس المخاطر المصرفية بصورة دقيقة وتطبيق الإرشادات الخاصة لا دارة المخاطر؛

ـ إن مقاييس المخاطر التي تتعرض لها أي بنك ترتبط بمقاييس الربحية و السيولة ينبغي له تحقيق الأرباح و رضا المالكين و المساهمين و الزبائن ؛

خطة وهيكل البحث:

من اجل تقديم هذا البحث في صورة صحيحة وملائمة بغية إعطاء حقه من التفصيل قمنا بتقسيمه إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، ويمكن استعراضها على النحو التالي:

عنونا الفصل الأول **بإدارة المخاطر المصرفية** ولقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في **المبحث الأول إلى التطورات العالمية و انعكاساتها على القطاع المصرفي**، تناولنا فيه العولمة المالية و انعكاساتها على القطاع المصرفي، الأزمات المالية و انعكاساتها على القطاع المصرفي. و تطرقنا في **المبحث الثاني** إلى **ماهية المخاطر المصرفية**، تناولنا فيه مفهوم المخاطر المصرفية، تصنيف المخاطر المصرفية، مقاييس الخطر المصرفي.

وعنونا الفصل الثاني **بإدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل IIوIII** و لقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في **المبحث الأول** إلى **مقررات اتفاقية بازل II**، تناولنا فيه ماهية اتفاقية بازل، تداعيات ظهور بازل2، مقررات اتفاقية بازل 2، كما تطرقنا في **المبحث الثاني** إلى **مقررات اتفاقية بازل III**، تناولنا فيه المقترحات الجديدة لبازل 3، محاور اتفاقية بازل 3، الآثار المتوقعة لبازل 3، **المبحث الثالث** فقد كان حول **أساليب إدارة المخاطر المصرفية وفق بازل IIوIII**، تناولنا فيها أساليب قياس مخاطر الائتمان، أساليب قياس مخاطر التشغيل، أساليب قياس مخاطر السوق.

أما الفصل الثالث فقد كان بعنوان **واقع تطبيق اتفاقيات بازل IIوIII لعينة من البنوك الجزائرية**، قسمناه لثلاثة مباحث، **المبحث الأول** بعنوان **الإطار النظري لاتفاقيات بازل IIوIII في القطاع المصرفي الجزائري**، تناولنا فيه القواعد الاحترازية في الجزائر ومدى تطابقها مع اتفاقيات بازل، الإجراءات المساعدة على تطبيق اتفاقيات بازل IIوIII في النظام المصرفي الجزائري، تأثير اتفاقيات بازل IIوIII على النظام المصرفي الجزائري، **المبحث الثاني** بعنوان **تطبيق مقررات بازل IIوIII في القطاع المصرفي الجزائري**، تناولنا فيه تحليل البيانات الشخصية، تطبيق مقررات بازل 2 في القطاع المصرفي الجزائري، تطبيق مقررات بازل 3 في القطاع المصرفي الجزائري، أما **المبحث الثالث** فكان بعنوان **دراسة العلاقة الارتباطية بين المبادئ و المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري و تطبيق بازل IIوIII**، تطرقنا من خلاله إلى الارتباط بين المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري

وتطبيق بازل IIوIII، الارتباط بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري وتطبيق بازل IIوIII.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذا الموضوع:

-عدم قدرة بعض موظفين البنك على الإجابة على أسئلة الاستبيان؛

- نقص الوعي الثقافي لدى موظفين البنك حول موضوع إدارة المخاطر المصرفية ومقررات بازل IIوIII

الفصل الأول

إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد

عرف الاقتصاد العالمي العديد من التطورات العالمية، متمثلة في العولمة المالية والأزمات المالية والتي لها انعكاساتها على القطاع المصرفي، وذلك من خلال ارتفاع حجم المخاطر التي تهدد البنوك والمؤسسات المالية ومع زيادة هذه المخاطر وتنوعها كان لزاما على هذه المؤسسات المالية التوجه نحو إدارة المخاطر المصرفية والتي تشمل مجموعة من الأساليب والاستراتيجيات التي تتناسب مع طبيعة المخاطر التي تعصف بالقطاع المصرفي مثل السوق، المخاطر الائتمانية وغيرها، فإدارة المخاطر المصرفية تهدف لتحقيق أقصى عائد بأقل مخاطر ممكنة لذا فهي تعد أهم إدارات البنك نظرا لأهمية القرارات التي تتخذها لتجنب أو التخلص من المخاطر.

يضم هذا الفصل أسباب اللجوء لإدارة المخاطر المصرفية والتعرف عليها من خلال تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: التطورات العالمية وانعكاساتها على القطاع المصرفي.

المبحث الثاني: ماهية المخاطر المصرفية

المبحث الثالث: إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الأول: التطورات العالمية وانعكاساتها على القطاع المصرفي

من ابرز التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، العولمة المالية والأزمات المالية، حيث زادت في الآونة الأخيرة درجة ارتباط الأسواق المالية العالمية واندماج النشاط المالي في العديد من الدول مع الاقتصاد العالمي، كما أثرت الأزمات المالية سلبا في الحياة الاقتصادية، لذا توجهت المؤسسات المالية العالمية لتحديد أسبابها للحد من انعكاساتها على القطاع المصرفي.

المطلب الأول: العولمة المالية وانعكاساتها على القطاع المصرفي

إن الانفتاح غير المحدود بشروط على الاقتصاد العالمي، كان له دور في زيادة العولمة المالية، مما دفع المهتمين بالقطاع المصرفي لتحديد مفهوم لها مع ذكر الأسباب التي ساهمت في ظهورها وانعكاساتها على القطاع المصرفي.

أولا: مفهوم العولمة المالية

تعددت التعارف المتداولة للعولمة المالية، وذلك من خلال وجهات النظر حولها من أبرز هذه التعاريف:

ـ العولمة المالية هي الانفتاح بدون حدود أو شروط على رأس المال الدولي الخاص، والقيام باستثمارات مالية كالمتاجرة في العملات والأوراق المالية التي تتخذ من سوق رأس المال مركزا لها [1].

ـ تعرف العولمة المالية على أنها الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى الانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل أو ارتباط الأسواق المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم تتدفق عبر الحدود لتصب في الأسواق العالمية [2].

وبناء على التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف شامل للعولمة المالية حيث يمكن القول بان العولمة المالية.

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وإمكانية التحكم في الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004،ص: 16.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاد البنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003،ص: 33.

هي عبارة عن التكامل المالي الدولي الذي يسمح بالنمو السريع في المبادلات المالية الدولية عن طريق زيادة الاستثمارات الأجنبية وإنشاء أسواق مالية عالمية تتدفق فيها الأموال بين الدول[1].

ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما: تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسـهم السندات وتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

ثانيا: أسباب العولمة المالية

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على ظهور العولمة المالية لعلى أهمها:

1ـ تنامي الرأسمالية: لقد كان النمو المتزايد في رأس المال المستثمر في صناعة الخدمات بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، من خلال تنوع أنشطته وزيادة درجة تركيزه، دور أساسي في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية. حيث أصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية متزايدة كثيرا عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي[2]. وعلى الصعيد العالمي لعب رأس مال المستثمر في الأصول في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض واستثمارات) بشروط خاصة، لا سيما بعد الانخفاض الملحوظ في حجم التدفقات المالية الرسمية والحكومية. وكذلك في المنح والمساعدات المقدمة من البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية.

2 ـ عجز الأسواق الوطنية على استيعاب الفوائض المالية: حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية بعد أن عجزت الأسواق المحلية في استيعاب المدخرات والفوائض المالية، وذلك بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى، فالمؤسسات المالية غير المصرفية في مجموعة الدول السبع التي قامت عام 1990 بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن 20 تريليون دولار أمريكي. وهذا 110% من الناتج المحلي الإجمالي، و90% من حجم الأصول التي يملكها الجهاز المصرفي في هذه الدول. وعلى الرغم من قدم ظاهرة الاستثمار الأجنبي، فان الجديد هو تعاظم حجم هذه الاستثمارات وتنوع الأدوات المالية

[1] صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، جامعة الجزائر، جوان 2002،ص: 217.

[2] فؤاد مرسي، **الرأسمالية تحدد نفسها**، مجلة عالم المعرفة، العدد 147، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص: ص:234 ـ235.

المستخدمة، والاستقلال النسبي لتحركات رؤوس الأموال بعيدا عن حركات رؤوس الأموال بعيدا عن حركة التجارة الدولية.

3 ـ التقدم التكنولوجي: يتكامل هذا العامل مع ما سبقه في الدور التي تلعبه شبكات الاتصال نقل المعلومات التي يتبعها التقدم الثقافي الهائل الذي نشهده اليوم، في دمج الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل وردة الفعل على التطورات التي تحدث في السواق بصفة آنية وفورية حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة[1].

4 ـ ظهور الابتكارات المالية: ارتبط نمو العولمة المالية بظهور عدد من الأدوات المالية الحديثة التي جذبت العديد من المستثمرين فإلى جانب الأدوات المالية التقليدية المتداولة في الأسواق المالية ظهرت أنواع جديدة من الأدوات المالية التي أطلق عليها (المشتقات المالية) والتي تتيح للمستثمرين عدة امتيازات منها: تنويع محافظهم الاستثمارية[2].

ثالثا: انعكاسات العولمة المالية على القطاع المصرفي

كان للعولمة المالية انعكاساتها على القطاع المصرفي، قد تكون هذه الانعكاسات ايجابية كما قد تكون سلبية ولعل أهم هذه الانعكاسات:

1 ـ الاندماج المصرفي: لعل من أهم أثار العولمة على البنوك هو تنامي ظاهرة وموجة الاندماج المصرفي سواء بين البنوك الصغيرة والكبيرة أو بين البنوك الكبيرة وبعضها البعض لتكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسة والاستفادة من وفورات الحجم التي تحققها عمليات الاندماج، وانتشرت ظاهرة الإندماجات المصرفية عبر العالم، وأصبحت إحدى الاستراتيجيات التي تعتمدها الدول لتقوية قاعدة رأس مال البنوك والصمود أمام المنافسة في ظل التطورات المصرفية العالمية المشار إليها سلفا. يبدوا

[1] صندوق النقد الدولي، **أفاق الاقتصاد العالمي**، ماي 1997، ص: 56.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

إن عملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها وشموليتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل بنوك العالم تقريبا[1].

ومزايا الاندماج كثيرة، تحقيق الوفرات والتكاليف الإدارية والتخصص في أداء العمليات المختلفة والممكنة وتنويع القروض والاستثمارات وزيادة تنويع الخدمات المقدمة للجمهور كذلك في المصرف الموحد قياس بتركيزها الواحد، بسبب زيادة رأس المال المدفوع واحتياطاته بفضل الاندماج، وتقليل المنافسة بين المصارف وخاصة إن كانت المنافسة على حساب سيولة المصرف أو ثقة الجمهورية، وإزالة ازدواج وكثرة فروع المصارف في مناطق تفتقر إلى خدمات مصرفية وتسهيل انتقال رؤوس الأمـــــوال

بين مناطق جغرافية مختلفة[2].

2 ـ التحول إلى البنوك الشاملة: يعرف البنك الشامل على انه ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية داخل البلاد وخارجها من ناحية ويقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا بالإضافة لتقديمه توليفة واسعة من الخدمات المصرفية[3] والبنوك الشاملة تمثل كيانات مصرفية تعتمد على استراتيجيات التنويع كأساس وطريقة عمل لها سواء ما تعلق بجانب مواردها أو بجانب استخداماتها، كما أنها تقوم بتقديم كافة الخدمات المالية بما فيها خدمات التامين.

3 ـ خوصصة البنوك: لعبت الخوصصة دورا كبيرا في توسيع نطاق العولمة المالية خاصة في ضوء تزايد عمليات التحرير المالي المحلي خاصة في الدول النامية التي تتواجد بها برامج واسعة للخوصصة والتي سمحت للأجانب بامتلاك هذه المؤسسات والمساهمة في ملكيتها وقد تشارك المستثمرين الأجانب في تنفيذ برامج

[1] فايزة العراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص: 36.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك، سلسلة في دروس الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 40.

[3] محمد كمال خليل ألحمراوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص:43.

الخوصصة في الدول التي كانت اشتراكية وبعض الدول النامية، ومن ثم علاقة وثيقة بين زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى بعض الأسواق المالية وبرامج الخوصصة الموجودة في دول هذه الأسواق[1].

4 ـ تنوع النشاط المصرفي والتوجه للتعامل بالمنتجات: وصل اتجاه تنويع النشاط المصرفي مستويات عليا في ظل العولمة عندما أضافت البنوك على أنشطتها المشتقات المالية التي تعد أهم وأبرز الابتكارات المالية، وهي عبارة عن عقود يتم اشتقاق قيمتها من قيمة أصول أخرى موضوع العقد تكون غير ظاهرة تتنوع بين أسهم وسندات وسلع غيرها. لقد تزايد call options تعامل البنوك مع العقود المستقبلية، وكذلك التعامل في حقوق الشراء الاختيارية ، وتحقق المشتقات المالية عدة مزايا أهمها التحكم والسيطرة علىSwaps ويضاف إليها عقود مبادلة المخاطرة وتحسين معدلات الاقتراض والإقراض واستكشاف الأسعار في السوق، وتسهيل وصول العملات إلى الأسواق المالية المختلفة وزيادة السيولة[2].

وبالرغم من مزايا ودوافع التعامل بالمشتقات المالية، إلى أنها لا تخلو من المخاطر، حيث أنها تنطوي على مخاطر كامنة في خصوصية وطبيعة عملها تعتبر أعلى من مثيلاتها من الأدوات المالية التقليدية، وهو من شانه أن يؤسس لأنواع جديدة من المخاطر، يؤدي لصعوبات كبيرة للبنوك في حال استعمال هذه الأدوات بشـــكل غير مدروس ولا يستند إلى أسس سلامة قوية.

5 ـ تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال: لقد تعرضت العديد من الدول النامية عبر آليات التحرير المالي، المحلي والدولي، إلى موجات من دخول الأموال غير المشروعة، من خلال إلغاء الرقابة على الصرف، وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية، وانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب انفتحت أمام ذلك قنوات أخرى لغسيل الأموال له أثار سلبية على الاقتصاد الكلي ومتغيراته منها:

ـ انتشار الفساد الإداري في ظل النظام المصرفي.

ـ إضعاف وضع الدولة وتشجيع التهرب من تنفيذ القوانين.

---

[1] احمد منير النجار، **الخصخصة بين التقليدية والعالمية المعاصرة وأثارها على مشاريع الأعمال**، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد 139، الكويت، 2003، ص: 271.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

ـ انتشار وتوسع الجريمة بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية.

ـ فقدان الثقة في السوق المالي المحلي.

ـ تحويل اتجاه المستثمرين إلى نشاطات إجرامية بأرباح مرتفعة.

ـ التهرب الضريبي من دخول الاموال المغسولة وخسارة في الايرادات العامة للدولة.

6 ـ ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل: مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو داخلية وأصبح لزاما على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات،

وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ ا ناقرته لجنة بازل 1988، أصبح لزاما على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي، ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح لزاما عليها الالتزام بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال ينتظر أن يشكل حجر الأساس في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حاليا

7 ـ احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير الخدمات: مع تزايد العولمة الملية وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود وقيام منظمة التجارة العالمية وقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفية واتخذت المنافسة اتجاهات وهي:

ـ يمثل الاتجاه الأول المنافسة بين الأطراف التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو العالمية.

ـ أما الاتجاه الثاني للمنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية وقد تؤدي المنافسة إلى زيادة كفاءة الجهاز المصرفي وتخفيض التكاليف وتحسين الإدارة وتحسين جودة الخدمة إلا أنها قد

تؤثر سلبا على المصارف الضعيفة حيث تزداد الحاجة على وجود آليات مصرفية ضخمة، تستطيع المنافسة في السوق المحلي أو الخارجي على السواء[1].

المطلب الثاني: الأزمات المالية وانعكاساتها على القطاع المصرفي

شهد الاقتصاد العالمي عدة أزمات مالية ومصرفية أثرت سلبا على مناحي الحياة الاقتصادية، من بينها الأزمات المصرفية لذا كان لزاما على المتخصصين بالمجال المصرفي أن يحددوا مفهومها، أسباب زيادة بهدف مواجهتها والتخفيف من انعكاساتها المدمرة على القطاع المصرفي.

أولا: مفهوم الأزمة المالية

هناك عدة تعاريف للازمة المالية المصرفية فكل باحث يعرفها حسب فهمه وتفسيره لها وكذلك حسب الجانب الذي يريد أن يدرسها فيه، نذكر من بين هذه التعاريف ما يلي:

ـ من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية أنها تلك الذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، كذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع أو الانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها[2].

ـ إن الأزمة المالية يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة او مجموعة من الدول التي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهمته الرئيسية، والذي ينعكس سلبا في تدهور القيمة العادلة، وفي أسعار الأسهم مما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثـروات فيما بين الأسـواق المالية والدوليـة

وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة أزمة الثقة في النظام المالي، سببها الرئيسي تدفق رؤوس الأموال الضخمة في الداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض[3].

---

[1] احمد سليمان حصاونة، **المصارف الاسلامية ـ مقررات لجنة بازل ـ تحديات العولمة واستراتيجية مواجهتها**، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 238.

[2] فايزة العراف، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[3] كمال رزيق، عبد السلام عقون، **سياسة الأزمة المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، مكتب المجتمع العربي الأردن، 2011، ص: 19.

ـ تعرف أيضا أنها " اضطراب حاد ومفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول سواء كانت مادية أو مالية أو حقوق ملكية الأصول المالية "المشتقات المالية "، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد لبعد ذلك إلى باقي الاقتصاد[1].

ثانيا: أسباب الأزمات المالية

لعل أي أزمة تدل عليها شواهد تشير إلى حدوثها، ومظاهر أولية ووسطى ونهائية تفرزها وايا كان فان هناك أسباب مختلفة لنشوء الأزمات نوجزها فيما يلي:

1 ــ اضطراب الاقتصاد الكلي: تعد التقلبات في المتغيرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي عنصرا مهما في حدوث الأزمات الاقتصادية. تشير لذلك الإحداث التاريخية للازمات، فعلى صعيد المتغيرات

الخارجية نلاحظ أن تدهور شروط التبادل التجاري خاصة بالنسبة للدول النامية عنصرا مؤثرا على الأزمات المالية وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي تعرضت للازمات المالية شهدت انخفاضا في شروط التبادل التجاري بحوالي 1% قبل حدوث الأزمة كذلك التغيرات في أسعار الفائدة العالمية والتي تؤثر على تكلفة الإقراض وتدفق الاستثمار الأجنبي.

كما تعد التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية مصدرا مهما أخر من مصادر عدم الاستقرار الاقتصاد الكلي الخارجية حيث تشير الدراسات إلى حدوث ارتفاع حاد في أسعار الصرف الحقيقية قبل حدوث الأزمات الاقتصادية كأحد أثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، إما المتغيرات الداخلية فيعد التضخم من أهمها كونه يحد من قدرة القطاع المالي في مجال الوساطة المالية، كما قد يكون عامل مؤثر في حصول كساد اقتصادي[2].

[1] موسى اللوزي وآخرون، **الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتب المجتمع العربي، الأردن، 2011، ص: 28.
[2] موسى اللوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

2 ـ هشاشة القطاع المالي: إن التوسع الكبير في عمليات إقراض البنوك وانهيار أسعار الأصول المالية كانت عادة تسبق الأزمـات المصرفية، فيلاحظ إن عدم التحضير الكافي للتحرير المالي في الثمانينات والتسعينات وصغر حجم القطاع المالي وضعف الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية والذي أرفقه تدفق كبير لرؤوس الأموال الأجنبية مع التوسع في منح الائتمان غير المدروس وقد ساهمت في حدوث العديد من الأزمات المالية في كوريا وتايلاند وغيرها[1].

3 ـ اضطراب القطاع المالي: يعود اضطراب القطاع المالي إلى التوسع في عملية منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وانهيار الأوراق المالية القاسم المشترك الذي يسبق حدوث الأزمة المالية، كما أدى التوسع في القروض إلى حالة عدم التلاؤم بين أصول وخصوم البنوك[2].

4 ـ نظم الصرف: يمكن أن تؤثر نظم الصرف بتعرض البنوك إلى أزمات مالية من خلال المضاربة وكذلك الطريقة التي تؤثر بها الأصول الحقيقية للبنوك نتيجة خفض قيمة العملة المحلية وقدرة البنوك المركزية على القيام بدور القرض الأخير للبنوك التي تواجه مشاكل سيولة أو عسر مالي[3].

5 ـ أسباب أخرى:

إلى جانب الأسباب سالفة الذكر ن هناك أسباب أخرى تتمثل فيما يلي:

ـ الإشاعات والمعلومات غير الحقيقية.

ـ تدفق ضخم لرؤوس الأموال يصاحبه توسع في عملية الإقراض فلا تراعي الجدارة الائتمانية في المقترض؛

ـ ضعف على مستوى هيئات الإشراف يؤدي إلى تزايد الشكوك في قدرة هذه المؤسسة على أداء التزاماتها؛

ـ الفشل في تطبيق السياسات المالية والنقدية.

---

[1] نفس المرجع، ص: 32.

[2] كمال رزيق، عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[3] بن فحصي أمينة وآخرون، **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية**، مذكرة ليسانس غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة المدية، الجزائر، 2008ـ2009، ص:14.

ـ المضاربة على العملات.

الشكل رقم: 01 ـ 01: أسباب الأزمات المالية

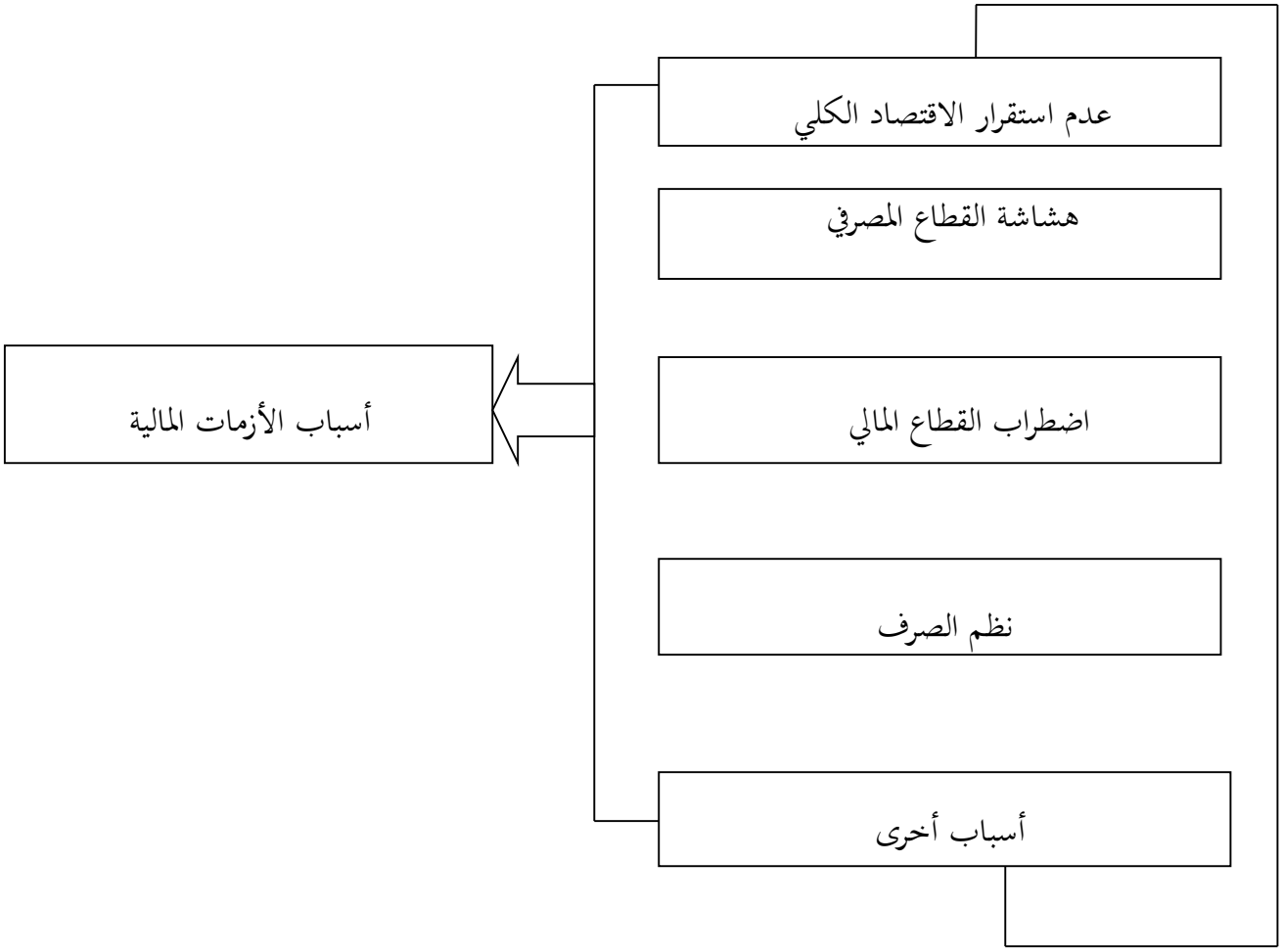

المصدر: بن فحصي أمينة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

ثانيا: انعكاسات الأزمات المالية على القطاع المصرفي.

كان للازمات بمختلف أنواعها، ولاسيما المالية والمصرفية، منها انعكاساتها على عدد كبير من الأسواق في عدة دول، حيث ألحقت العديد من الأضرار باقتصادياتها ومن أهم انعكاسات الأزمات المالية على القطاع المصرفي نذكر ما يلي[1]:

[1] فايزة العراف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 54،55.

ـ عجز الحساب الجاري وارتفاع أسعار الصرف الحقيقية مما أدى إلى زيادة تعرض العملات الوطنية لهجمات المضاربين.

ـ زيادة تدفق رأس المال الأجنبي مما أدى إلى زيادة خطورة المديونية الناتجة عن هذه التدفقات وهو مما أدى إلى زيادة تعرض الاقتصاديات للنفوذ الخارجي.

ـ ومن ناحية أخرى فان التدفق الهائل لرأس المال الأجنبي أدى إلى اختلال توازن القطاعات المصرفية في الدول المتأثرة، فقد كان هناك زيادة منتظمة في الالتزامات الأجنبية للبنوك التجارية مقارنة بقيمة أصولها الأجنبية، كما أن معظم الضمانات التي قبلها القطاع المصرفي لمنح القروض كانت من العقارات الأسهم التي كانت أسعارها وهمية، إضافة إلى أن البنوك كانت تأخذ قروضا قصيرة الأجل وتمنح قروضا طويلة الأجل.

ـ المخاطر المعنوية ونقص المعلومات، ويقصد بالخطر المعنوي عدم تحمل البنك كامل العواقب عندما لا تسيير الأمور على ما يرام، ومن مشاكل هذا الخطر التي سادت في العديد من الاقتصاديات وضع أسعار فائدة تفضيلية مصطنعة لتشجيع الاقتراض من الخارج مما يشجع على الاستثمار في مشاريع محفوفة بالمخاطر، كذلك تزايد المخاطر المعنوية نتيجة قيام رجال البنوك بالإفراط في الإقراض بدون ضمانات كافية ـ من انعكاسات أزمة الرهن العقاري زيادة الإقراض والاقتراض، وخاصة في مجال القروض العقارية من خلال الاعتماد على الارتفاع الكبير في أسعار العقارات، مما حفز الكثيرين إلى الاقتراض بضمان قيمتها التي لم تسدد في الأساس اعتمادا على ارتفاع أسعار العقار. كضمان عندما بدأت أسعار الفائدة ترتفع بشكل غير متوقع أدى ذلك إلى تزايد التزامات محدودي الدخل نتيجة ارتفاع أعباء القروض فامتنع الكثير عن السداد[1].

[1] موسى اللوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 53، بتصرف.

ـ تعرضت العديد من البنوك والمصارف والمؤسسات المالية بسبب أزمة الرهن العقاري لنقص في السيولة وزيادة مسحوبات المودعين، واضطرار بعض الحكومات من خلال البنوك المركزية إلى إنقاذ ما يمكن أنقاضه من البقية الباقية حتى لا يحدث انهيارا تاما للحياة الاقتصادية وتقع الدولة في دائرة الإفلاس وانتشار المخاوف بين هذه البنوك في عملية الإقراض وتراجعت معدلات تقديم الائتمان، وأدى بالبنوك المركزية إلى ضخ المزيد من الأموال في أسواق المال للتخفيف من حدة هذه الأزمات.

ـ من انعكاسات أزمة الرهن العقاري أيضا، قيام بعض البنوك بتنفيذ الرهونات والضمانات التي معها وهذا سبب خللا في التدفقات النقدية لها. كما أدى تركز الدهون العقارية لدى البنك إلى استخدام هذه المحفظة لإصدار أوراق جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية بضمانها ثم بضمان موجة ثانية من الأصول بضمان هذه الدهون وتستمر العملية موجة بعد موجة بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى هذا ما أدى لتركز الإقراض في قطاع واحد (العقار) وهذا أدى لتركز المخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: ماهية المخاطر المصرفية

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير لحسن لأنشطتها، هذا ما دفع الباحثين بهذا المجال بعد تقديم تعريف للمخاطر المصرفية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتخفيض منها، من خلال تصنيف هذه الأخيرة لمخاطر منتظمة غير منتظمة، كما تم قياس هذه المخاطر بالاعتماد على الطرق الكلاسيكية لتظهر بعد ذلك طرق حديثة لقياسها بغرض الحد منها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

إن المخاطر التي تعصف بالقطاع المصرفي كثيرة ومتنوعة لذا كان لزاما على المهتمين بالقطاع المصرفي، تحديد مفهومها وأهم العوامل المؤثرة بها كل حسب رؤيته وأهدافه، حتى يتمكنوا من التحكم في هذه المخاطر أو تجنبها.

أولا: تعريف المخاطر المصرفية

لقد تعددت تعاريف الخطر ومن أهم التعاريف المتداولة نجد:

ـ يعرف الخطر المصرفي على انه احتمالية وقوع حادث مستقبلا أو حلول اجل غير معين خارج إدارة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضرر منه[1].

ـ إن المخاطر في مفهومها المالي تعرف على أنها تشير إلى تقلب العوائد وعدم استقرارها أو التقلبات في القيمة السوقية للبنك لذلك يمكننا أن نقول أن المخاطر تشير إلى عدم التأكد بشان التدفقات النقدية المستقبلية حيث أن كل مؤسسة أو بنك تفضل التدفقات النقدية[2].

ـ تعرف المخاطر المصرفية بأنها احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة، حيث تختلف المخاطرة على عدم التأكد حيث أن الأخيرة قابلة للقياس[3].

ـ تعرف أيضا على أنها احتمالية أن تكون نتائج التوقعات خاطئة فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فان درجة المخاطرة ستكون منخفضة[4].

ـ المخاطر المصرفية هي فرصة لتحقيق خسارة مالية، أو هي احتمال اختلاف العائد المحقق عن المتوقع، وطبقا لهذا المفهوم فان المخاطر ترتبط بالعائد. ولكون العائد له مفهوم مالي فان المخاطرة لها مفهوم مالي قابل للقياس الكمي[5].

---

[1] محمد محمود مكاوي، **البنوك الإسلامية ومأزق بازل منظور المطلوبات واستيفاء مقررات بازل 1، 2، 3**، دط،دار الفكر والقانون، مصر، 2011، ص: 13.

[2] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، دون طبعة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 189.

[3] Gooh Manjoh Downaes and Jordan Elliott, **Dictionary Of Finance and Investment Terms**,USA,1995,p491.

[4] فلاح حسن الحسين، **محمد عبد الرحمان الدوزي**، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 166.

[5] عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، **الإدارة المالية المتقدمة**، دون طبعة، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2009، ص: 101.

ثانيا: العوامل المؤثرة على المخاطر المصرفية

يرجع السبب في زيادة المخاطر المصرفية إلى مجموعة من العوامل التي تتمثل فيما يلي[1]:

ـ **التغيرات القانونية والإشرافية:** تعتبر هذه التغيرات داعمة لمعايير إدارة الائتمان السليمة كما أن وضع رقابة سليمة على مركز المخاطرة يعكس نوع المعايير التي تلتزم بتطبيقها الإدارة البنكية.

ـ **تذبذب العوامل الخارجية:** إن التقلبات والتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على ميزانية المؤسسات، حيث إنها قد تحول أرباحها إلى خسائر كما أنها تؤثر على خزينة البنك، وذلك لان البنك حساس للتغيرات في أسعار الفائدة.

ـ **النشاطات المالية التي لا تظهر في الميزانية:** بعض النشاطات المالية للبنك لا تظهر في الميزانية على شكل أصول أو التزامات بالرغم أن لها أثر واضح على العوائد ومخاطر البنوك، وتتمثل هذه النشاطات في:

ـ النشاطات التي تدر أرباحا أو مصاريف دون امتلاك أصول أو خلق التزامات، مثال ذلك عمل البنك كسمسار حيث يتقاضى أجرا على توفير الأموال لطالبها دون منح قروض أو زيادة الودائع لديه وان يحصل على اجر لقاء قيامه بإدارة النقد دون الحاجة إلى أصول أو ترتيب التزامات.

ـ التعهدات أو الالتزامات الطارئة، وهو ما يقصد به تعهد البنك بالقيام بعمل معين مستقبلا مقابل ما يتقاضاه.

ـ الضغوط التنافسية: أن البيئة التنافسية التي تعمل بها البنوك تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المخاطرة، وعليه فان البنوك تعد نفسها لمواجهة المنافسة.

[1] علي سليمان الشطي، **تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1996.1997، ص ص: 35 ـ36.

ـ التطورات التكنولوجية: أن التطورات التي تحصل في حقل تكنولوجيا المعلومات تؤثر على العملية الكلية التي تشمل تحديد، قياس إدارة المخاطر حيث تعتبر التكنولوجيا من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المؤسسات المختلفة، كما أن تحليل إدارة المخاطر مبنيان على أساس معالجة المعلومات.

المطلب الثاني: تصنيف المخاطر المصرفية

يتعرض البنك إلى مخاطر يمكن أن تؤثر على العمليات التي يمارسها وتنقص من مستوى ربحيته، ونظرا لكثرة وتنوع المخاطر البنكية، تم تصنيفها لمخطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة يهدف الحد منها.

أولا: المخاطر المنتظمة

وتسمى أيضا مخاطر السوق وهي مخاطر تعبر عن المخاطر المتعلقة بدرجة الارتباط أو عدم الارتباط "الاستقلالية القطاعية للبنك وهذا النوع من المخاطر تتعرض له البنوك والمؤسسات الائتمانية خاصة تلك المكلفة بتمويل العقارات ويكون الخطر كبير عند سوء دراسة وتقييم المعلومات الخاصة بالسوق من طرف القطاع البنكي المخول له القيام بذلك، كذلك تحدث هذه المخاطر عندما تكون قيمة الأصول متغيرة نظرا لارتباطها بعوامل نظامية (التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) وتأتي على عدة أشكال:

1 ـ مخاطر سعر الفائدة: هي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك لخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، وتزداد هذه المخاطر في البنوك المتخصصة التي تعمل في مجال الأمـــــوال الالكترونية نظرا لتعرضها لمخاطر معدلات الفائدة الكبرى إلى الحد الذي تنخفض فيه الأصول مما يؤثر على مطلوبات الأموال الالكترونية. وتعد هذه المخاطر الأهم بالنسبة للبنك لأنها تؤثر مباشرة على حجم العوائد، حيث تشكل عوائد 90% من إيرادات البنك وبالتالي فان أي انخفاض في سعر الفائدة سيؤثر على إجمالي الإيرادات[1].

[1] دريد كامل ال شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2012، ص: 236.

2 ـ مخاطر أسعار الصرف: هي مخاطر ناجمة عن احتمال تغير سعر الصرف بين عملتين أو أكثر بصورة غير متوقعة نتيجة للانفتاح الاقتصادي وارتفاع معدلات التبادل التجاري الدولي وإنشاء المناطق التجارية الحرة، ارتفاع معامل التعامل بالعملات الأجنبية ضمن أنشطة البنوك المختلفة[1]، حيث فتح هذا التعامل مجالا واسعا للمضاربة في سوق الصرف، فعمليات الإقراض والاقتراض طويلة الأجل والمشروطة بالمعاملات الصعبة عبارة عن عوامل يمكن أن تؤدي لنمو خطر السوق.

3 ـ مخاطر السمعة: تنشأ هذه المخاطر نتيجة فشل في التشغيل السليم للمصرف، بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، فالسمعة عامل مهم للمصرف حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤدي بالبنوك للاعتماد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء[2].

4 ـ مخاطر الدورات الاقتصادية: هي مخاطر الرواج والكساد الاقتصادي، فعند الرواج تزداد الحاجة إلى الأموال والاستثمارات وتزداد عوائد المصرف، وعند الكساد تنخفض الحاجة إلى الأموال بسبب محدودية الاستثمارات، ما يؤدي لانخفاض أعمال وأنشطة البنك.

5 ـ مخاطر التضخم: يقصد بها انخفاض القوة الشرائية لأصل القرض وفوائده، نتيجة تعرض البلاد إلى موجة من التضخم بعد إن تم الاتفاق بين البنك والعميل على حصول الأخير على القرض وتظهر مخاطر التضخم في حالة الارتفاع المستمر والمتزايد لمستويات الأسعار[3].

ثانيا: المخاطر غير المنتظمة:

وتعرف أيضا بالمخاطر التشغيلية، وهي المخاطر الخاصة بالبنك نفسه والناجمة عن طبيعة العمل المصرفي، إذ تتوسع البنوك عادة في توظيف الأموال المتاحة لديها وتشكل أموال المودعين نسبة عالية من هذه الأموال، وتزداد إيرادات البنك ومن ثم أرباحه نتيجة التوسع في توظيف هذه الأموال، إلا أن زيادة

[1] المرجع نفسه، ص: 135.

[2] بن علي بلعزوز وآخرون، **إدارة المخاطر**، دون طبعة، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 126.

[3] نادية أبو فخرة مكاوي، **تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرفية (نموذج تجريبي)**، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، افريل 1998، ص: 462.

التوظيف يقابلها في العادة زيادة حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، فالعلاقة العكسية بين توظيف الأموال والمخاطر والعلاقة طردية بين العائد والمخاطر فكلما زاد التوظيف ارتفعت المخاطر وزادت العوائد.

تنشا المخاطر التشغيلية عن مجموعة من العوامل منها الانعدام التام للرقابة والمعالجة، أو فشلها نتيجة الضعف، عدم الكفاءة في العمليات التشغيلية أو تقنية عدم استجابتها للتغيرات في حجم التعامل[1]، وتضم ما يلي:

1 ـ مخاطر السيولة: تتعرض البنوك من حين لأخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم لابد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات أما الاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى بنوك ومؤسسات أخرى. أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد[2].

2 ـ المخاطر القانونية: هي المخاطر التي يتعر لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها غير مقبولة لدى المحاكم[3] و يأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها البنوك المركزية المتعلقة بنسب السيولة والاحتياطي القانوني ونسب الائتمان المسموح به، كما أن المخاطر القـانونية ترتبط بعدم وضوح العـقود المالية وضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنـظام الأساسي والتشريعـات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات[4].

3 ـ المخاطر الاستراتيجية: هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها أثر على إيرادات البنك وعلى أساس رأسماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.

---

[1] مركز البحوث المالية والمصرفية، **الدراسات المالية والمصرفية**، الطبعة الأولى، مركز البحوث المالية والمصرفية، الأردن، 2001، ص ص: 28 ـ29.

[2] عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين عيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دون طبعة، دار الحامد، الأردن، 2004، ص: 195.

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج، الأردن، 2006، ص: 67.

[4] شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دون طبعة، دار الميسرة، الأردن، 2012، ص: 327.

4 ـ مخاطر الائتمان: هي مخاطر تخلف العملاء على الدفع أي عجزهم عن السداد أو خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، فكلما استحوذ البنك على الأصول الربحية فانه بذلك يتحمل مخاطر عجز المقترض على الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للتاريخ المحدد لذلك، ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد، أو تأجيله فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف كذلك فان قدرة الفرد على رد الدين تختلف وفقا للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مخاطر الائتمان هي أقدم المخاطر بالنسبة للمصارف كما أنها تحدث نتيجة لمجموعة من المخاطر متعددة الأبعاد.

5 ـ المخاطر الالكترونية: جاءت هذه المخاطر بسبب التوسع في استخدام الأجهزة والوسائل الالكترونية في التعامل المصرفي مثل (أجهزة الصرف الآلي، بطاقة الائتمان، تبادل المعلومات والبيانات أليا) كل هذه العناصر تعرض الشبكة المعلوماتية لتخريبات عديدة تؤثر على مجمل العمليات المصرفية وتنتهك ضمان سرية المعلومات المتعلقة بالعملاء إضافة إلى:

ـ عمليات الاختلاس الداخلية والخارجية باستخدام وسائل الكترونية.

ـ عدم التأمين الكافي المنظم الناجم عن إمكانية الاختراق غير المرخص لحسابات البنك.

ـ عدم ملائمة تصميم النظم المعلوماتية أو الصيانة الأمر الذي يؤدي إلى سوء الاستخدام من طرف العملاء؛

ـ تبني خطط استراتيجية خاطئة في تقديما لخدمات البنكية نتيجة لتزايد الطلب عليها واشتداد المنافسة المصرفية من جهة أخرى، كل هذا يؤدي إلى عزوف العملاء عن التعاملات المصرفية الالكترونية. وعليه يجب على البنوك تتبع ممارسات سليمة لضمان تسوية البيانات والحسابات إلى جانب نزاهة النظام[1]، والشكل التالي يبين أهم تقسيمات المخاطر المصرفية:

[1] دريد كامل ال شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

الشكل رقم: 01 ـ 02: تصنيف المخاطر المصرفية

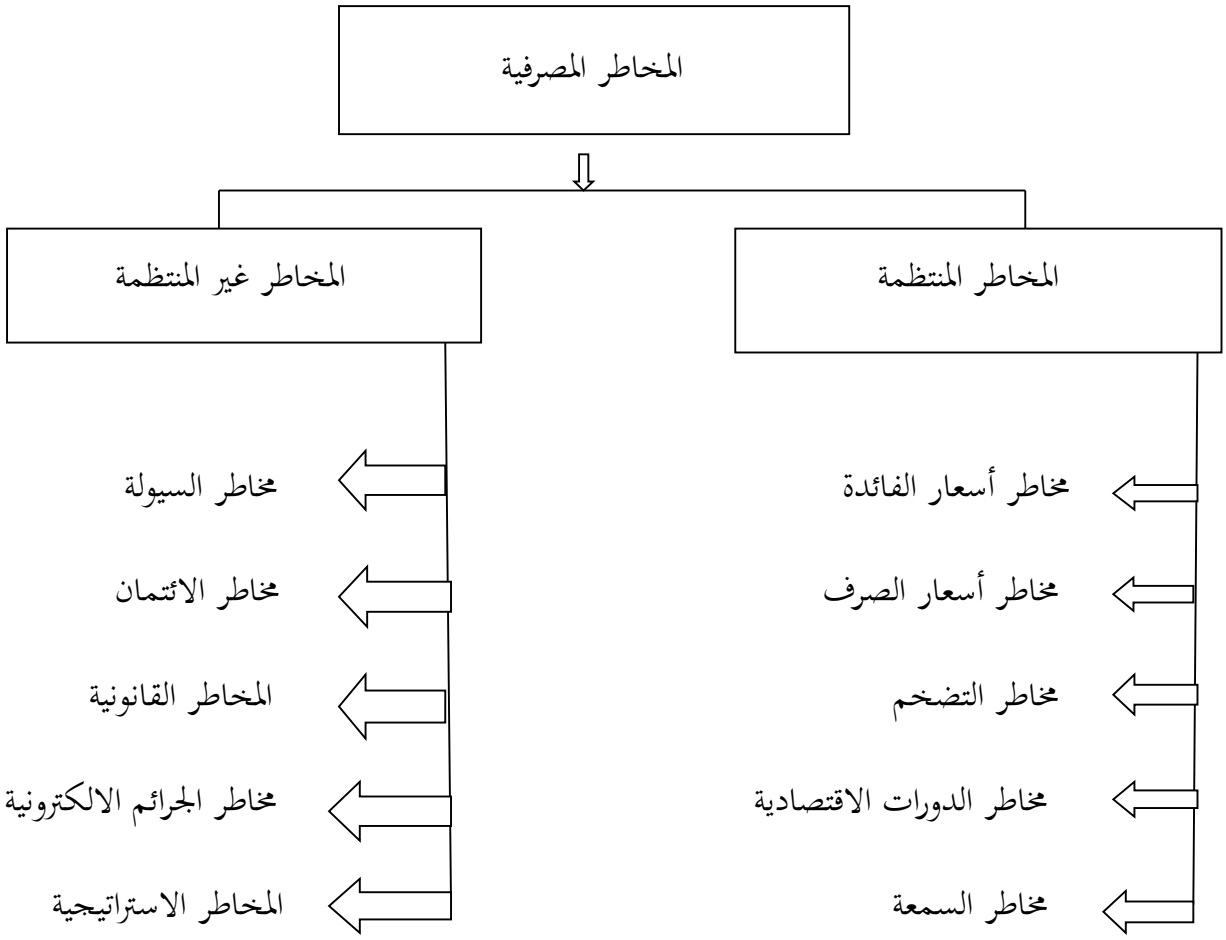

:**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

ـ دريد كامل أل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

ـ بن علي بلعزوز وآخرون، **إدارة المخاطر**، دون طبعة، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

ـ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين عيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دون طبعة، دار الحمد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

المطلب الثالث: مقاييس الخطر المصرفي

إن اختيار الطرق المناسبة لقياس المخاطر البنكية تعتمد على عدة أساليب أهمها البيانات الخاصة بتجربة الخسائر السابقة في البنك التي يمكن أن توفر معلومات قيمة في تقييم احتمالات تعرض البنك مستقبلا للمخاطر.

أولا: الطرق الكلاسيكية لقياس المخاطر البنكية

تعتبر هذه الطريقة الأكثر استعمالا في وقتنا الحاضر والتي تتمثل في قيام البنك بتحليل عناصر خاصة بالزبون مما يسمح له بتقييم وضعياته وتقدير إمكانية حدوث الخطر ودرجته تتمثل هذه العناصر في:

1 ـ العنصر البشري: يقصد بها الثقة التي يجب أن تكون بين المصرفي والمقترض وهي تسمح للمصرفي بان تكون له فكرة للحكم على السمعة العميل والتعرف على مجموعة من العوامل في مقدمتها مدى انتظام العميل في سداد المدفوعات للغير من المودعين أو البنوك ويمكن الاعتماد على المصادر التالية[1]:

ـ البنوك التي يتعامل معها العميل.

ـ المودعين الذين يقومون بالتوريد له.

2 ـ دراسة السوق: تعني محاولة تقدير تطور رقم أعمال المؤسسة أي حصتها في السوق، ومعرفة وضعها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها وذلك بقياس عوامل القوة والضعف لديها على المستوى المحلي والدولي وكذا منتجاتها ودرجة تنافسها.

3 ـ طريقة النسب المالية: تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقوم على منح القروض إذ تقوم بقراءة المركز المالي للمؤسسات بطريقة منفصلة واستنتاج الخلاصة الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي الحالي ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل، تحليل مالي عام يهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمؤسسة وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله لهذه الدراسة على النسب المالية التي تقوم بها بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، وتقدم على سبيل المثال نسب تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات نظرية وتطبيقية بقضايا معاصرة**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص: 41.

ـ النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي للمؤسسة طالبة القرض، ومن اجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان.

ـ النسب الخاصة بقروض الاستثمار:

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات فهذا يعني انه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض[1].

4 ـ طريقة التنقيط: هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب القرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك الذي يستعملها لكي يتمكن تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم لقرض أو للتنبؤ المسبق بحالات العجز التي يمكن أن تصيب المؤسسات التي يتعـــامل معها[2].

وتعتمد طريقة التنقيط على مبدأ التحليل التمييزي الذي يعمل على تصنيف المؤسسات لمؤسسات سليمة ومؤسسات عاجزة، ولكن لا يمكن لهذا التحليل أن يعمل دون إعداد نماذج نتج عن معالجة قاعدة واسعة من المعلومات لعينة من المؤسسات على أن يكون حجم تلك العينة أكبر بشكل كافي. ولكن مهما بلغت درجة فعالية النموذج المتحصل عليه في طريقة التنقيط فانه ينبغي على البنك أن يعترف أنه لا يمكن لهذه الطريقة أن تزيل مخاطر القرض بصفة كلية، ولكنها تبقى دائما كأداة تساعد على تقـــليل من تلك المخاطر.

ثانيا: الطرق الحديثة لقياس المخاطر البنكية.

تعتبر الطرق الحديثة لقياس المخاطر من القواعد الاحترازية وهي أهم الطرق المستخدمة لقياس درجة المخاطر في البنوك العالمية والمتمثلة في:

[1] كمال رزيق، **تسيير المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية**، جامعة الزيتونية الأهلية، الأردن، ص:103.

[2] Axelle La badie,olierrousseau,**credit management gerelerisque client ed economie**,paris,1996,p173.

1 ـ الأسلوب النمطي أو المعياري: يعتمد هذا الأسلوب على ترجيح الأصول بأوزان للمخاطر وفق نوع التسهيل والتقييم الائتماني للعميل من جانب مؤسسات تقييم خارجية، غير أن تطبيق هذا الأسلوب يؤدي إلى قيام البنك بتجنب قدر أكبر من رأسمال يمكن أن يزيد عما كان مقررا في ظل بازل 1 وذلك حسب مستوى التصنيف الائتماني لعملاء البنك.

2 ـ أسلوب التقييم الداخلي: ويعد هذا من الأساليب المتقدمة لقياس المخاطر ويتطلب الحصول على موافقة البنك المركزي قبل التطبيق والالتزام بحد أدنى من المتطلبات يتمثل في دقة البيانات، أنظمة القياس الرقابة الداخلية، دقة نتائج الإفصاح إلا انه في حالة تطبيق هذه الأساليب على البنوك القيام بالاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات الخطر في حالة استخدام الأسلوب المتقدم أو بمساعدة السلطات الإشرافية بغرض الوصول إلى الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول، ومن ثم احتساب رأس المال الواجب الاحتفاظ به في حالة استخدام الأسلوب الأساسي.

3 ـ الطريقة المعيارية وطريقة النماذج الداخلية:

ـ الطريقة المعيارية: والتي تعتمد على أوزان المخاطر القائمة على تصنيف المؤسسة المالية عالميا من حيث المخاطر.

ـ طريقة النماذج الداخلية: التي تستند إلى إطار عمل قائم على أساس كل من السعر والمركز المترتب على الأنشطة التجارية في ظل وجود حدود القياس، حيث يتم عرض هذه المعطيات على نموذج محسوب يقوم بقياس مدى تعرض المصرف للمخاطر السوقية، في محاولة إحصائية لتقدير الحد الأقصى من الخسائر التي يمكن أن تنجم عن المحفظة الاستثمارية[1].

المبحث الثالث: إدارة المخاطر المصرفية

إن التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية وكذا الانفتاح على الأسواق المالية ساهمت في زيادة المخاطر المصرفية وتفاقمها، مما دفع الباحثين في المجال المصرفي في محاولة لإيجاد تقنيات للتحكم في المخاطر

[1] شاكر قزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص:90.

أو التقليل منها وهنا ظهر مصطلح إدارة المخاطر المصرفية، والذي تضمن تعريف شامل لإدارة المخاطر المصرفية وأهم مبادئه وعناصره، إضافة للمراحل التي يمر بها للتحكم بهذه المخاطر أو تجنبها.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية

تقوم إدارة المخاطر المصرفية في سعيها لمواجهة المخاطر التي تواجه البنك أثناء ممارسته لنشاطه، بتحديد مفهوم لإدارة المخاطر المصرفية وأهم أهدافها وأهميتها بالنسبة للقطاع المصرفي.

أولا: نشأة إدارة المخاطر المصرفية

نشأت إدارة المخاطر المصرفية من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتامين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التامين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة "هارفارد بيسنز ريفو"عام 1996، حيث طرح المؤلف حينها فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة المخاطر المنظمة البحتة. ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بممارسة إدارة المخاطر المصــرفية هي تلك البنوك التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وبينت أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها[1] وتوسع استخدام إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية، كشركات التامين وصناديق الاستثمار.

أية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو استخدام الأدوات التي تؤدي إلى حدوثها أو عدم تكرار هذه المخاطر، أي حماية صورة المنشاة بتوفير الثقة لدى المودعين أو الدائنين والمستثمرين وحماية قدرتها الدائمة على توليد الإرباح[2].

[1] عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 20 .21 اكتوبر2009، ص: 4.

[2] سمير عبد الحميد ورضوان حسن، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دون طبعة، الأردن،بدون سنة النشر، ص:205.

ـ إدارة المخاطر المصرفية (منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم تنفيذ إجراءات من شانها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى)[1].

ـ تعرف بأنها تنظيم متكامل يهدف لمجابهة المخاطر بأفضل الوسائل واقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه، تحديد وسائل مواجهته مع اختيار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب[2]، ونستنتج من هذا التعريف مراحل إدارة المخاطر تتلخص في النقاط التالية:

ـ اكتشاف المخاطر المحتمل حدوثها.

ـ قياس درجة تحقق هذه المخاطر.

ـ اختيار انسب الوسائل لمواجهتها؛

يتم إدارة المخاطر من خلال الرقابة الملائمة من مجلس الإدارة والإدارة العليا من اجل تحديد، قياس، متابعة مراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها[3].

ثالثا: أهداف إدارة المخاطر المصرفية.

إن الهدف من إدارة المخاطر المصرفية هو إدارة الأصول والخصوم وتحقيق مفاوضة مثلى بين العائد والمخاطرة وتخطيط تمويل الأعمال بناءا على ذلك، إذن إدارة المخاطر هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والتقنيات وهي عملية أساسية مطلوبة لتنفيذ استراتيجية البنك، وترتكز إدارة الأصول والخصوم على مخاطرة السيولة ومخاطر أسعار الفائدة على المستوى العام للميزانية ويمكن اعتبارها مجموعة نوعية من إدارة المخاطر

[1] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص: 50ـ51.

[2] اسامة عزمي، شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر والتامين**، الطبعة الأولى، دار الحماد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 55.

[3] إبراهيم الكراسنة، **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية، الطبعة الثانية، أبو ظبي، 2010، ص:39.

وتغطي إدارة المخاطر أنواعا أخرى منها مخاطر القروض، السوق وغيرها كما تتمثل أيضا عمليات إدارة المخاطر والتحكم فيها. وتتمثل أهداف إدارة المخاطر[1]:

ـ المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين، المودعين، الدائنين؛

ـ إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

ـ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.

ـ العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى ادني حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية او من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.

ـ إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو التقليل من الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.

ـ تقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير دورية بشان حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

ـ حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.

ـ إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مربوطتين مع بعضهما البعض ولا يجوز فصلهما، حيث إن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلان لعملية التخطيط لاستمرارية العمل؛

رابعا: أهمية إدارة المخاطر المصرفية:

إن وجود إدارة مخاطر فاعلة في البنك مهم جدا لاستمرارية هذا الأخير في قيام بنشاطه وتخطي المطبات التي يواجهها البنك، وتكمن أهمية إدارة المخاطر المصرفية في النقاط التالية[2]:

ـ المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين.

[1] خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص: 12.

[2] صلاح حسن، **تحليل وإدارة حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية**، دار الكتاب الحديث، مصر،2011، ص: 24.

ـ إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة.

ـ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر.

ـ العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.

ـ المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير [1]

كما توجد أهمية أخرى لإدارة المخاطر المصرفية والمتمثلة كالأتي:

ـ الحفاظ على العملاء والموردين من خلال العودة لممارسة النشاط بأسرع وقت ممكن.

ـ المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم عليها بناء وتحديد خطة وسياسة العمل؛

ـ تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.

ـ تساعد البنك من خلال ضمان استمرارية مشاريعه دون الخوف من الأخطار التي تؤدي لدماره؛

خامسا: أدوات إدارة المخاطر المصرفية

وتضم منهجين رئيسيين وهما:

1 ــ التحكم في المخاطر: يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، وتشمل تقنيات التحكم في المخاطر والمداخيل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم، وفي حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد أو المنظمة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين[2].

[1] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2013، ص: 46.

[2] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

2 ــ تمويل المخاطر: يركز هذا الأسـلوب على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخســـائر التي تحدث، ويأخذ تميل المخاطر بالدرجة الأساسية شكلين وهما[1]:

ــ التحوط: وهي من طرق تمويل الخسارة الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في إقراض أو استقراض العملات المختلفة أو عقود تجارية لشراء أو بيع مثل عقود المشتقات المالية الأربعة وهي عقود الخيار، العقود المستقبلية، العقود الآجلة وعقود المقايضة.

ــ التحويل: وهي من طرق تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى طرفا خر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكية هذا الشيء.

ويمكن تلخيص أدوات إدارة المخاطر المصرفية في المخطط التالي:

الشكل 01ـ03: أدوات إدارة المخاطر

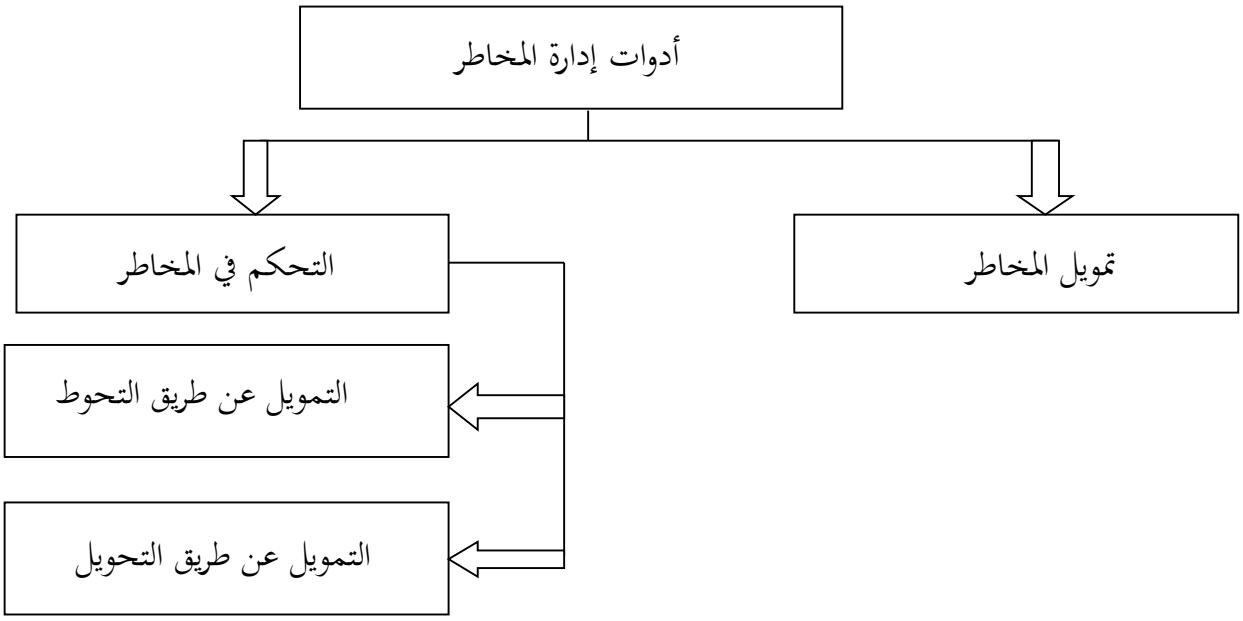

:المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

ـ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003.

ـ هاني جزاع ارتيمية وسامر محمد عكوز، إدارة الخطر والتامين ـ منظور إداري كمي إسلامي، الطبعة الأولى، دار الحماد، الأردن

المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

[1] هاني جزاع ارتيمية وسامر محمد عكون، **إدارة الخطر والتامين . منظور إداري كمي إسلامي**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، ص: 32

نظرا لأهمية المخاطر المصرفية بالنسبة للمؤسسات المالية العالمية، ركز الكثير من المهتمين بالقطاع المصرفي على تحديد مبادئ لإدارة المخاطر وذلك من لتحقيق الكفاءة والفعالية في إدارة المخاطر المصرفية.

أولا: تقييم المخاطر

ويقصد بتقييم المخاطر أن يقوم مدير المخاطر بقياس حجم الخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم يتم بناءا على ذلك ترتيب أولويات العمل. ويمكن تقسيم عملية تقييم المخاطر المصرفية إلى خمسة خطوات منهجية:

ـ تحديد الأخطار بناء على التجارب والبيانات المسجلة وغيرها من المعلومات.

ـ تحديد الأشخاص الذي يمكن أن يتضرروا والأشياء التي يمكن أن تتلف وكيفية حدوث ذلك.

ـ تقييم المخاطر وتحديد إجراءات التحكم الإضافية إن لزم الأمر، ومن ثم يتم تقييم مستويات المخاطر باستخدام طريقه معترف بها وتحديد مدى الحاجة إلى تطبيق إجراءات التحكم فيه من عدمه، وفي حالة الحجة إلى تطبيقها يتم اختيار الإجراءات المطلوبة من بين التدرج التسلسلي لإجراءات التحكم كالإزالة والإحلال والعزل والتحكم الهندسي في المخاطر أو الحد منها من خلال الإجراءات الإدارية أو أدولت الوقاية الشخصية.

ـ تطبيق إجراءات التحكم التي تم اختيارها في مكان العمل.

ـ مراقبة تطبيق إجراءات التحكم للتأكد من عملها بالصورة الصحيحة في التحكم بالمخاطر وعدم نشوء أخطاء جديدة.

ثانيا: الرقابة على التعرض للمخاطر:

الرقابة المصرفية هي عبارة عن نظام متناسق وشامل يتضمن مجموعة من الوسائل المستخدمة في التحكم في المخاطر والتي تتمثل أساسا في الموارد البشرية، التقنيات الإجراءات، التنظيم والأجهزة وتشمل هذه الرقابة ما يلي:

1 ـ تنفيذ سياسات وإجراءات التامين: حيث تهدف هذه الأخيرة لتحديد شخصية التعامل مع الأنظمة بالإضافة إلى ضمان الحفاظ على سرية معاملات العملاء إضافة إلى ضمان عدم إنكار مرسل الرسالة لها متابعة العمليات الفردية وعدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء انتقـــالها عبر القنوات[1].

2 ـ إجراءات التأمين الإضافية الخاصة بإصدار وسائل الدفع للنقود الالكترونية: وتتمثل في الاتصال المباشر مع مصدر البطاقات أو المشغل المركزي للحماية من التزييف وتدعيم الاتصالات بين المستويات المختلفة للبنك من مجلس الإدارة العليا، وبين العاملين بشأن سلامة أداء النظم، وتوفير التدريب المستمر للعاملين.

ثالثا: متابعة المخاطر

وتتمثل متابعة المخاطر في اختيار النظم وإجراء المراجعة الداخلية والخارجية من خلال:

1 ـ إجراء اختبارات دورية للنظم: تتضمن إجراء اختبار إمكان الاختراق الذي يهدف إلى تحديد وعزل وتعزيز تدفق البيانات من خلال النظم وإتباع إجراءات لحماية النظم من خلال المحاولات غير العادلة للاختراق إضافة إلى إجراء مراجعة دورية من خلال النظم للتأكد من فاعلية إجراءات التامين للوقوف على مدى اتساقها مع سياسات وإجراءات التامين المقررة.

2 ـ إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية: تسهم المراجعة الداخلية والخارجية في تتبع الثـغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات متطورة والتزام البنك[2] كما يوجد مبادئ أخرى متمثلة فيما يلي:

ـ تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.

ـ استخدام أنظمة المعلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

[1] منير الجنبيهي وممدوح الجنبيهي، **البنوك الالكترونية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، ص: 23.

[2] شراردي محمد الحاج، **مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية دراسة مقارنة**، مذكرة ليسانس في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون خاص، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 2013، ص: 23.

ـ ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

ـ أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة أما بالإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛

ـ يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك وخاصة مخاطر السوق او المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة بالنشاط.

ـ وضع خطط طوارئ معززة بالإجراءات الوقائية ضد الأزمات.

المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر المصرفية وعناصرها

لا تستطيع إدارة المخاطر المصرفية العمل في عزلة مثلها مثل باقي الإدارات، لذا اهتم المتخصصين بالقطع المصرفي بتحديد أهم المراحل التي تمر بها إدارة المخاطر المصرفية، حيث أن هذه الأخيرة تحتاج لرقابة من طرف مجلس الإدارة وكذا إلى سياسات فاعلة ومتناسبة وطبيعة المخاطر.

أولا: مراحل إدارة المخاطر المصرفية.

إن إدارة المخاطر المصرفية هي منهج علمي للتعامل مع المشكلات التي يمكن أن تواجه المنظمة فهذا يدل على أنها تتكون من مجموعة من المراحل الأساسية[1]:

1 ـ تقرير الأهداف: تتمثل لخطوة الأولى لعملية إدارة المخاطر في تقرير ما تود المنظمة أن يحققه برنامج إدارة المخاطر الخاص بها بدقة، وذلك للحصول على أقصى منفعة من النفقات المتعلقة بإدارة المخاطر ولذلك يلزم وضع خطة دقيقة وإلا نشا اعتقاد بان إدارة المخاطر هي عبارة عن سلسلة من المشاكل الفردية المنعزلة وليست مشكلة واحدة.

[1] كندة البيطار، **إدارة المخاطر المصرفية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، تخصص إدارة المالية، كلية اقتصاد، جامعة دمشق، 2009 2010، ص ص: 15ـ17.

2 ـ التعرف على المخاطر: من الواضح انه قبل القيام بأي فعل يجب التعرف على الأخطار التي تواجه المنظمة، حيث يجب أن يكون مدير المخاطر على دراية ووعي بها، ومن الصعب إيجاد تصميمات بشأن المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، لان اختلاف العمليات والأوضاع يؤدي لنشوء مخاطر مختلفة، حيث يكون بعضها واضحا، في حين أن بعضها الأخر يمكن أن يتم تجاهله ويوجد العديد من الأدوات للتعرف على المخاطر، من أهمها السجلات الداخلية للمنظمة وقوائم مراجعة بواصل التامين واستقصاءات تحليل المخاطر، خرائط العمليات وتحليل القوائم المالية، وأفضل منهج للتعرف على المخاطر هو منهج الدمج، وذلك بتطبيق مختلف أدوات التعرف على المخاطر، وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات الفعال في المنشاة أو المنظمة.

3 ـ تقييم المخاطر: بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة ثم يتم بناء على ذلك ترتيب أولويات العمل وعادة تصنف المخاطر ضمن ثلاثة مجموعات وهي:

ـ المخاطر الحرجة: كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة كارثية وسوف ينتج عنها الإفلاس.

ـ المخاطر الهامة: ظروف التعرض للمخاطرة التي ينتج عن خسائرها المحتملة الإفلاس ولكنها سوف تستلزم من المنظمة الاقتراض لمواصلة العمليات.

ـ المخاطر الأقل أهمية: ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسارة المحتملة الناتجة عنها بالاعتماد على الأصول الحالية للمنظمة أو دخلها دون أن يتسبب ذلك في ضائقة مالية.

4 ـ دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر: تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وتمثل هذه المرحلة مشكلة في اتخاذ القرار، بعبارة أكثر تحديدا تقرير أي التقنيات المتاحة ينبغي استخدامها في التعامل مع كل مخاطرة، وتتفاوت درجة وجوب اتخاذ مدير المخاطرة لهذه القرارات من منظمة لأخرى.

وعند محاولة تقرير ماهية التقنية الواجب استخدامها للتعامل مع مخاطرة معينة، يجب على مدير المخاطر الأخذ بالاعتبار مدى أولوية المخاطرة، ثم يتم إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج، ثم يتم اتخاذ القرار بناءا على أفضل المعلومات المتاحة والاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر في الشركة.

5 ـ تنفيذ القرار: في هذه المرحلة وضع البديل المقرر موضع التنفيذ، يجب وجود تكامل بين جميع إدارات المنظمة وذلك لضمان اتخاذ الإجراءات التي تساهم في تنفيذ القرار.

6 ـ التقييم والمراجعة: إن هذه العملية مهمة جدا لضمان نجاح برنامج إدارة المخاطر، ويتم إدراجها في البرنامج لسببين:

ـ إن عملية إدارة المخاطر لا يتم في الفراغ، فالتغيير مستمر حيث تظهر مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة، لذلك فالتقنيات التي كانت مناسبة في العام الماضي قد لا تكون مناسبة هذا العام، والانتباه المتواصل مطلوب.

ـ أن الأخطاء ترتكب أحيانا ليسمح إجراء تقييم ومراجعة لبرنامج إدارة المخاطر لمديري المخاطر بمراجعة القرارات واستكشاف الأخطاء وتصحيحها قبل أن تصبح باهظة التكاليف.

ويمكن أن تتم عملية المراجعة أما من قبل مدير المخاطر في المنظمة أو في بعض المنظمات يتم استقدام استشاريين من الخارج للقيام بعملية المراجعة.

ثانيا: عناصر إدارة المخاطر المصرفية

إن إدارة المخاطر لكل بنك يجب أن تشمل مجموعة من الأهـداف والاستراتيجيات والسياسـات وأنظمة الضبط التي من شانها التقليل من المخاطر من خلال جملة من العناصر الرئيسية[1]:

1 ـ رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا: تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة الاعتماد على الأهداف، استراتيجيات، سياسات،

[1] إبراهيم كراسنة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 44-45.

إجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للبنك، وطبيعة مخاطره درجة تحمله للمخاطر، ويجب أن تتم ذلك المواصفات على كافة مستويات البنك المعني بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر

2 ـ كفاية السياسات والحدود: على مجلس الإدارة العليا العمل على ضرورة تناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشا في البنك، كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحرير المخاطر، قياسها، تحفيزها، مراقبتها، الإبلاغ عنها، والتحكم فيها. لذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنوك.

3 ـ كفاية أنظمة الضبط: إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة لضمان حسن سير أعمال البنوك على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص، إن الاستمرار في تطبيق الأنظمة الرقابية والضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف وتعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر.

4 ـ كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات: إن الرقابة الفعالة للمخاطر للبنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فان رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم المعلومات القادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير الأزمة في الوقت نفسه حول أوضاع البنوك المالية والأداء وغيرها.

خلاصة:

من أهم انعكاسات الأزمات المالية والعولمة المالية على القطاع المصرفي ظهور المخاطر المصرفية المتمثلة في الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية والتي تؤثر على ربحية البنوك ورأسمالها كما تحد من قدرتها على القيام بمهامها وتحقيق أهدافها، هذا ما ستلزم إيجاد مجموعة من الأساليب والأدوات للتعامل مع هذه المخاطر المصرفية والتي تعرف بإدارة المخاطر المصرفية حيث يمكن القول أن كل أهداف إدارة المخاطر تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد أثارها وطرق السيطرة عليها والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة ومناسبة للتخفيف منها وحلها ومعالجتها.

وفي ظل تصاعد المخاطر المصرفية بدا البحث عن آليات لمواجهتها وإيجاد فكر مشترك بين البنوك في دول العالم يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وكأولى الخطوات الجادة في هذا المجال تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية. وهذا ما سيتم التطرق له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر المصرفية

على ضوء مقررات بازل II

وIII

تمهيد

في ظل تأثر الجهاز المصرفي وتزايد المنافسة المحلية والعالمية أصبح أي بنك من البنوك عرضة للعديد من المخاطر التي تنشا من العوامل الداخلية التي تتعلق بنشاط وإدارة البنك وكذلك الخارجية الناتجة عن تغيير بيئته وفي ظل تصاعد هذه المخاطر بدا البحث عن آليات لمواجهتها وإيجاد فكر مشترك بين البنوك في دول العالم يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية كأولى الخطوات الجادة للتعاون الدولي في مجال الإشراف المصرفي والرقابة عليها وإدارة المخاطر التي تتربص بالقطاع المصرفي.

وفي هذا الفصل سنتناول مقررات لجنة بازل وأهم أساليبها لقياس المخاطر المصرفية من خلال تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مقررات اتفاقية بازلII.

المبحث الثاني: مقررات اتفاقية بازل III.

المبحث الثالث: أساليب قياس المخاطر وفق بازل II وIII.

المبحث الأول: مقررات اتفاقية بازل II

إن لجنة بازل الدولية جاءت كأولى الخطوات الجادة للتعاون الدولي في مجال الرقابة والإشراف المصرفي، تهتم بأنظمة البنوك والرقابة عليها، وإدارة المخاطر التي تتربص بها. لذلك رأينا أنه من الضروري التعريف بهذه اللجنة وتحديد إطار عملها ومقترحاتها لنصل في الأخير إلى معالجة فكرة تعديل اتفاقية بازل I كمطلب أساسي للتطلع لاتفاقية ثانية اعم واشمل من مجرد تحقيق 8% كمعدل رأس المال حيث أن هذه الاتفاقية تعتبر تغييرا شاملا ومتكاملا للثقافة المصرفية والتي يعتبر محورها إدارة المخاطر المصرفية[1].

المطلب الأول: ماهية اتفاقية بازل

إن الأسباب الرئيسية وراء تشكل لجنة بازل هو ارتفاع مديونية الدول النامية وعجزها عن السداد وكذا أزمة جنوب شرق أسيا، مما أدى بالخبراء بالمجال المصرفي إلى السعي نحو وضع معدل كفاية رأس المال لاستيعاب المخاطر التي تواجه البنوك.

أولا: تعريف لجنة بازل

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 حيث تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشر (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا) تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، و ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد نسبة الدول المشكوك في تحصيلها، والتي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعضها، ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية الأوروبية وبسبب نقص رؤوس أموالها مع الأخذ في عين الاعتبار انه في ظل العولمة فان فروع البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشارها في أنحاء العالم خارج الدول الأم وقد أطلق على هذه اللجنة تسمية لجنة التنظيمات والإشراف والرقـابة المصرفية على الممارسات العملية أو اللجنة الأنظمة والرقابة المصرفية [2].

[1] نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر، موسوعة بازل 2**، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، مصر، 2005، ص: 32.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، تجتمع هذه اللجنة أربع مرات في السنة وتساعدها فرق عمل مكونة من فنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي. وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية[1]

ثانيا: أسباب نشأة لجنة بازل

تم إنشاء لجنة بازل لرقابة المصرفية نتيجة العديد من الأسباب والمتغيرات التي عرفها نشاط البنوك على المستوى العالمي، ومن أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي[2]:

ـ تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.

ـ ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها.

ـ تعثر بعض البنوك نتيجة الأوضاع السائدة آنذاك.

ـ سياسة تخفيف القيود على البنوك وخاصة في أمريكا وبريطانيا.

ـ المنافسة القوية بين البنوك العالمية.

ـ التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم كحالات التضخم، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة والأزمات وكذلك العولمة.

[1] زبير عياش، **فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مانجمنت المؤسسة، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2006 .2007.

[2] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 118.

ـ التطورات التكنولوجية والتي صاحبها تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات وكذلك زيادة حجم التجارة الالكترونية والتعامل معها.

ـ انتشار فروع البنوك خارج الدول الأم وما صاحبتها من منافسة قوية بين مختلف البنوك.

ثالثا: أهداف لجنة بازل.

تمارس لجنة بازل منذ تأسيسها العمل في مجال البحث أفضل السبل لتدعيم الاستقرار المالي وتوسيع نطاق الإشراف والرقابة المصرفية في مختلف دول العالم وعلى هذا سنتطرق لأهم أهداف اللجنة:

ـ تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال المصارف.

ـ المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، مما أضعف مراكزها المالية لحد كبير.

ـ إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة من الفرو قات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن كفاية رأس المال المصرفي.

ـ العمل على إيجاد آليات التكييف مع المتغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة وتحسين الأساليب الفنية للرقابة في أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة[1].

رابعا: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I

ركزت اتفاقية بازل الأولى على العديد من الجوانب المتعلقة بالقطاع المصرفي من أهمها:

1 ـ التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما لم يشمل معيار كفاية

[1] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

2 ـ تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: حيث قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين[1]:

ـ **المجموعة الأولى:** ينظر إلى دول هذه المجموعة على أنها ذات مخاطر اقل من باقي دول العالم وتضم هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى المملكة العربية التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات اقراضية خاصة.

ـ **المجموعة الثانية:** وتضم باقي دول العالم وينظر إلى هذه الدول أنها ذات مخاطر أعلى من الدول الأخرى، وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطرة المقررة لمجموعة الدول العشر والدول ذات الترتيبات الافتراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي.

3 ـ تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم التركيز على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى البنوك الحد الأدنى المقرر، بينما لا تتوفر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا، ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

4 ـ ربط رأس مال البنك بالإخطار: يتم ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالإخطار الناتجة عن أنشطة مختلفة بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته. حيث يتم تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين:

ـ **رأس المال الأساسي:** يشمل: حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة.

[1] فايزة العراف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 85، 86.

ـ **رأس المال التكميلي**: يشمل احتياطات غير معلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الاقتراض متوسط وطويل الأجل للمساهمين + الأوراق المالية (الأسهم، السندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة) والجدول التالي يوضح أوزان المخاطرة حسب أصناف الأصول داخل الميزانية العمومية للبنك.

.**الجدول 02ـ01**: توزيع أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول داخل المؤسسة

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
%0	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان الأوراق المالية الصادرة من الحكومات + OCDE. المطلوبة أو المضمونة من حكومات أو بنوك مركزية في
%1إلى 5%	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية حسبما يتقرر وطنيا
%2	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول المنظمة OCDE
%5	قروض مضمونة بمرهونات عقارية، يشغلها ملاكها
%100	جميع الأصول الأخرى بما في ذلك القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول المنظمة وتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى

المصدر: سليمان الناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، مداخلة بملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ـ واقع وتحديات**، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 14%12%2004.

حيث يوضح هذا الجدول أوزان المخاطرة لكل بند من بنود الأصول داخل الميزانية وبعض الشروط التي يجب مراعاتها بالنسبة لمعدل كفاية رأس المال:

ـ أن لا يزيد رأس المال التكميلي عن رأس المال الأساسي.

ـ أن لا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50% من رأس المال الأساسي.

ـ أن لا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا، ثم تحدد ب 1,25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بالمخاطر لأنها لا ترفق بحقوق الملكية.

ـ تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة (خصم بنسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول). وكذا الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم (يتم سدادها قبل حقوق المودعين وقبل المساهمين).

ـ يشترط لقبول أي احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن يكون موافقا عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر وان يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح بها.

كما تضع أوزان للمخاطر بالنسبة للأصول المتضمنة في الميزانية، يتم تحديد أوزان للمخاطر بالنسبة للالتزامات غير المتضمنة فيها، وذلك لتأثيرها في الميزانية بطريقة غير مباشرة والجدول الأتي يوضح ذلك.

الجدول 02 ــ02: أوزان المخاطرة للالتزامات خارج بنود الميزانية حس اتفاقية بازل I.

أوزان المخاطر	البنود
%100	بنود مثيلة للقروض مثل الضمانات العامة للقروض
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء لخطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الآجل كالاعتماد المستندية

المصدر: سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، الطبعة الأولى، مكتبة الرياض، الجزائر ، 2006، ص:66.

بالنسبة للالتزامات خارج بنود الميزانية تحسب الأوزان المخاطرة من خلال ضرب معامل ترجيح الالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية.

المطلب الثاني: تداعيات ظهور اتفاقية بازل II.

بعد جهود كبيرة وشاقة تخللتها العديد من المناقشات والمشاورات امتدت إلى سنوات ظهر الإطار الجديد لحساب كفاية رأس المال تحت ما يسمى بازل II، وهذا عائد إلى التعديلات التي كانت تخضع لها اتفاقية بازل الأولى لتبرير النقائص التي تخللتها هذه الاتفاقية.

أولا: تعديلات بازل I

مع أن هذه التعديلات أبقت على نسبة 8 % كما ورد في اتفاقية بازل I إلى أنها عدلت من مكونات هذه النسبة، حيث سمحت البنوك لإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية والتي يجب أن تكون خاضعة للشروط التالية[1]:

ـ أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين، وأن لا تتجاوز 25% كحد أقصى من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.

ـ يجوز استبدال الطبقة الثانية من الطبقة الثالثة من رأس المال وذلك ضمن الحد المذكور.

ـ أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال ≤ الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة.

ـ عند حساب النسبة الإجمالية لرأس المال يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مخاطر السوق في 12,5وذلك على أساس أن 100 مقسمة على 8 هي الحد الأدنى لكفاية رأس المال وتساوي 12,5. ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر، وعليه تحدد الصيغة الرأسمالية بعد إدخال مخاطر السوق في احتساب معدل كفاية رأس مال البنوك على النحو التالي:

[1] سليمان الناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل للرقابة والإشراف على البنوك بازل 1 بزل2**، دط، مصر، 2004، ص: 24.

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية}}$$

ثانيا: مبررات تعديلات بازل I

تشير لجنة بازل إلى مبررات التعديلات المقترحة لحساب معيار كفاية رأس المال كما يلي[1]:

ـ أن الإطار القديم لا يوفر الحوافز المناسبة لتقنيات إدارة المخاطر.

ـ عدم مراعاة النظام القديم لدى تحديد أوزان المخاطر لاختلاف درجة التصنيف الائتماني.

ـ أدى لظهور عمليات التوريق التي تضم في سجلاتها سعيا للتخلص من المخاطر الائتمانية.

ـ تحسين الأساليب المستخدمة في البنوك لقياس المخاطر وإدارتها خلال الفترة الأخيرة.

ـ من ضرورة توفير رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر الجديدة التي تتعرض لها البنوك مثل مخاطر تقلبات سعر العائد بالنسبة للأصول، والعمليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار طويل الأجل، ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة[2].

ثالثا: نقائص اتفاقية بازل I

تضمنت اتفاقية بازل I مجموعة من النقائص من أهمها[3]:

ـ قد يكون الثمن الذي يختاره البنك الالتزام بمعيار كفاية رأس المال وهو عدم تكوين المخصصات الكافية وذلك يعني تضخم الأرباح لزيادة الاحتياطات وهو ما من شانه أن يسرع من استنزاف البنك لذلك يتعين متابعة كافة المخصصات المكونة من جانب الجهات الرقابية.

[1] محمد محمود المكاوي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، مصر 2012، ص: 289.

[2] اسماعيل حسن محمد، **بازل والسلامة المصرفية، ـ المصارف العربية والعودة للمستقبل**، اتحاد المصارف العربية، مصر، 2002، ص ص: 71ـ72.

[3] ميساء محي الدين كلاب، **دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها ـ دراسة على المصارف العاملة في فلسطين**، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007، ص: 36.

ـ محاولة البنوك التهرب من الالتزام لبدائل الائتمان التي تندرج خارج الميزانية من إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من السلطات الرقابية.

ـ عدم قدرة البنوك على التفرقة بين المخاطر العامة والمخاطر التي تقاس بموجب اتفاقية بازل 988I.

ـ البنوك تكون في موقف تنافسي أضعف من المؤسسات المالية الأخرى التي تؤدي خدمات شبيهة حيث أن ذلك المعيار يضيف تكلفة إضافية على الرغم أن بعضها يعاني من مشاكل اقتصادية.

ـ إعطاء وضع مميز لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دولOCDE

ـ تركيز اتفاقية بازل على مخاطر الائتمان وعدم اخذ التطورات الهائلة التي تلعبها الصناعة المصرفية.

المطلب الثالث: المحاور الأساسية لاتفاقية بازل II

بدأت اللجنة منذ 1999في تقديم مقترحاتها لتعديل أسلوب معيار كفاية رأس المال الذي أطلق عليها، وعرضتها على المعنيين والمختصين والهيئات ومنها صندوق النقد الدولي والمختصين Basel II والهيئات ومنها صندوق النقد الدولي، وطلبت اللجنة أن يتم موافاتها بالتعقيب على هذه المقترحات أخر مارس 2000، تمهيدا لإصدار توصيات نهائية في هذا المجال خلال نفس السنة، ولقد قوبلت هذه المقترحات بالعديد من الانتقادات من البنوك ذات الانتشار الدولي والسلطات الرقابية، ونظرا لتكرار بعض الانتقادات وعدم التوصل لحد أدنى من الاتفاق بشان هذه المقترحات فقد صدر عن اللجنة

في أفريل 2003 على أن يبدأ تطبيقها Therd consultative paper مقترحات شبه نهائية نهاية 2006 لأنه لكثرة التعقيدات التي تلقتها اللجنة لم تصدر تقريرها النهائي إلا في جوان 2004 ولم تغير اللجنة الموعد النهائي لتطبيق الاتفاقية وصدرت اتفاقية بازل II في إطار جديد أكثر شمولا وحساسية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك لتشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل[1].

[1] فايزة العراف، مرجع سبق ذكره، ص: 103، 104.

أولا: أهداف بازلII

من الواضح أن الإطار الجديد لكفاية رأس المال يجب أن يتماشى مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية العالمية، حيث أن الغرض العام من التعديل هو إيجاد إطار جديد شامل ومرن لملاءة رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية[1]:

ـ الاستمرار في تعزيز الأمان وسلامة النظام المالي العالمي، وعليه ينبغي الالتزام بمراعاة الحد الأدنى لرأس المال.

ـ الاستمرار في دعم المساواة التنافسية وتعزيز المنافسة العادلة.

ـ إدخال نهج شمولية لمواجهة المخاطر.

ـ التركيز على البنوك النشطة عالميا والبنوك الوطنية.

إيجاد طريقة جديدة قابلة للتطبيق بالبنوك على كل المستويات من التعقيد والتطوير.

ثانيا: محاور بازل II

تتضمن اتفاقية بازل II ثلاثة محاور أساسية وهي:

1 ـ الحد الأدنى لرأس المال: الإطار الجديد لمقررات بازل يبقي على التعريف القديم لرأس المال، وكذلك الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر بنسبة 8% وللتأكد أن كافة المخاطر المحيطة بأعمال كافة المجموعة المصرفية قد تم أخذها بالاعتبار، فان الاتفاقية الجديدة تم توسيعها لتشمل البيانات المالية الموجودة والمجمعة لكافة الشركات التابعة لأي مجموعة مصرفية. وقد عملت التعديلات الجديدة على إدخال تحسينات على قياس المخاطر مثل طريقة احتساب المقام في نسبة كفاية

[1] محمد محمود المكاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 291.

رأس المال، وتعتبر طريقة قياس مخاطر الائتمان أكثر وضوحا من الطرق السابقة، كما يقدم الإطار الجديد مقياسا لمخاطر التشغيل، أما مخاطر السوق فلم يطرأ على كيفية قياسها أي تعديل[1].

$$\text{الحد الأدنى لرأس المال} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي (الشريحة الأولى +الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)}}{\text{مخاطر ائتمانية + مخاطر السوق+ مخاطر تشغيلية}} \geq 8\%$$

2 ـ متابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال: نصت اللجنة انه يقصد بالرقابة من قبل السلطة الإشرافية ليس فقط التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك ولكن أيضا تشجيع البنوك على استخدام أفضل الأساليب لإدارة الرقابة على المخاطر وتقوم عملية المراجعة الرقابية الجديدة على أربع أسس[2].

ـ أن تفرض السلطة الرقابية بالدولة التي تتسم اقتصادياتها بتقلبات ذات قدر مؤثر حد أدنى لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المقرر بمعرفة السلطات الرقابية بالدول الأخرى.

ـ مطالبة بعض البنوك بحد أدنى لمعدل كفاية رأس المال يفوق الحد الأدنى الباقي اعتمادا على طبيعة مكونات رأس مال البنك ومقدرته.

ـ مطالبة البنوك أن يتوفر لديها نظام تقدير مدى تكييف كفاية رأس المال بالنسبة لكل سوق أو نوعية نشاط يرتبط به البنك ومقدرة السلطة الرقابية على تقييم ذلك النظام.

ـ التدخل الرقابي من خلال وسائل الإنذار المبكر لاكتشاف المصاعب التي يمكن أن تواجهها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية في مرحلة مبكرة لمنع تدهور رأس مال البنك.

3 ـ انضباط السوق: وتتضمن هذه الدعامة تحيز المصارف على ممارسة أنشطتها بشكل سليم وفعال، فضلا عن تحفيزها للحفاظ على رأس مال قوي لتعزيز قدرتها على مواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل من جراء تعرضها للمخاطرة، وعليه فان انضباط السوق يشكل دعامة أساسية لتقوية أمان وسلامة النظام

[1] احمد سليمان حضاونه، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

[2] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، دون طبعة، منشاة المصارف، مصر، 2005، ص: 51.

المصرفي. ويتطلب انضباط السوق توافر المعلومات الدقيقة في توقيتها الملائم والتي تمكن إدارة المصارف من إجراء التقنيات الصحيحة للمخاطرة والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم الموجودات والمطلوبات وتكوين المخصصات، وأيضا استراتيجية المصارف المتبعة للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب[1].

[1] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2013، ص ص: 85-86.

الشكل 02ـ01: المحاور الأساسية لاتفاقية بازل II

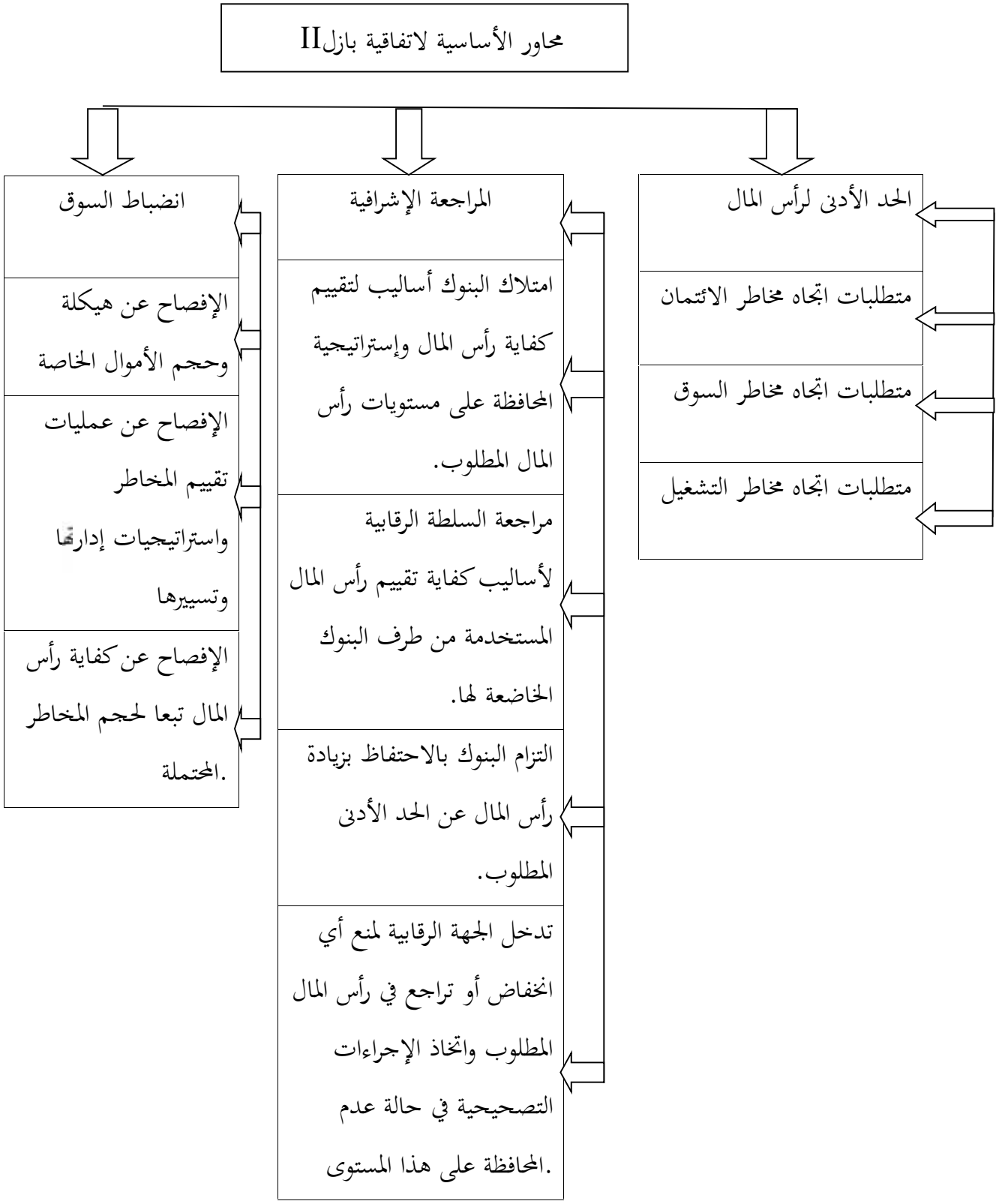

المصدر: بوسنة محمد رضا، **الأزمة المالية العالمية ومعيار بازلIII** ، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد13، جامعة محمد حيضر، بسكرة، جوان 2013، ص: 133.

ثالثا: الانتقادات الموجهة ل بازل II.

لقد وجهت الكثير من الانتقادات لاتفاقية بازل II، وهذا خاصة بعد الأزمة العالمية ومن أهم هذه الانتقادات ما يلي[1]:

ـ تتوجه البنوك من اجل تحقيق معيار كفاية لرأس المال وفقا ل بازل II لاحتجاز نسبة مرتفعة من الأرباح لزيادة قاعدة رأس المال، مما يعني عدم القيام بتوزيعات الأرباح على المساهمين بشكل كاف.

ـ إن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية قد لا تتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الاقتصاديات على النحو الدقيق.

ـ ارتفاع التكلفة الناتجة عن زيادة رأس مال البنوك، سيؤدي إلى ضعف موقفها التنافسي أمام المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات بنكية لكنها لا تخضع لقواعد هذا المعيار.

ـ ارتفاع تكلفة الوحدة الواحة من الخدمات البنكية نتيجة لارتفاع تكلفة التمويل وزيادة حجم المخصصات نتيجة الوزن العالي للمخاطر في أصول البنك، هذا بالإضافة إلى احتمال تحقيق الخسائر كنتيجة لتصفية الجبرية لبعض الأصول قبل موعد استحقاقها من اجل تخفيض محفظة الموجودات.

ـ احتمال توقف الدول الكبرى عن إقراض الدول الأكثر فقرا، نتيجة ارتفاع مخاطر الإقراض وبالتالي الاحتفاظ برأس مال كبير لمواجهة هذه المخاطر.

ـ تتطلب الاتفاقية بان يتوفر لدى البنوك نظام لتقدير كفاية رأس المال بالنسبة لكل سوق او نشاط ويتطلب ذلك تقنيات حديثة غير متوافرة في معظم بنوك الدول النامية.

ـ اتفاقية بازل II تربط مصير القطاع المصرفي لمجموعة من الوكالات التصنيف التي هي في بعض الأحيان لا تخضع لأي جهة رقابية لا يمكن الجزم بحياتها كونها تحصل على أجورها من البنوك التي تقيمها.

[1] زبير عياش، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات القطاع البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص ص: 450 ـ451.

المبحث الثاني: مقررات اتفاقية بازل III

دعا زعماء مجموعة العشرين الجهات التنظيمية ومسؤولي البنوك المركزية في عام 2009 العمل على وضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال المصرفية وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي نتجت جزئيا عن تعاملات غير أمنة للبنوك، وبهدف خفض اثار أزمة مالية مستقبلية لذا فقد أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي اجتمعت في مدينة بازل الواقعة في شمال سويسرا أن رؤساء البنوك المركزية ومسؤولين في الهيئات التنظيمية من 27 دولة من الاقتصاديات الرائدة في العالم قد وافقوا على سن قواعد أكثر صرامة في الثاني عشر من أيلول 2010، بشان إدارة المصارف في محاولة لجعل هذه الصناعة أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، وهي عبارة عن حزمة جديدة من المعايير التنظيمية سميت بازل III.

المطلب الأول: المقترحات الجديدة لاتفاقية بازل III

نتيجة للنواقص التي تضمنتها اتفاقية بازل الثانية وظهور أزمة السيولة الحادة العائدة لازمة الرهن العقاري 2008تقدمت لجنة بازل بالعديد من المقترحات قصد سد هذه النقائص والحد من أزمة السيولة. ومن أبرز هذه النقائص نذكر ما يلي:

1 ـ إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر معين من رأس المال الممتاز يعرف باسم رأسمال الأساسي وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2% وفق اتفاقية بازلII.

2 ـ تكوين احتياطي جديد منفصل يتكون من أسهم عادية ويعادل 2,5% من الأصول أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز التي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاثة أضعاف ليبلغ نسبة 7% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة

في المعايير الجديدة إلى أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

3 ـ وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المرتبطة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0و2,5% ومن رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب مع توافر نسب محدودة من السيولة لضمان عدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها اتجاه العملاء.

4 ـ رفع المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% ال6%و عدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل رأس المال، ومن المفترض أن يبدآ العمل تدريجيا بهذه الإجراءات اعتبارا من يناير 2013 وصولا إلى بداية العمل النهائي بها في 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في 2019.

5 ـ متطلبات اعلي من رأس المال جودة رأس المال، أن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة رأس المال من 8% إلى 10,5% وتركز الإجراءات المقترحة أيضا على جودة رأس المال، إذ أنها تتطلب قدر أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك. 6 ـ تشمل هذه الجملة من الإصلاحات الاعتماد على مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنك

تقديم أدوات أكبر سيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات[1].

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثير مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر الدولي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 2013، ص: 10.

الجدول التالي يوضح متطلبات رأس مال التحوط وذلك وفقا لمقررات بازل III

الجدول 02 ـ03: متطلبات رأس مال لتحوط وفق مقررات بازلIII .

	حقوق المساهمين الشريحة الأولى	رأسمال الشريحة الثانية	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4,5	%6	%8
رأسمال التحوط	%2,5		
حدود رأسمال التحوط للمتقلبات الدورية	0 ـ 2,5%		
الحد الأدنى + رأسمال التحوط بازل III	%7	%8,5	%10,5
بازل III	%2	%4	%8

Basel comunite ou banking supercision basel 2 ,aglobal regulary from work for more resitient banks and banking systems ,bank for international settlements, basel suiserland,june 2011,p64.

المطلب الثاني: محاور اتفاقية بازل III

جاءت اتفاقية بازل III لتعزيز متانة وصلابة النظام المصرفي الذي عرف العالم على هشاشته عقب أزمة الرهن العقاري، فجاء نص الاتفاقية بخمسة محاور لتعزيز سلامة النظام المصرفي.

تتكون بازل III من خمسة محاور أساسية وهي[1]:

أولا: المحور الأول

ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس المال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على أساس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد غير المقيدة بتواريخ استحقاق، أي أن الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة للتحميل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على البنك وأسقطت بازل III كل ما عدا ذلك.

ثانيا: المحور الثاني

ينص على تغطية مخاطر الجهات المقترضة القابلة والناشئة عن العمليات والمشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس المال إضافة للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

ثالثا: المحور الثالث

دخلت نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة 3%، كما أن المخاطر التي تستند إلى الرفع المالي ستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطرة وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص: 13، 15 بتصرف.

كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية وتحسب الرافعة المالية كما يلي:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الحد الأدنى لرأس المال}}{\text{إجمالي الديون}} \geq 3\%$$

رابعا: المحور الرابع

يتكلم أساسا على نظام يهدف إلى حث البنوك على أن تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لان ذلك يربط نشاطها بها ففي حالة النمو والازدهار وتنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فيتسبب في الركود الاقتصادي[1].

خامسا: المحور الخامس

يعود المحور الخامس لمسالة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بأكملها. ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى ذات درجة السيولة عالية لتغطية التدفق النقدي (نسبة تغطية السيولة) لديها 30 يوما أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة طويلة ومتوسطة الأمد، والهدف منها أن يتوفر لدى البنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها[2]، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{نسبة الأصول مرتفعة السيولة}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{نسبة مصادر التمويل لدى البنوك}}{\text{استخدامات هذه المعايير}}$$

[1] زبير عياش، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات القطاع البنكي العالمي**، مرجع سبق ذكره، ص: 456.

[2] فلاح كوكش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 3 ـ4.

والشكل أدناه يوضح محاور اتفاقية بازلIII .

الشكل: 02ـ02: العناصر الأساسية لاتفاقية بازلIII .

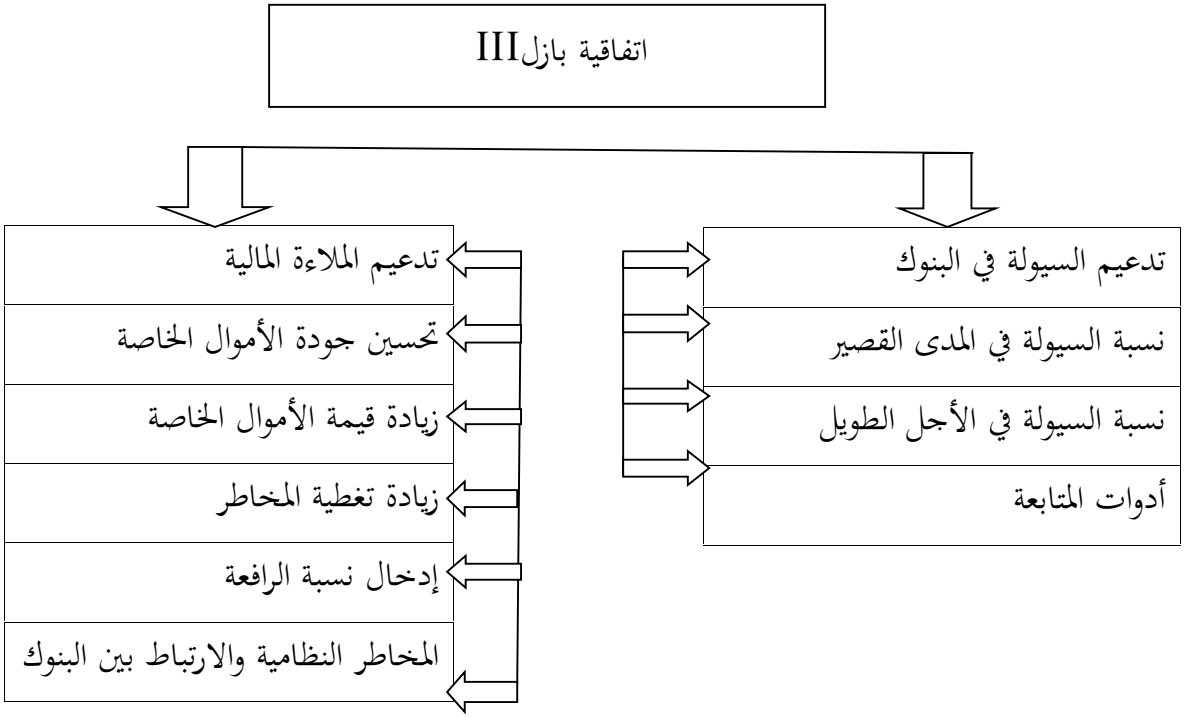

المصدر: احمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع دراسة مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012 ـ 2013، ص: 37.

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل III

إن اتفاقية بازل III رغم أننا في بدايات تطبيقها إلا أن الخبراء في المجال المصرفي كانت لهم توقعات حول ما استحدثه هذه الاتفاقية، على الرغم من أنها اتفاقية معقدة نوعا ما وتحمل كثيرا من التحديات للبنوك، ويمكن إجمالها فيما يلي[1]:

أولا: رغم إن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية 2018، إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها لو طبيعة التعديلات في حد ذاتها، لذلك فالبنوك وخاصة التي لم تطبق اتفاقية بازل II

[1] نجار حياة، **اتفاقية بازل 3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013 ص: 285.

ستجد صعوبة في استيعابها المخاطر والتعود عليها. وعليه سوف تكون هنالك مسؤولية إضافية عليها في عقد دورات تدريبية.

ثانيا: التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال، وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال، بالاقتطاع من الأرباح أو عدم توزيعها أصلا وبالتالي تخفيض نسبة السهم مما ينعكس سلبا على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم المصدر المرغوب فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لا يحقق أرباحا أو يوزعها، وبالتالي ستجد البنوك صعوبات في تدبر رأس المال.

ثالثا: الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، ما يعني انخفاض توظيفها كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل مضمونة العائد، كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون تنقيطها الائتماني جيدا.

رابعا: الالتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض في البنوك ما سيؤثر سلبا على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل. كما أنها ستسعى إلى تعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية.

خامسا: تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية.

سادسا: الحد من تعاملات البنوك فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات، كما يتراجع تعاملها، بالمشتقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة، وعمليات التوريق وذلك للقيود التي فرضت على نشاطها في هذه المجالات.

سابعا: أن معايير اللجنة الدولية المصرفية بازل III ستدفع باتجاه رفع كفاءة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأس مال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميلا إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

ثامنا: أن مقررات بازلIII ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للازمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك ليمان بروذرز في الأزمة المالية الأخيرة، ضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية لبازل III تكمن أن النموذج الرياضي المالي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.

تاسعا: عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، توريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.

المبحث الثالث: أساليب إدارة المخاطر المصرفية وفق بازل II وIII

جاءت اتفاقية بازل II بأساليب متعددة لقياس المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، كما منحت البنوك حرية اختيار الأسلوب المناسب لها لإدارة هذه المخاطر، ونظرا لان أزمة 2008 هي أزمة سيولة فقد قامت اتفاقية بازل III برفع الحد الأدنى لرأس المال ووضع مجموعة من المبادئ لإدارة مخاطر السيولة.

المطلب الأول: أساليب قياس مخاطر الائتمان

نص اتفاق بازل II على استخدام أساليب جديدة لاحتساب المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر الائتمانية، حيث تتيح للبنوك أن تختار بين مقاربتين:

ـ المقاربة المعيارية

ـ مقاربة التقويم الداخلي او الذاتي

أولا: الأسلوب المعياري: The standardised Approach

ويعتبر هذا المدخل الحد الأدنى المطلوب والمفروض من قبل لجنة بازل على البنوك والمنشآت المالية لقياس متطلبات رأس المال المقابلة لمخاطر الائتمان وذلك لتطبيقه في عدد كبير من بنوك العالم، كما يعد

هذا المدخل مشابها في قياسه لمخاطر الائتمان للنظام المطبق ل بازل II، ولكنه أكثر حساسية للمخاطر، و المقدمة من طرف مؤسسات التقييم Credit Rating ذلك لأنه يعتمد على التصنيفات الائتمانية الخارجية External Credit Assessment Institutions[1]، في تحديد الأوزان المستخدمة

ايضا لتوحيد طرق الحساب وجعلها أكثر عدالة مثلRWA عند حساب الاصول المرجحة بالمخاطر، ويعتمد هذا المدخل بصفة Moodys ـ Fitchibca ـ Standard & Poors مؤسسة رئيسية على إعطاء أوزان للمخاطر طبقا لمراكز التعرض للمخاطر (حكومات، بنوك، شركات) وفق درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذا المركز وهنا يظهر دور البنك المركزي في اعتماد المؤسسات وإقرارها كجهات يمكن على أساسها تحديد تصنيف العملاء وبالتالي درجة أوزان المخاطر. حيث يقدم التصنيف للبنوك مجموعة من الفوائد من أهمها[2]:

ـ تسهيل تطبيق البنوك اتفاقية بازل الثانية الخاصة بتعديد أوزان المخاطر وتحديد مخصصات القروض.

ـ تعزيز قدرة البنك على منح القرض بدرجة ثقة كبيرة.

ـ تقليل عنصر مخاطر التعثر بسبب خضوع القروض لتقييم طرف ثالث مستقل وفقا لمتطلبات بازل الثانية.

بينما يبين الجدول أدناه الأوزان الترجيحي لمختلف أصناف الائتمان.

[1] فايزة العراف، مرجع سبق ذكره، ص: 108، 109، بتصرف.

[2] احمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيلت لجنة بازل**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 69 ـ 70.

الجدول 02ـ04: أوزان المخاطر المتعلقة بحقوق. الخاصة CLAIMSعلى كل من الدولة والبنوك العامة والشركات

مطالبات على CLAIMS ON	AAA TO AA	A TO A	BBB TO BBB	BB +TO B	اقل من B	غير منصف UNRATED
الحكومات Sovereigns	%0	%20	%50	%100	%150	%100
منشآت القطاع	تقدر أوزان المخاطر للمطالبات على منشآت القطاع العام طبقا للخيار الأول أو الثاني للمطالبات					
العام بخلاف الحكومة المركزية Public sector enties	الثاني للمطالبات على المصارف، ولكن إذا ما اختير الخيار الثاني، يجري تطبيقه دون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل.					
بنوك التنمية الدولية Mulrilateral Developement	تعالج وفقا للمطالبات على المصارف، ولكن بدون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل					
الخيار الأول	%20	%50	%100	%100	%150	%100

الخيار الثاني Option2	%20	%50	%50	%100	%150	%20
الخيار الثالث Options3 المطالبات اقل من 3 أشهر	%20	%20	%20	%50	%150	%20
منشات الاوراق المالية Securities Firms	تعامل مثل معاملة المطالبات على المصارف، ويشترط أن تخضع لرقابة متطلبات كفاية رأس المال القائمة على أساس المخاطرة، وبدون ذلك تخضع هذه المطالبات لذات القواعد التي تخضع لها المطالبات على الشركات.					
مطالبات	AAA TO AA	A+ TO A_	BBB+TO BBB	BB+TO BB	BB اقل من	غير منصف Unrated
الشركات Corporate	%20	%50	%100	%150	%150	%100
مطالبات واردة من محافظ التجزئة القانونية	حددت لجنة أوزان المخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة بنسبة 70%					

مطالبات مضمونة بعقارات سكنية Claims se cured by the residential properry	يكون وزن المخاطر 30% للقروض المطلوبة بالكامل برهن عقاري سكني سواء كان المقترض هو الذي يشغله أو كان مؤجرا. قد يطلبه المراقبين من المصارف أن يزيدوا تلك الأوزان التفضيلية للمخاطر وفقا لما تقتضيه الأحوال.
القروض المضمونة بعقارات تجارية Claims secured by commercial real estatew	باستثناء الأسواق المتقدمة Well developed markets و بعد موافقة المصرف المركز يسمح بترجيح الأصول بوزن 50% للتمويل العقاري المضمون برهن مرتفع للقيمة.
القروض التي مضى موعد استحقاقها Past due loans	ـ وزن المخاطر 150% وإذا كانت المخصصات المحددة اقل من رصيد الدين القائم. ـ وزن المخاطر 100% عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20% من رصيد الدين القادم. ـ وزن المخاطر يبلغ 100% ويمكن خفضها 50% بعد موافقة المراقب لا عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 50% من رصيد الدين القائم.
الأصول الأخرى Other assets	الوزن النمطي للمخاطر 100%

المصدر: فايزة العراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة** ، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر 2013، ص: 112 ـ115.

البنك على كل من الدولة والبنوك Claims يشير الجدول أعلاه إلى أوزان المخاطر المتعلقة بحقوق العامة والخاصة والشركات، حيث درجات التصنيف الائتماني للالتزامات طويلة الأجل، والدرجات هي:

Best credit quality: AAA

أعلى درجة لتقييم الملاءة الائتمانية، وتشير إلى قدرة قوية جدا للمنشاة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في مواعيد استحقاقها، مقارنة بمنشات أخرى عليها التزامات في الدولة ذاتها.

Verry good credit quality :AA

درجة تقييم جيدة جدا للملاءة الائتمانية، وتشير إلى قدرة قوية جدا للمنشاة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في مواعيد استحقاقها، مقارنة بمنشات أخرى عليها التزامات في الدولة ذاتها ولا تختلف المخاطر الائتمانية المرتبطة بهذه الالتزامات إلا اختلافا طفيفا من مخاطر تلك الالتزامات المصنفة في درجة التقييم.

More susceptible to economic conditions,still good :AAA

درجة تقييم جيدة للملاءة الائتمانية، وهذا التصنيف يعكس قدرة كبيرة للمنشاة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في مواعيد استحقاقها، مقارنة مع منشاة أخرى عليها التزاماتها للدولة ذاتها

لكنها أكثر عرضة لأثار التغيرات الغير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية بالمقارنة مع قدرة منشاة مصنعة في درجات تقييم أعلى:

Lowest credit quality: BBB

درجة تقييم مقبولة للملاءة الائتمانية، وهي تشير إلى قدرة المنشاة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في مواعيد استحقاقها المقبولة، مقارنة بمنشاة أخرى عليها التزامات في الدولة ذاتها، لكن بكثير من قدرة المنشاة مصنفة في درجات تقييم أعلى.

Caution is necessary: BB

ويشير هذا التصنيف إلى شكوك في قدرة المنشاة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في مواعيد استحقاقها، بالمقارنة بمنشاة أخرى عليها التزامات الدولة ذاتها.

Vulnetable to changes in economic conditions: B

يشير هذا التصنيف إلى ازدياد الشكوك في قدرة المنشاة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في مواعيد استحقاقها، بالمقارنة بمنشاة أخرى عليها التزامات في الدولة ذاتها، ولا تتوفر حماية كافية لهذه الالتزامات تحق بها المخاطر الائتمانية اكبر من المخاطر الموجودة في درجة التقييم الأعلى.

ثانيا: الأسلوب الداخلي لتقييم: Internalrating best approach

يعتبر نظام التقييم الداخلي في صورته البسيطة جردا لجميع الأصول المصرفية مع الأخذ في الحسبان القيمة المستقبلية لهذه الأصول، بهذه الطريقة فان مجلس التقييم الداخلي يرتب جميع أصول المصرف بالتوافق مع خصائص المخاطرة المرتبطة بكل منها[1]، كما أن أساليب التقويم الداخلي التي يقوم بها البنك هي تقييم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، ومن ثم حساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر[2].

1 ـ احتمال التعثر :Probality default

وهو قياس احتمال تعثر العميل وعدم قدرته على السداد خلال فترة زمنية معينة، وسواء طبق منهج التقييم الأساسي أو المتقدم، فانه يجب على البنك تقدير هذا الاحتمال باستخدام التقييم الداخلي له، حيث ترى لجنة بازل أهمية اخذ العناصر التالية بعين الاعتبار.

[1] عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفاس للتوزيع والنشر، الأردن . 2013، ص ص: 239238.

[2] محمد توفيق عمرو، **إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي**، رسالة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، تخصص الإدارة المالية، الأردن، 2006، ص: 47.

ـ التحليل المالي ودرجة الجدارة المحددة خارجيا.

ـ اعتبارات أخرى يرى البنك ضرورتها والتي تقتصر فقط على العميل بل على العملية التي يتم تمويلها.

ـ التحليلات المتعلقة بالصناعة.

ـ تحديد قيمة الشركة وشروط التسهيل.

ويتم قياس هذه النسبة (احتمال تعثر العميل) خلال السنة بقسمة عدد العملاء المتعثرين بالدفع خلال الفترة على إجمالي العملاء في بداية الفترة.

2 ـ الخسارة عند التعثر LossGiven Default :

يتم عن طريقها قياس حجم الخسائر التي يتعرض لها البنك عند تعثر المدين على السداد اي قياس الجزء من القرض الذي سيسدد للبنك في حالة حدوث التعثر وذلك باستخدام أحد المنهجين التاليين.

ـ **المنهج الأساسي**: هو أن تفرض السلطة الرقابية نسبة محددة للخسائر التي يمكن أن تنشا عن فشل العملاء، حيث يراعي في تحديد هذه النسبة قيمة الضمانات التي يمكن للبنك تسييلها في حال الفشل.

ـ **المنهج المتقدم**: يحدد البنك الخسائر الناشئة عن فشل العملاء بالنسبة لكل قرض على حدا أخذا بالاعتبار انه في حال قيام البنك بحساب حجم الخسائر التي قد تنجم عن عدم السداد باستخدام تقديراته الخاصة، أي يكون على استعداد للوفاء بمتطلبات رأس المال وفق لما تراه السلطة الرقابية.

3 ـ التعرض عند التعثر Exposure a default :

عامل اخر للخسارة يتمثل في تقدير الخطر المحتمل للقرض عند تعثر او عجز العميل ويتحدد حجم الائتمان عند التعثر بالقيمة التقديرية للتوظيفات المعرضة للمخاطر.

4 ـ الاستحقاق الفعلي : Maturity

وهو يقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرض. يستخدم في بعض الحالات لدى توافر نظام واضح لتعديل فترات استحقاق التوظيفات، حيث لا يتم الاعتماد على الأجل التعاقدي عند تقدير الحجم المطلوب لرأس المال.

المطلب الثاني: أساليب قياس مخاطر السوق

نظرا لحركات المد والجزر التي تميزت بها الأسعار في الأسواق المعاصرة بمختلف أنواعها والخسائر الناجمة عنها فقد أولت الاتفاقية اهتماما كبيرا بمخاطر السوق وحددت بطريقتين:

ـ المدخل المعياري

ـ مدخل النماذج الداخلية

أولا: المدخل المعياري

وفقا لهذا المدخل يتم تقييم مخاطر السوق إلى أربعة أجزاء رئيسية: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر السلع ويتم قياس متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة كل نوع من المخاطر على حدة خلال فترة معينة كما يلي:

$$MRC^{STD} = \sum_{I=1}^{4} MRC^{i}_{t} = MRC^{ir}_{t} + MRC^{EG}_{t} + MRC^{FX}_{t} + MRC^{CO}_{t.}$$

ثم يتم تجميع القيم السابقة للحصول على قيمة رأس المال المقابل لمخاطر السوق ومن أهم النسب المالية لقياس مخاطر السوق[1].

1 ـ مخاطر أسعار الصرف:

بما أن المخاطرة تحدث نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية عند قيام الشركات بتقييم أصولها والتزاماتها بالعملات الأجنبية، آو أنها توقع عقودا للدفع أو الاستلام بعملات أجنبية، فان قياس هذا النوع من المخاطر يمكن أن يتم استخدام إحدى النسبتين الماليتين التاليتين[2]:

النسبة الأولى = القيمة الدفترية % القيمة السوقية للأصول

النسبة الثانية = القيمة الدفترية لحقوق الملكية % القيمة السوقية لحقوق الملكية

في الأحوال العادية يجب أن تتخطى القيمة الدفترية القيمة السوقية، بمعنى يجب أن لا تتجاوز النسبتين السابقتين الواحد، وكلما كانت اصغر كلما أعطت مؤشرا ايجابيا عن وضع البنك.

2 ـ مخاطر أسعار الفائدة:

ومن أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر أسعار الفائدة نجد[3]:

.النسبة الأولى = الأصول الحساسة لسعر الفائدة % الخصوم الحساسة لسعر الفائدة

تتمثل الأصول الحساسة لسعر الفائدة في القروض والاستثمارات في المحافظ المالية، أما الالتزامات الحساسة لسعر الفائدة فتتمثل في الودائع والسندات والأسهم.

[1] فايزة العراف، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

[2] محمد توفيق عمرو، مرجع سبق كره ص: 59.

[3] نفس المرجع، ص: 60.

تقيس هذه النسبة حساسية البنك لتغير سعر الفائدة، وبالتالي مستوى الخطر المتربص به فكلما كانت هذه النسبة مساوية للواحد نقول إن البنك وضع مربح أما إذا ابتعدت عن الواحد زاد الخطر على البنك.

النسبة الثانية = مدة استحقاق الأصول الحساسة لسعر الفائدة% مدة استحقاق الخصوم الحساسة لسعر الفائدة.

إذا كانت مدة استحقاق الأصول أكبر من مدة استحقاق الخصوم، فهذا سوف يعرض البنك لخطر إعادة التمويل، وهو الخطر الناتج عن قيام البنك بتمويل القروض في هذه الفترة بسعر فائدة أكبر أما إذا كانت مدة استحقاق الأصول الحساسة لسعر الفائدة اقل من مدة استحقاق الخصوم الحساسة لسعر الفائدة، فان ذلك سيدفع البنك إلى إعادة استثمار الودائع بسعر فائدة مختلف، وإذا كان اقل من السعر السابق فهذا سيعرضه لخطر إعادة الاستثمار.

النسبة الثالثة = الودائع غير المغطاة (غير المؤمن) % إجمالي الودائع.

إن الودائع غير المغطاة هي الودائع التي لم يتم تأمينها بغطاء من السيولة لحالات السحب المفاجئ وهي غالبا ما تكون أكثر حساسية للتغير في أسعار الفائدة، وذلك لان المودعين سيسحبونها عند الحصول على سعر فائدة أعلى من قبل المنافسين، مما يؤثر سلبا على عمليات الإقراض والاقتراض.

وتتمثل حدود النسبة في 1كحد أعلى، 0كحد أدنى وذلك حسب نسبة سيولة البنك.

ثانيا: مدخل النماذج الداخلية

سمحت اللجنة للبنوك التي تتوافر لديها، أنظمة قياس داخلية ملائمة باستخدامها لقياس مخاطر السوق، إلا أنها جعلت ذلك مرهونا باستيفاء بعض المعايير.

ونصت أن الجهة المختصة بتقييم أنظمة قياس داخلية للبنوك تتمثل في السلطة الإشرافية بكل دولة. والذي Value at Risk ويعتمد مدخل النماذج الداخلية على مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر

يقاس من خلال تطبيق نظم إحصائية ـ احتمال التعرض لخسارة مستقبلية نتيجة لتقلب أسعار السوق مختلفة ومن ثم تقدير الخسائر المحتملة ماليا Confidence levels عند درجات التأكد على VAR ويتم حساب رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمقابلة مخاطر السوق طبقا لأسلوب المحتسبة على أساس درجة تأكد VAR من ثلاثة أمثال قيمة % أساس انه يساوي أو يزيد عن نسبة 8% يمكن استخدام أحد الطرق الإحصائية التالية: VAR لمدة عشرة أيام[1] ولحساب قيمة 99%

1 ــ أسلوب الانحراف المعياري: على أساس قيمة الانحراف المعياري لأسعار الأصول وكذلك يتم الارتباط VAR ويتم فيه حساب قيمة بين أصول المحفظة

2 ــ أسلوب المحاكاة التاريخي: على أساس تغير أسعار أصول المحفظة بناء على تقديرات عشوائية محتملةVAR ويتم فيه حساب قيمة لأسعار السوق.

المطلب الثالث: أساليب قياس المخاطر التشغيلية

تضمنت اتفاقية بازل II ثلاثة مداخل لحساب رأس المال والأموال الخاصة اللازمة لتغطية المخاطر التشغيلية والمتمثلة في مدخل المؤشر الأساسي، المدخل المعياري، مدخل القياس المتقدمة مع تفاقم الأزمة المالية العالمية 2008، جاءت بازل III بمجموعة من المبادئ لمعالجة مخاطر السيولة باعتبارها جزء من المخاطر التشغيلية.

أولا: مدخل المؤشر الأساسي Basic Indicator approach :

مدخل المؤشر الأساسي هو المدخل (الأعلى، الأدنى) الذي يمكن أن يتبعه أي بنك بغض النظر عن حجمه أو تعقيدات عملياته[2] وفقا لهذا المدخل تلتزم البنوك بالاحتفاظ برأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، يساوي متوسط ما حققه خلال السنوات الثلاثة الماضية وبنسبة مئوية ثابتة، من الناتج أو الدخل الإجمالي السنوي الموجب مع استبعاد أية أرقام تخص السنة التي يكون فيها الدخل الإجمالي السنوي سالبا

[1] فايزة العراف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 127ـ128.

[2] راجع في ذلك البند(649) من التشريعات المصرفية للجنة بازل2 المتعلق بالمخاطرة التشغيلية

أو معدوما، وذلك من كل من البسط والمقام، أي بعبارة أخرى لا نأخذ بالحسبان إلا النواتج الخام الموجبة للسنوات الثلاثة الأخيرة في البسط. أما في المقام، فنأخذ عدد السنوات التي كان فيها الناتج الخام الإجمالي موجبا[1].

وعليه يمكن التعبير عن المؤشر الأساسي بالعبارة التالية :

$$K_{IB}= [\ \Sigma PB_{I} \times \partial] \div n \quad I= 1,2,3 \ldots\ldots n$$

حيث :

K_{IB} :رأس المال المطلوب بموجب مدخل المؤشر الأساسي.

PB_Iالدخل الإجمالي السنوي خلال السنوات الثلاثة الماضية. :

n : عدد السنوات الثلاثة الماضية التي كان فيها الدخل السنوي الإجمالي موجبا.

a:15 %حسب ما حددته اللجنة، ويمثل السنة الأولى بين حجم الأموال الخاصة في القطاع

المصرفي ككل والمؤشر المقابل.

أما فيما يخص الدخل الإجمالي فهو يساوي :

الدخل الإجمالي = دخل الفائدة الصافي + دخل النشاط الاستغلالي غير الناتج عن الفائدة ويتوجب على المؤشرPB_I :أن[2]

ـ يكون إجماليا عن أية مخصصات (مثل الفوائد غير المدفوعة)

ـ. يكون إجماليا عن أية مصروفات عاملة بما في ذلك الرسوم المدفوعة للمجهزين الخارجين للخدمات

ـ. يستبعد الأرباح% الخسائر المحققة من بيع الأوراق المالية في محفظة البنك

[1] Basel committee on Banquing,supervision ,In ternational convergence of capital Measurement and capital standards,op,cit,p131.

[2] راجع في ذلك البند (650)من التشريعات المصرفية للجنة بازل 2حول المخاطر التشغيلية.

ـ يستبعد الفقرات الاستثنائية أو غير المنظمة ، و كذلك الدخل المحقق من التامين

ثانيا: المدخل المعياري The standardised Approach

يقوم هذا المدخل على تقسيم أنشطة البنك إلى ثمانية خطوط رئيسية هي: تمويل الشركات، التجارة والمبيعات، أعمال التجزئة المصرفية، الأعمال التجارية المصرفية، الأعمال التجارية المصرفية، السداد والتسويات، خدمات الوكالة، إدارة الأصول، أعمال السمسرة بالتجزئة، وأعطت اللجنة لكل خط من $Bi(i=1....8)$ خطوط الترجيح يمثل تعرضه لمخاطر التشغيل ويتم حساب متطلبات رأس المال وفقا لهذا المخل عن طريق حساب متوسط إجمالي الدخل عن ثلاث سنوات السابقة لكل خط عمل على حده وضربه في معامل B_I[1]، كما في المعادلة التالية:

$$K_{AS}=\sum_{i=1}^{8} fpi = \sum_{i=1}^{8} Bi \times PB_{i\ i=\ 1.....n}$$

حيث:

K_{AS} : رأس المال المطلوب للتغطية بموجب الدخل المعياري.

PB_Iالدخل الإجمالي السنوي، وهو المؤشر الذي يتم التركيز عليه بالنسبة لخطوط الأعمال الثمانية :

حيث يعكس حجم المبيعات، وبالتالي الحجم المحتمل للتعرض للمخاطرة التشغيلية بالنسبة لكل خط أعمال، نسبة معينة حددت من قبل اللجنة، وهي تخص مستوى رأس المال المطلوب لمستوى الدخل الإجمالي Bi لكل خط من خطوط الأعمال الثمانية.

ثالثا: المدخل القياسي المقدم Advavanced Measurement Appoach

بموجب هذا المنهج تقوم البنوك الكبيرة والتي يكون لها عدة شركات تابعة (مجموعة مصرفية) تعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام أنظمة القياس الداخلية الخاصة بها لتحديد وتقييم حجم تعرض البنك للمخاطر التشغيلية واحتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهتها.

[2]فايزة العراف، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

وتتميز هذه الطريقة بأنها أكثر تقدما من الطرق السابقة كما تعتبر أكثر ملائمة لتحديد وتعريف المخاطر التشغيلية في البنوك[1]. ويتم حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل في هذا الأسلوب كما يلي:

ـ تقسيم أنشطة البنك إلى خطوط الأعمال السابق ذكرها في الأسلوب النمطي.

ـ تحديد مؤشرات التعرض للمخاطر لكل خط أعمال من قبل السلطة الرقابية، وتتمثل مؤشرات التعرض لمخاطر التشغيل في: إجمالي الدخل، إجمالي الأصول، عدد العاملين، إجمالي المكافآت، عدد العمليات، قيمة العمليات، عدد حسابات القيمة الدفترية للأصول المادية.

ـ تجميع بيانات عن إحداث الخسائر التشغيلية، كالاحتيال الداخلي، الاحتيال الخارجي، وممارسات العمالة، ومن أماكن العمل.

ـ يتم حساب احتمال الخسائر الحدث والخسائر الناتجة عن حدوث الحدث البيانات التاريخية للبنك.

ـ تحديد الخسائر المتوقعة.

$$El_{ij}=PE_{ij}\times LGE_{ij}\times EI_{ij}$$

حيث:

i=خط العمل

j=الحدث المسبب للخطر

ـتحديد متطلبات رأس المال لكل خط أعمال على حدة من خلال ضرب الخسائر المتوقعةEI في معامل معين يتم تحيده من قبل الجهات الرقابية

ـ وأخيرا تتمثل متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر تشغيل في إجمالي متطلبات رأس المال لكافة خطوط الأعمال كما هو موضح في المعادلة التالية:

[1] فايزة العراف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 135ـ136.

$$K_{AMA}= \sum EL_{ij} \text{..... } i=1.....8\ j=1.....8.$$

وباعتبار مخاطر السيولة جزء من المخاطر التشغيلية جاءت بازلIII بمجموعة من المبادئ لمعالجتها وتتمثل فيما يلي [1]:

1 ـ المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة: تعتبر تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة، كما عليهم التحرك بسرعة عند مواجهة أي عجز في هذه الحالات لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي تنجم عن النظام المالي.

2 ـ دور جهات الإشراف وإدارة مخاطر السيولة: يجب على كل بنك أن يحدد مستوى قبول المخاطر، بما يوائم استراتيجياتها التجارية والنظام المالي ككل، كما أن مسؤوليات الإدارة العامة تحدد مستوى المخاطرة السابق وضمان مراقبة فطنة لمؤشرات سيولة البنك وإعداد تقرير لمجلس الإدارة حول الموضوع.

3 ـ قياس وإدارة مخاطر السيولة: يجب على كل بنك أن يحوز على عملية دقيقة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة هذه العملية يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والبنوك خارج الميزانية العمومية وفقا لأفاق زمنية.

4 ـ منشورات حول السيولة: انتظار المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن يؤخذوا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها.

5 ـ دور المشرفين: على المشرفين إجراء تقييم دوري لترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، وتحدد ما إذا كانت منافسة لحالة ضغوط السيولة، بأخذ بالاعتبار مكانتها في النظام المالي، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة على الجهات الإشرافية.

[1] احمد بوعبدلي ، **حمزة عمي السعيد، دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل 3**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد، العدد 2، جامعة غرداية، 2014، ص ص: 111.112.

خلاصة :

تمثل مقررات بازل IIوIII فرص وتحديات للأنظمة المصرفية العالمية حيث ارتبط نجاحها في وضع حد أدنى لرأس المال وزيادة السيولة للوفاء بالالتزامات النقدية المستحقة إضافة لرفع ثقافة إدارة المخاطر المصرفية وتخفيض تذبذباتها داخل القطاع المصرفي. حيث قامت اتفاقية بازل I بغرض تحقيق المنافسة السليمة بين البنوك بوضع حدود دنيا لرأس المال، ولكن هذه الاتفاقية تضمنت عدة نقائص أدت إلى إنشاء بازل II.

وضعت اتفاقية بازل II ثلاثة دعائم أساسية كمعايير دولية للعمل المصرفي وهي الحد الأدنى لرأس المال، المراجعة الإشرافية وانضباط السوق، تلتها اتفاقية بازل III والتي كانت كردة فعل على أزمة الرهن العقاري 2008، حيث رفعت الحد الأدنى لرأس المال بغية زيادة احتياطات البنوك ورفع رأس مالها لتقليص معدلات الوقوع في أزمات مالية مستقبلية.

وبغية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات بازل IIوIII قام المشرع بسن العديد من القوانين لتسهيل تطبيقها وهو موضوع دراستنا في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

واقع تطبيق اتفاقية بازل II وIII لعينة من البنوك الجزائرية

تمهيد:

ضعف الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الجزائري أورثه العديد من الأزمات مما اوجب عليه إعادة النظر في القوانين التي يطبقها من خلال إصدار قانون النقد والقرض 10/90و الذي عدل بموجب الأمر 11/03 الصادر في 2003 بهدف تقوية متانة وصلابة النظام المصرفي الجزائري، حيث ترجمت رغبة هذا الأخير في تبنيه لمقررات لجنة بازل من خلال إصدار النظام 02ـ03 المتعلق بالرقابة على البنوك والنظام 11 ـ04 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.

وسنتناول في هذا الفصل القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر ومدى تطابقها مع مقررات بازل 02و03 بالإضافة اختبار فرضية تطبيق القطاع المصرفي الجزائري لهذه المقررات من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: اتفاقية بازل II وIII في القطاع المصرفي لجزائري.

المبحث الثاني: إمكانية تطبيق مقررات بازل II وIII في القطاع المصرفي الجزائري

المبحث الثالث: دراسة العلاقة الارتباطية بين مبادئ ومهام إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري وتطبيق بازل II وIII.

المبحث الأول: اتفاقية بازل II وIII في القطاع المصرفي لجزائري.

يعد الجهاز المصرفي من أهم الأجهزة الاقتصادية وأكثرها تأثرا واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها العولمة، وتركزت أهميتها أكثر في الجزار من خلال قيام المشرع الجزائري بسن الحزمة من القوانين والتشريعات منذ صدور اتفاقية بازل الأولى الداعمة لسلامة ومتانة القطاع المصرفي 1988، وذلك لمواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي وكذا لعمل نظامها المصرفي وفق آليات اقتصاد السوق.

المطلب الأول: القواعد الاحترازية في الجزائر ومدى تطابقها مع اتفاقيات بازل.

تبنت السلطات النقدية في الجزار والتوصيات الصادرة عن لجنة بازل، من خلال تطبيقها لقانون النقد والقرض والذي يمثل الإصلاح الأبرز في المنظومة المصرفية، لما يوفره هذا الإطار من إمكانية لربط رأس مال البنك بالأخطار التي يمكن أن يتعرض لها. وذلك بإقرار مجموعة من التدبير لتعزيز هذا التوجه لدى البنوك الجزائرية.

أولا: القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر

النظم الاحترازية هي عبارة عن قواعد التسيير في الميدان البنكي والتي يجب على المؤسسات التي تتعاطى الائتمان احترامها من اجل ضمان سيولتها اتجاه مودعيها[1]، لذا وضعت السلطة النقدية في الجزائر أدوات تنظيم تحدد فيها شروط النشاط البنكي، وكذا النسب الاحترازية والتي شرع في تطبيقها في 1992/1/1 وأهم هذه النظم والقواعد ما يلي:

1 ـ قاعدة رأس المال الأدنى: يأتي تحديد رأس المال الأدنى الواجب تكوينه عند تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية في الجزائر على رأس القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر وبموجب النظام رقم 01/90المؤرخ

[1] نعيمة بن عامر، المخاطر والتنظيم الاحترازي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ـ واقع وتحديات، جامعة شلف، ايام 14 ـ15 ديسمبر 2004، ص:209.

في 04ـ07ـ1990و المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري النظام رقم 01/04 المؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر كالآتي:

ـ ملياران وخمسائة مليون دينار جزائري (2500000000) بالنسبة للبنوك المشار اليها في المادة 70من الأمر 11/03؛

ـ خمسمائة مليون دينار جزائري (500000000) بالنسبة للمؤسسة المالية المصرفية في المادة 71من الامر 11/03.

وتطبق هذه القروض على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية العامة والخاصة وتطبق كذلك على فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الجزائر والتي يوجد مقرها الرئيسي بالخارج، حيث يكمن الهدف من وراء رفع رأس المال الأدنى في تعزيز شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وتقوية البنية المالية لهذه المؤسسات من اجل كفاية أموالها وتدعيم ثقة المودعين فيها بعد صدور القواعد الجديدة المحددة لرأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية ثم البدء بتنفيذ ذلك من قبل البنوك الوطنية الأجنبية لرفع رأسمالها بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والقرض.

2 ـ نسبة الملاءة والسيولة: اوجب بنك الجزائر من خلال النظام 91 ـ09 المتعلق بتحديد القواعد الاحترازية في المادة الثانية منه، ضرورة التزام البنوك واحترامها بعرض النسب والمقاييس الخاصة بإدارة والمواجهة لضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء اتجاه المودعين والحفاظ على توازنها المالي، ويتعلق الأمر بثلاث أنواع من النسب هي: نسبة تغطية المخاطر، نسبة السيولة، نسبة توزيع المخاطر.

هي العلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم قصيرة الأجل تهدف إلى:

ـ ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على دفع الودائع لأصحابها في أي لحظة

ـ قياس ومتابعة خطر السيولة للبنوك والمؤسسات المالية حيث تكون هذه الأخيرة مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها.

ـ تجنب اللجوء الى البنك المركزي لتصحيح وضعية خزينة البنوك والمؤسسات المالية. وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة في الآجال القصيرة}}{\text{الأصول المستحقة في الآجال القصيرة}} = \%100$$

3 ـ الاحتياطي الإجباري: ادخل قانون 10/90المعدل والمكمل الخاص بالنقد والقرض طريقة تحكيم وتنظيم جديدة في البنوك العاملة من حيث استخدامها لمجموعة ودائعها، تتمثل هذه الأداة في الاحتياطي الإجباري الذي ينص في مادته على الآتي[1]: يحق لبنك الجزائر أن يفرض على البنوك أن تودع لديه مبالغ في حساب مجمد بفوائد أو بدون فوائد حسب تحسب على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية.

4 ـ الالتزامات الخارجية للبنوك: في إطار تحديد الشروط المالية المتعلقة بعمليات الاستيراد فقد إلزام بنك الجزائر جميع البنوك بالحفاظ بصورة دائمة ومستمرة على مستوى التزاماتها الخارجية الموقع عليها، على أن لا يتجاوز هذا المستوى أربع مرات مبلغ أموالها الخاصة.

5 ـ مستوى القروض الممنوحة للمديرين والمساهمين في البنوك: تطبيقا لإحكام المادة 168 من قانون النقد والقرض، وبموجب المادة الرابعة من التعليمة 99ـ02 المؤرخة في 7 افريل 1999 المتعلقة بتحديد شروط ومستويات لقرض الممنوحة للمديرين والمساهمين بنسبة من % 20 من مبلغ الأموال الخاصة الصافية، يجب أن تخضع هذه القروض لترخيص مسبق من مجلس الصرف.

[1] مزرارة أحلام شروق، **مدى إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات لجنة بازل III**، مذكرة ماستر في العلو م التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت ،2009ـ2010، ص:75.

والشروط التي يجب ان تحترم من قبل البنوك والمؤسسات المالية بخصوص هذا الشأن، ويتعلق الأمر باحترام النسبتين التاليتين:

$$\frac{\text{وضعية الصرف لكل عملة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} = 10\ \%$$

$$\frac{\text{الوضعية الإجمالية للصرف لمجموع العملات}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} = 30\ \%$$

7 ـ متابعة الالتزامات: في إطار تسيير مخاطر القروض والتحكم فيها، نصت قواعد الحذر على ضرورة لمتابعة المستمرة للقروض الممنوحة وذلك من خلال ترتيب ذممها حسب درجة المخاطرة وتكوين المؤونات اللازمة لكل منها.

8 ـ **التامين على الودائع:** يهدف حماية أموال المودعين في حالة توقف البنك على الدفع فانه وبموجب القانون رقم 90 ـ 10 المتعلق بالنقد والقرض (المادة 170) والذي أكده رقم 11 ـ03 المؤرخ في 26 أفريل 2003 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 118 منه، تم تأسيس صندوق ضمان الودائع المصرفية في شهر ماي 2003 من قبل بنك الجزائر بصفته عضو مؤسس وتعد البنوك الأخرى المساهمة الوحيدة في الصندوق.

ثانيا: مقارنة القواعد الاحترازية الجزائرية مع معايير لجنة بازل

يمكن إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف لكل من النظم الاحترازية مع تلك المقررة من قبل لجنة بازل فيما يلي[1]:

1 ـ أوجه التشابه: من أهم أوجه التشابه بين النظم الاحترازية المطبقة في القطاع المصرفي الجزائري مع تلك المقررة من قبل لجنة بازل نذكر ما يلي:

[1] ابراهيم تومي، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل ـ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 20082007، ص ص: 111،112.

ـ يقدر الحد الأدنى لنسبة الملاءة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري بـ 8%.

ـ العناصر المكونة لرأس المال الأساسي ورأس المال المساند هي نفسها مع اختلاف في المخصصات لمواجهة مخاطر مصرفية عامة، حيث أدرجتها لجنة بازل ضمن رأس المال المساند، بينما في الجزائر والدول الأوروبية تحتسب ضمن رأس المال الأساسي.

ـ طريقة حساب الأوزان الترجيحية للمخاطر هي نفسها المتبعة في الجزائر مع اختلاف في النسب فقط.

ـ المعايير المطبقة في الجزائر لمراقبة وضعية الصرف هي نفسها المقررة من قبل لجنة بازل.

ـ بالنسبة لمعاملات تحويل الالتزامات خارج الميزانية هي نفسها.

2 ــ أوجه الاختلاف: من أهم أوجه الاختلاف بين النظم الاحترازية المطبقة في القطاع المصرفي الجزائري مع تلك المقررة من قبل لجنة بازل نذكر ما يلي:

ـ معدلات ترجيح المخاطر في الجزائر تختلف عن معدلات لجنة بازل، حيث تقترح هذه الأخيرة معدلات: 0%،10%،20%،50%،100%، بينما في الجزائر فالمعدلات هي: 0%،5%،20%،100%.

ـ نسبة الملاءة في الجزائر تتضمن تغطية خطر الائتمان فقط، بينما لم تأخذ بعين الاعتبار مخاطر معدلات الفائدة ومخاطر الصرف.

ـ النظام المصرفي الجزائري لا يتوفر على أنظمة لقياس المخاطر (مخاطر التشغيل، مخاطر السوق) المنصوص عليها في المبادئ 11 ـ12 ـ13 للجنة بازل، كثل طريقة القيمة المعرضة للخطر.

ـ لا تمتلك المعلومات والرقابة الداخلية غير متطورة بصفة كافية في البنوك الجزائرية.

ـ لا تمتلك الهيئة التنظيمية والرقابية نظام تقييم وتسيير العمليات الجارية للبنوك (المبدأ 7 من مبادئ لجنة بازل)

ـ اختلاف في المخصصات لمواجهة المخاطر المصرفية العامة، حيث أدرجتها لجنة بازل ضمن رأس المال المساند، بينما في الجزائر والدول الأوروبية تحتسب ضمن مكونات رأس المال الأساسي.

المطلب الثاني: الإجراءات المساعدة على تطبيق اتفاقية بازل 2و3في القطاع المصرفي الجزائري.

تطبيق البنوك الجزائرية لاتفاقية بازل II وIIIيجعلها تتخطى فنقاط الضعف في اتفاقية بازل الأولى وذلك من خلال إصدار بعض الأنظمة التي من شانها أن تساعد الجهاز المصرفي الجزائري على تطبيق هذه الأخيرة ومواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية.

أولا: الإجراءات المساعدة على تطبيق اتفاقية بازل II في النظام المصرفي الجزائري

في حين كانت الجزائر تسعى لتطبيق مقررات بازل I كان التوجه الدولي نحو تعديل هذه الاتفاقية وإصدار اتفاقية بازل II، لذا عملت البنوك الجزائرية على تجسيدها من خلال:

1 ـ إصدار النظام رقم 02 ـ03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002

والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية كخطوة أولية لتمهيد الأرضية لتطبيق اتفاقية بازل II ويهدف كما جاء في مادته الأولى إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية أقامتها وأهم ما جاء فيها[1]:

ـ تعريف المخاطر التي تتخذها البنوك بعين الاعتبار وهي خطر الاعتماد وخطر معدل الفائدة

خطر التسوية الناشئ عن عمليات الصرف، خطر السوق، الخطر التشغيلي والخطر القانوني.

ـ المراقبة الداخلية المقصورة في هذا النظام قيام البنوك والمؤسسات بما يلي:

ـ نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية يهدف إلى معرفة مدى تطابق عمليات البنك مع مختلف الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، وكذا مراقبة مدى تقيدها بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر والتقيد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي للبنك.

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل ـ دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية**، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف، 2013 .2014. ص ص:273 ـ274.

ـ نظام المحاسبة ومعالجة المعلومات: يهدف للتأكد من مدى مطابقة الأعمال المحاسبية في البنك والمؤسسات المالية مع التنظيمات المعمول بها؛

ـ أنظمة تقييم المخاطر والنتائج: على البنوك إقامة أنظمة خاصة بتقدير وتحليل المخاطر وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض توخي الحذر من المخاطر ووضع نظام لتقدير وتقييم مخاطر السوق ومخاطر معدل الفائدة والصرف في انتظار صدور القوانين التنظيمية التي تحدد كيفية حدوثها.

ـ أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر: وهي أنظمة يتم بناءها داخل البنك والمؤسسات المالية بهدف رصد أخطار القروض ومعدل الفائدة والصرف وذلك من خلال تقديرها ووضع حدود دنيا وقصوى لها؛

ـ نظام التوثيق والإعلام: وهو نظام مهمته رصد نتائج الرقابة الداخلية وتوثيقها ونشرها لمختلف الأطراف المهتمة بها.

غير أن هذا النظام قلة من البنوك الجزائرية من عملت على تطبيقه، وقد عانت من نقائص وصعوبات كبيرة، خاصة ما تعلق بجانب تقييم ومتابعة المخاطر التي تواجهها. وحتى تستطيع البنوك تطبيق المحور الثاني بطريقة سليمة، يجبان تتبنى نظاما جيدا لإدارة المخاطر المصرفية يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بأساليب المخاطر حددها الاتفاق في المحور الأول والتي يختار منها البنك ما يتناسب مع ظروفه وموارده البشرية والمادية المتاحة له.

2 ـ رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية:

في إطار سعي بنك الجزائر إلى تمتين وضعية البنوك الجزائرية أصدر تنظيم يقضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك من 500مليون دينار إلى 2,5 مليار دينار، والمؤسسات المالية من 100 مليون دينار إلى 500مليون دينار[1].

[1] النظام رقم 04 ـ01 الصادر في 14 مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، المادة 02.

أما فيما يخص البنوك والمؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج فعليها أن تخصص لفروعها الموجودة هنا أي في البنوك الجزائرية مبلغا موازيا على الأقل من رأس المال الأدنى المطلوب تخصيصها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري[1].

ثانيا: الإجراءات المساعدة على تطبيق اتفاقية بازل III في النظام المصرفي الجزائري.

حدوث أزمة الرهن العقاري 2008 دفع بالمؤسسات المالية العالمية للتوجه نحو اتفاقية جديدة سميت بازل IIIحيث عملت البنوك الجزائرية على تجسيدها من خلال ما يلي:

1 ـ إصدار النظام رقم 11ـ04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة ولقد اوجب البنوك والمؤسسات المالية ما يلي:

ـ أن تحوز فعليا وفي كل وقت على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها.

ـ أن تحترم نسبة مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة ومن جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات القديمة. تسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة.

ـ أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100%؛

2 ـ إصدار النظام رقم 11 ـ08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. ولقد جاء هذا النظام تعريف لمختلف الأخطار التي تتعرض لها البنوك.

المطلب الثالث: تأثير اتفاقية بازل II وIII على النظام المصرفي الجزائري

أن تطبيق القطاع المصرفي الجزائري لاتفاقية بازل II وIIIتم بنوع من الحيطة والحذر وذلك مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، والتي كان لها أثارها على النظام المصرفي الجزائري.

[1] النظام رقم 04 ـ01 الصادر في 14 مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، المادة03.

أولا: تأثير اتفاقية بازل 2 على النظام المصرفي الجزائري

إن محاولة بنك الجزائر في تجسيد مقررات بازل 2 كان له تأثير على القطاع المصرفي الجزائري من خلال:

1 ـ إن التزام البنوك الجزائرية باتفاقية بازل II سيؤدي إلى الاعتراف الدولي بها، خاصة ونحن نبذل الجهود الحثيثة لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، كما أن ذلك يعتبر خطوة هامة في سبيل تأهيل القطاع المصرفي الجزائري بما يتماشى وظروف الانفتاح على العالم الخارجي، خاصة بعض إمضاء الجزائر لاتفاقية بازل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقطعها لأشواط متقدمة في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالية للتجارة.

2 ـأن تؤخر البنوك الجزائرية في الالتزام بمعايير اتفاقية بازل II وقيام البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بذلك في الأجل المحدد من شانه أن يجعل الأولى (عمومية أو خاصة) في وضع تنافسي غير ملائم مع الثانية.

3 ـ إن التشريع المصرفي الجزائري قد ساير اتفاقية بازل الأولى من خلال إصدار التنظيم رقم 91 ـ09 سنة 1991 ثم التعليمة رقم 74 ـ94 سنة 1994 الموضحة لكيفية تطبيق ذلك التنظيم وأن كان ذلك متأخرا للظروف التي ذكرت سابقا، ثم حاول أن يساير اتفاقية بازل II بإصدار التنظيم رقم 02 ـ03 سنة 2002، إلا أن هذا التنظيم يحتاج إلى تعليمات موضحة لكيفية التطبيق بالنظر إلى التعقيدات التي تميز الاتفاقية الأخيرة، ولعلى ما يؤكد ذلك أن تأسيس الأنظمة الرقابية الداخلية وهي إحدى الأركان الأساسية لاتفاقية بازل II، والتي فرضها هذا التنظيم لم يتم لحد الآن إلى في ثلاث بنوك عمومية، وهذا بالرغم أن اتفاقية بازل II وكيفية تطبيقها يعد الشغل الشاغل للأنظمة المصرفية في معظم دول العالم بما فيها الدول العربية والنامية.

4 ـ رغم أن مقررات بازل II تساعد على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) إلا إن اتفاق بازل II يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق، مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات لتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتأخر على الآجال المحددة له عالميا كما حدث مع اتفاقية بازل I.

ثانيا: تأثير اتفاقية بازل IIIعلى النظام المصرفي الجزائري

الآثار المحتملة لاتفاقية بازل IIIعلى القطاع المصرفي الجزائري هي:

1 ـ إن التأخر في تطبيق اتفاقية بازل I ثم II، يعني أن البنوك الجزائرية لم تطبق بعد التقنيات والطرق المتضمنة فيها، وبالتالي ستجد صعوبة في التأقلم معها، عكس البنوك الخاصة أين سيكون الوضع أحسن لأنها فروع لبنوك أجنبية طبقت اتفاقية بازل II وستستفيد من خبرتها.

2 ـ إذا سلمنا بالمستوى المقبول لكفاية رأس مال البنوك الجزائرية، فان تطبيق بازل IIIسيخفض نسبة كفاية رأس المال الكلية، ولكن درجة الانخفاض ستكون في البنوك العمومية أكبر بسبب:

ـ تطبيق أوزان ترجيح المخاطر تتناسب واتفاقية بازل IIIمما يزيد من قيمة المخاطر التي تدفع نسبة الملاءة للانخفاض خاصة إذا استمر عدم وجود هيئة لتنقيط البنوك، وسيطرتها على أكبر حصة من القروض.

ـ إعادة تعريف رأس المال وفق اتفاقية بازل IIIيعني أن البنوك الجزائرية سوف تكون بحاجة لرؤوس أموال إضافية، علما أن هناك فرق بين رؤوس أموال البنوك العمومية والخاصة، وإذا كانت هذه الأخيرة تتوقف

قدرتها على زيادة رأس المال على ما ستخصصه لها البنوك الأم، فان البنوك العمومية سيقع عبئ زيادة على رأس مالها على الخزينة العمومية.

3 ـ قيمة الرافعة المالية في البنوك العمومية أكبر منها في البنوك الخاصة، وهذا نتيجة ميل البنوك العمومية إلى توزيع القروض على مختلف المؤسسات، الخاصة والعامة، في إطار تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي، بينما قروض البنوك الخاصة محدودة.

4 ـ فرض نسبة السيولة المتضمنة في الاتفاقية بازل III لن يكون له الأثر الكبير على البنوك الجزائرية لأنها تعرف فائضا في السيولة، باعتراف بنك الجزائر في مختلف التقارير منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2011.

5 ـ تطبيق اتفاقية بازل III خاصة تصميم نظام الرقابة الداخلية وتحسين إدارة المخاطر، سيخفض نسبة الديون المتعثرة.

6 ـ أن تطبيق مقترحات بازل III لن يكون له الأثر الكبير على تغيير نمط نشاط البنوك الجزائرية، فهي لا تتعامل مع الابتكارات المالية، كما أن تعاملاتها في سوق المال محدودة لغياب سوق مال نشط وفعال.

المبحث الثاني: إمكانية تطبيق مقررات بازل II وIII في القطاع المصرفي الجزائري.

لم تكن إدارة المخاطر المصرفية ذات أهمية في الجزائر إلا بعد صدور اتفاقيات بازل التي أعطي لها صلاحيات مراقبة وتسيير البنوك وكذا مدى تطبيقها واحترامها لقواعد الحيطة والحذر في متابعة البنوك لديونها وتصنيفها حسب درجة الخطر، لذا تم إعداد استمارة استبيان والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة للتحقق من رغبة النظام المصرفي الجزائري في تبني مقررات بازل II وIII ومن ثمة اختبار صحة هذه الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية.

كأولى الخطوات لتحليل البيانات الشخصية يتم إعداد استمارة استبيان تتضمن مجموعة من المتغيرات المتمثلة في: العمر، الجنس، التخصص، سنوات الخبرة. يتم توزيعها على أفراد العينة محل الدراسة ($BADR_{541}$,$BADR_4$,BNA)

أولا: خطوات إعداد الاستمارة

قصد التعرف على إمكانية تطبيق القطاع المصرفي الجزائري لمقررات بازل II وIIIقمنا بإعداد استمارة استبيان يشمل على مجموعة من الأسئلة التي تم اختيارها وصياغتها بناء على اطلاعنا على الموضوع وكذا بالاستعانة بالدراسات السابقة.

تتكون الاستمارة من قسمين يحتوي القسم الأول على البيانات الشخصية الخاصة بأفراد العينة والقسم الثاني على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة.

القسم الأول: يضم البيانات الشخصية، الجنس، العمر، التخصص، عدد سنوات الخبرة. وتكون

الإجابة بوضع علامةX في الخانة المناسبة

القسم الثاني: يضم جزئين الجزء الأول يضم أسئلة متعلقة بإمكانية تطبيق القطاع المصرفي الجزائري لمحاور لجنة بازل 2 والمتمثلة في الحد الأدنى لرأس المال، المراجعة الإشرافية، انضباط السوق، الجزء الثاني يضم أسئلة متعلقة بإمكانية تطبيق القطاع المصرفي الجزائري لمقترحات ومحاور بازل III، تكون الإجابة بوضع في الخانة المناسبة (مطبقة /غير مطبقة) وفي حالة عدم وجود فكرة عن الموضوع محل الدراسة X علامة يستطيع أفراد العينة الامتناع عن الإجابة.

ثانيا: التعريف بالعينة محل الدراسة.

تضم العينة المدروسة ثلاث وكالات لمجموعة من البنوك الجزائرية في ولاية تيارت، بنكي الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت'04'، البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت'541'، حيث قمنا بتوزيع 45 استمارة استرجعنا 30 استمارة أي نسبة 67%، وزعنا 15 استمارة في البنك الوطني الجزائري وسترجعنا 12 استمارة، وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية' 04' وزعنا10 استمارات استرجعنا 08 استمارات، وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة '541' وزعنا 20 استمارة وسترجعنا 10 استمارات، ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

الجدول 03ـ01: تكرار ونسبة توزيع أفراد العينة على البنوك

البنك	التكرار	النسبة
BNA	12	%40
$BADR_{04}$	08	%26,66
$BADR_{541}$	10	%33,33
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن أكبر عدد من الموظفين استجابوا للاستبيان هم موظفي بنك الوطني الجزائري بنسبة 40% يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ' 541' بنسبة 33,33%، وفي الأخير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة '04' بنسبة 26,66%.

ثالثا: تحليل البيانات الشخصية

نظرا للدور الذي تلعبه المتغيرات الاسمية في القطاع المصرفي الجزائري نقوم بتحليلها، حيث تتمثل هذه المتغيرات الاسمية في الجنس، العمر، التخصص، عدد سنوات الخبرة.

1 ــ التحليل الوصفي لمتغير الجنس:

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن عدد الذكور في هذه الوكالة أكبر بكثير من عدد الإناث فهو بنسبة 66,67% في حين نسبة الإناث 33,3%.

الجدول 03 ــ 02: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	20	%66,67
أنثى	10	%33,33
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

2 ــ التحليل الوصفي لمتغير العمر:

من خلل الجدول أدناه يتضح لنا أن أعلى فئة عمرية هي التي تكون أعمارهم بين 30 إلى 40 سنة بنسبة 46,67%، تليها الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 40 إلى 50 سنة بنسبة 30%، تليها الفئة الأقل من 30 سنة بنسبة 20%، وأخيرا الفئة الأكثر من 50 سنة بنسبة 3,33%.

الجدول 03 ـ03: توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
اقل من 30 سنة	06	20%
من 30 إلى 40 سنة	14	46,67%
من 40 إلى 50 سنة	09	30%
أكثر من 50 سنة	01	3,33%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

3 ـ التحليل الوصفي لمتغير التخصص:

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن أكثر تخصص سائد هو تخصص البنوك بنسبة 33,33%، يليها تخصص محاسبة بنسبة 30%، يليه تخصص مالية بنسبة 23,33% ثم تخصص اقتصاد بنسبة 13,33%.

الجدول 03 ـ 04: توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص.

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	09	%30
مالية	07	%23,33
بنوك	10	%33,33
اقتصاد	04	%13,33
إدارة أعمال	0	%0
تخصصات أخرى	0	%0
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

04 ـ التحليل الوصفي لمتغير الخبرة:

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن أكثر فئتين في الخبرة هي: اقل من 10 سنوات وفئة من 10 إلى 15 سنة بنسبة 36,33%، تليها فئة من 15 ـ20 سنة بنسبة 23,33%، وأخيرا فئة أكثر من 20 سنة بنسبة 3,33%.

الجدول 03 ـ05: توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة.

الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 10 سنوات	11	%36,33
من 10 إلى 15 سنة	11	%36,67
من 15 إلى 20 سنة	07	%23,33
أكثر من 20سنة	01	%3,33
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

المطلب الثاني: إمكانية تطبيق مقررات بازل 2 في القطاع المصرفي الجزائري.

تضمنت مقررات بازل II ثلاثة محاور أساسية متمثلة في الحد الأدنى لرأس المال، المراجعة الإشرافية، وانضباط السوق، والتي تهدف لمراقبة تسيير النظام المصرفي ومدى تطبيقه لقواعد الحيطة والحذر المطبقة في البنوك، حيث يتم اختبار صحة هذه المحاور من خلال الاستفادة من استمارة الاستبيان.

أولا: الحد الأدنى لرأس المال

تقدر اتفاقية بازل II الحد الأدنى لرأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر بنسبة 8% من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن الحد الأدنى لرأس المال والمتمثل في 8% مطبق بنسبة 100% في الوكالات BNA_BADR04_ $BADR_{541}$ الثلاثة على التوالي:

الجدول 03 ـ 06: فرضية تطبيق الحد الأدنى لرأس المال.

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	12	%100	08	%100	10	%100
غير مطبقة	0	%0	0	%0	0	%0
لا إجابة	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

ومن خلال الجدول رقم 03 ـ06 نستنتج الشكل التالي:

الشكل 03 ـ 01: تطبيق الحد الادنى لراس المال في بنكBNA. $BADR_4$.$BADR_{541}$

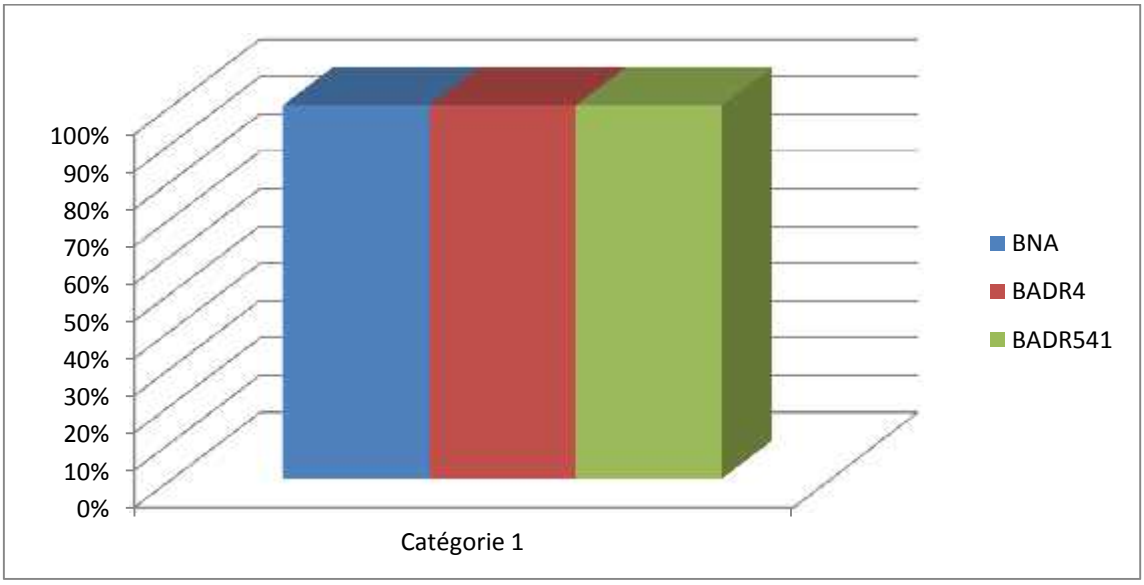

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ07: اختبار فرضية تطبيق الحد الأدنى لرأس المال.

العينة / اختبار الفرضية	BNA ،$BADR_{04}$ ، $BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	30	%100
غير مطبقة	0	%0
لا إجابة	0	%0
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال المقارنة نلاحظ أن 100% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل بان الحد الأدنى لرأس المال 8% مطبق في القطاع المصرفي الجزائري.

وبالتالي نقبل الفرض القائل بان الحد الأدنى لرأس المال 8% مطبق بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 03–02: تطبيق الحد الأدنى لرأس المال في الوكالات الثلاثة.

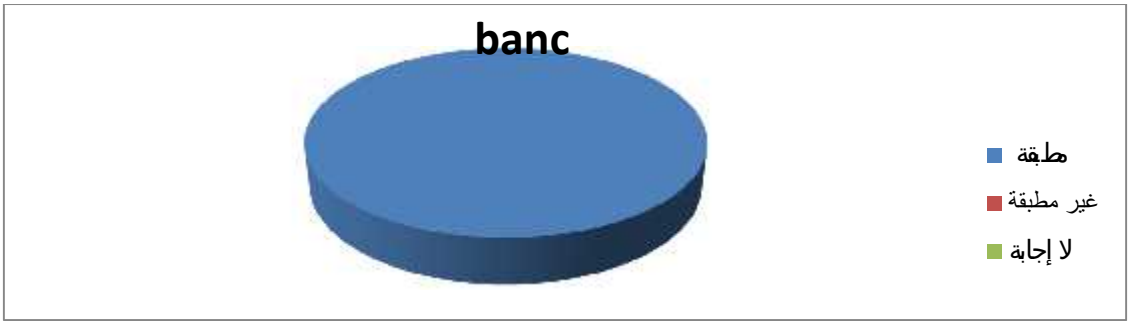

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

ثانيا: المراجعة الإشرافية

متابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال لا يقتصر على التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض له البنك وأيضا تشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب إدارة الرقابة على المخاطر .

ـ الفرضية 01: فرضية امتلاك البنوك أساليب لتقييم كفاية رأس المال واستراتيجيات المحافظة على مستويات رأس المال المطلوب:

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن فرضية امتلاك البنوك أساليب لتقييم كفاية رأس المال واستراتيجيات المحافظة على مستويات رأس المال المطلوب مطبقة بنسبة 100%في الوكالات الثلاثة.

الجدول 03 ـ 08: فرضية امتلاك البنوك أساليب لتقييم كفاية رأس المال.

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	12	%100	08	%100	10	%100
غير مطبقة	0	%0	0	%0	0	%0
لا إجابة	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول 03ـ 08 نستنتج الشكل التالي

الشكل03ـ 03: امتلاك البنوك أساليب لتقييم كفاية رأس المال في بنك BNA ـ $BADR_{541}$ـ$BADR_{4}$

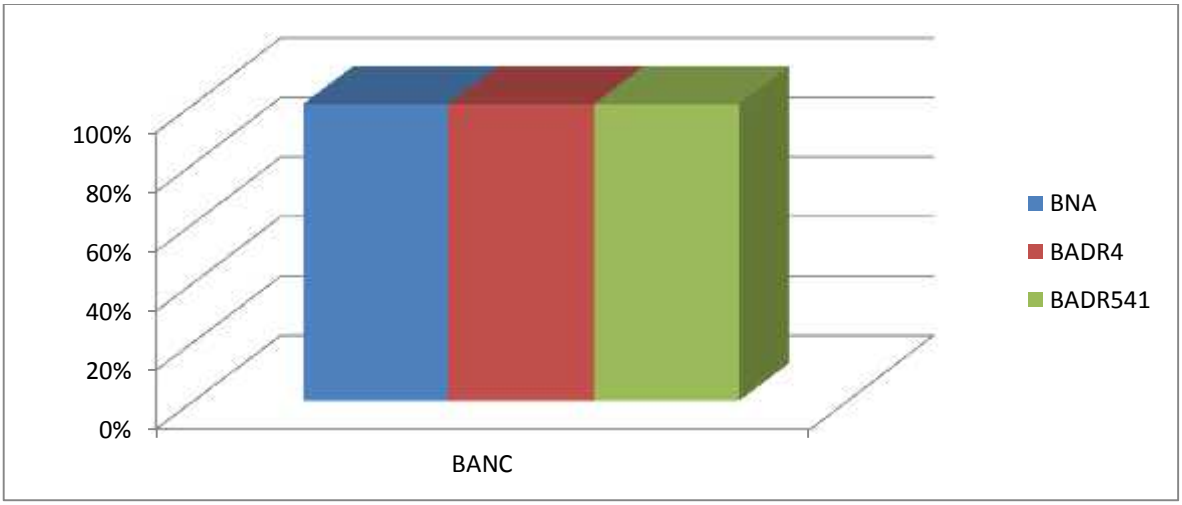

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

:من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ09: اختبار فرضية 01

العينة / اختبار الفرضية	BNA ـ$BADR_{04}$ـ$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	30	%100
غير مطبقة	0	%0
لا إجابة	0	%0
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال المقارنة نلاحظ أن 100% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل بأن فرضية امتلاك البنوك أساليب لتقييم كفاية رأس المال واستراتيجيات المحافظة على مستويات رأس المال مطبق في القطاع المصرفي الجزائري.

وبالتالي نقبل الفرض القائل بان امتلاك البنوك أساليب لتقييم كفاية رأس المال واستراتيجيات المحافظة على مستويات رأس المال مطبق بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 03-04: امتلاك البنوك أساليب لتقييم كفاية رأس المال في الوكالات الثلاثة.

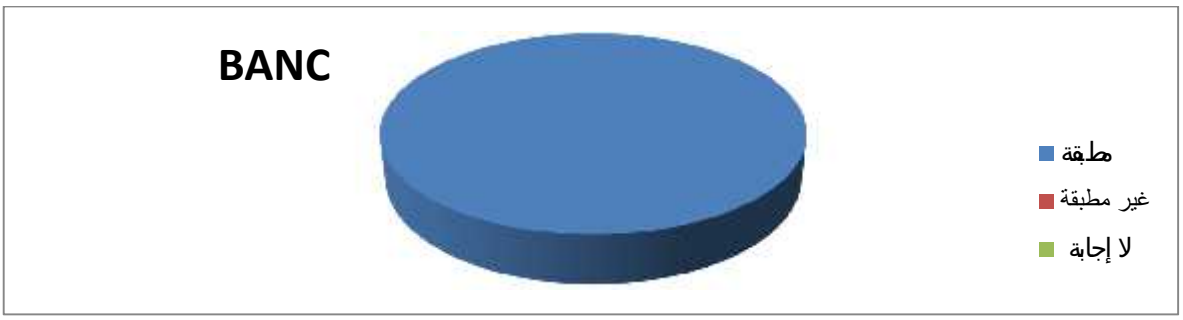

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

ـ الفرضية 2: مراجعة السلطة الرقابية لأساليب تقييم كفاية رأس المال المستخدمة من طرف البنوك الخاضعة لها.

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن فرضية مراجعة السلطة الرقابية لأساليب تقييم كفاية رأس المال المستخدمة من طرف البنوك الخاضعة لها مطبقة بنسبة مرتفعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية'541' بنسبة 90%، يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' بنسبة 87,5%، يليها البنك الوطني الجزائري بنسبة 83,33% وهي نسب مرتفعة .

الجدول: 03 ـ 10: فرضية مراجعة السلطة الرقابية لأساليب تقييم كفاية رأس المال.

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	10	%83,33	07	%87,5	09	%90
غير مطبقة	0	%0	0	%0	0	%0
لا إجابة	02	%16,66	01	%12,5	01	%10
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول03 ـ10 نستنتج الشكل التالي:

الشكل03-05: مراجعة السلطة الرقابية لأساليب تقييم كفاية رأس المال في بنك BNA، $BADR_4$،$BADR_{541}$

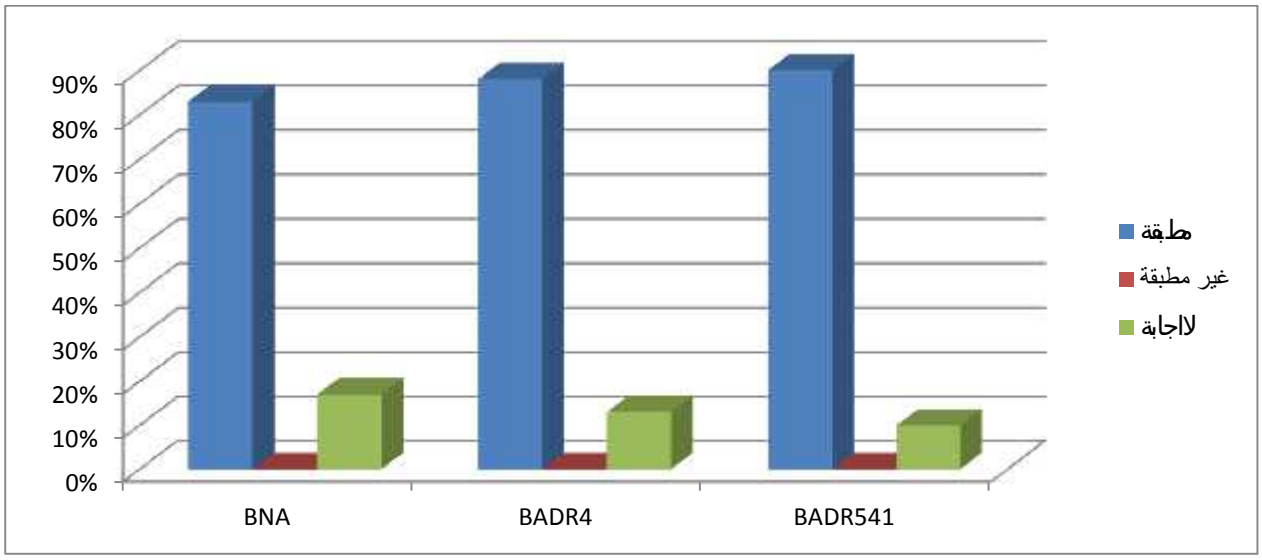

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ11: اختبار الفرضية 02

العينة / اختبار الفرضية	BNA ،$BADR_{04}$ ،$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	26	%86,67
غير مطبقة	0	%0
لا إجابة	04	%13,33
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال المقارنة نلاحظ أن 86,67% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل بان مراجعة السلطة الرقابية لأساليب تقييم كفاية رأس المال المستخدمة من طرف البنوك الخاضعة لها مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري وهي نسبة مرتفعة، بينما امتنع 13,33% من الإجابة لعدم إحاطتهم بموضوع الدراسة وبالتالي نقبل الفرض القائل بان مراجعة السلطة الرقابية لأساليب تقييم كفاية رأس المال المستخدمة من طرف البنوك الخاضعة لها مطبقة بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل03-06: مراجعة السلطة الرقابية لأساليب تقييم كفاية رأس المال في الوكالات الثلاثة.

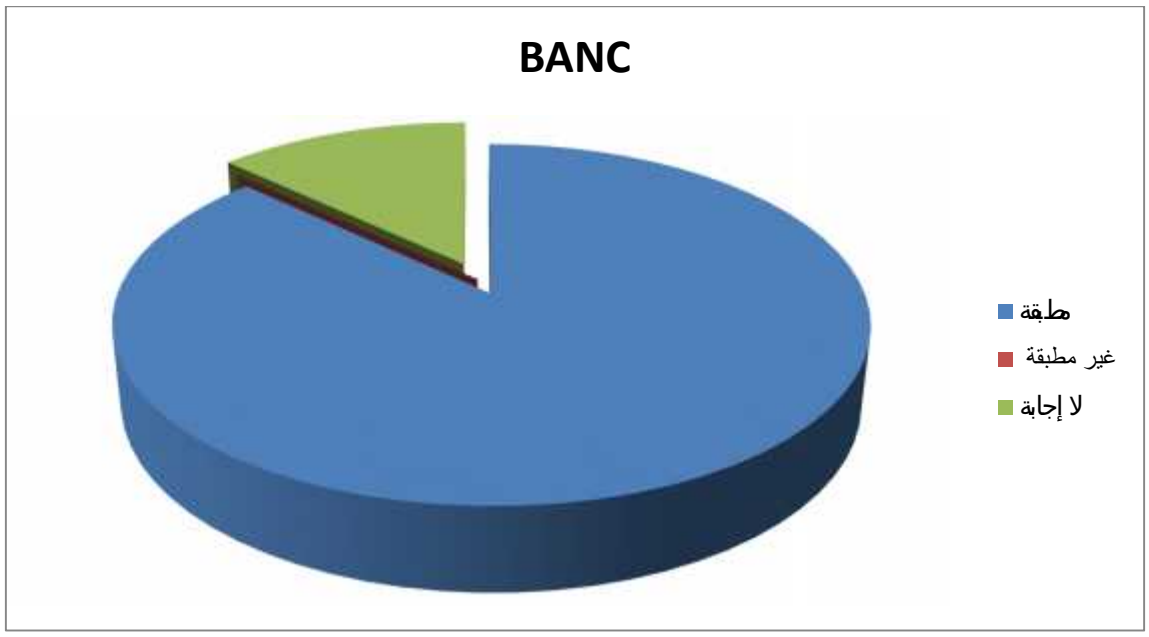

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

ـ الفرضية 03: التزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن فرضية التزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب لرأس المال مطبقة بنسبة مرتفعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' بنسبة 90%، يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04'بنسبة 75%، ثم بنك الوطني الجزائري بنسبة 66,67%، في حين

امتنع 33,33% من البنك الوطني الجزائري من الإجابة عن السؤال، يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04'بنسبة 25% وبنك$BADR_{541}$بنسبة 10%.

الجدول 03 ـ 12: فرضية التزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب.

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	08	%66,67	06	%75	09	%90
غير مطبقة	0	%0	0	%0	0	%0
لا إجابة	04	%33,33	02	%25	01	%10
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول 03 ـ12 نستنتج الشكل التالي:

الشكل03-07: التزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب في بنك BNA، $BADR_{541}$،$BADR_4$

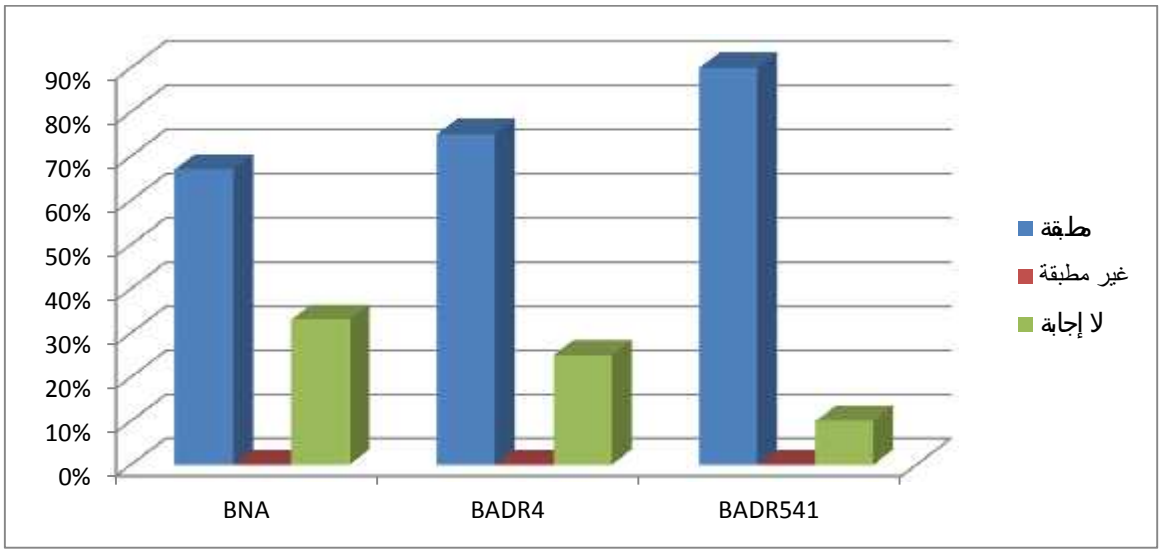

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

الجدول 03 ـ13: اختبار فرضية 03

العينة / اختبار الفرضية	BNA ـBADR$_{04}$ ـ BADR$_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	23	%76,67
غير مطبقة	0	%0
لا إجابة	07	%23,33
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال المقارنة نلاحظ أن 76,67% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل بان التزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب لرأس المال مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري وهي نسبة مرتفعة، بينما امتنع 23,33% من الإجابة لعدم إحاطتهم بموضوع الدراسة.

وبالتالي نقبل الفرض القائل بان التزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب لرأس المال مطبقة بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل03–08: التزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب في الوكالات الثلاثة.

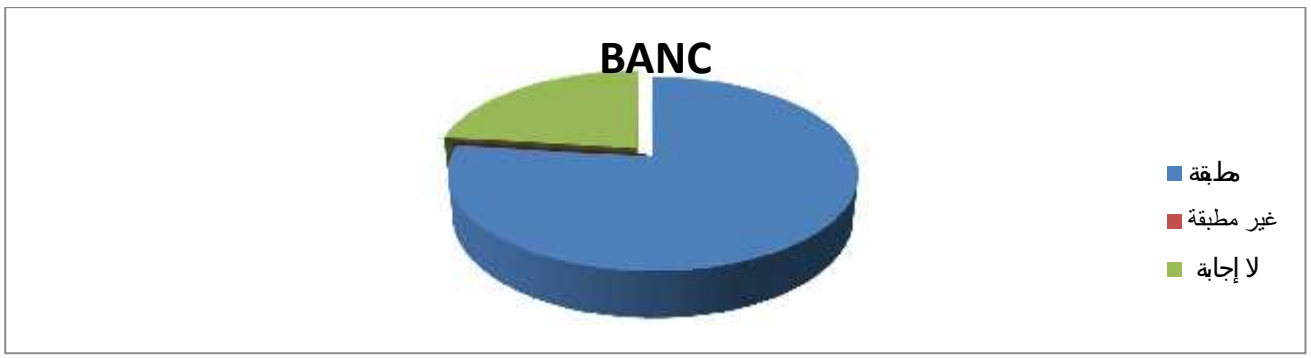

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

ـ الفرضية الرابعة: تدخل الجهة الرقابية لمنع أي انخفاض أو تراجع في رأس المال المطلوب واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة عدم المحافظة على هذا المستوى.

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن فرضية تدخل الجهة الرقابية لمنع أي انخفاض أو تراجع في رأس المال المطلوب واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة عدم المحافظة على هذا المستوى مطبقة بنسبة مرتفعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية '541'بنسبة 90%، يليها البنك الوطني الجزائري بنسبة 66,67%، يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' بنسبة 62,5%، في حين امتنع 37,5% من بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' عن الإجابة لعدم إحاطتهم بالموضوع، يليها بنك الوطني الجزائري بنسبة 33,33% وفي الأخير بنك الفلاحة التنمية الريفية بنسبة 10% .

الجدول 03ـ14: فرضية تدخل الجهة الرقابية لمنع أي انخفاض في رأس المال المطلوب .

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	08	%66,67	05	%62,5	09	%90
غير مطبقة	0	%0	0	%0	0	%0
لا إجابة	04	%33,33	03	%37,5	01	%10
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

.المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال الجدول 03 ـ14 نستنتج الشكل التالي:

الشكل03-09: تدخل الجهة الرقابية لمنع أي انخفاض في رأس المال المطلوب في بنك BNA، $BADR_{541}$-$BADR_4$

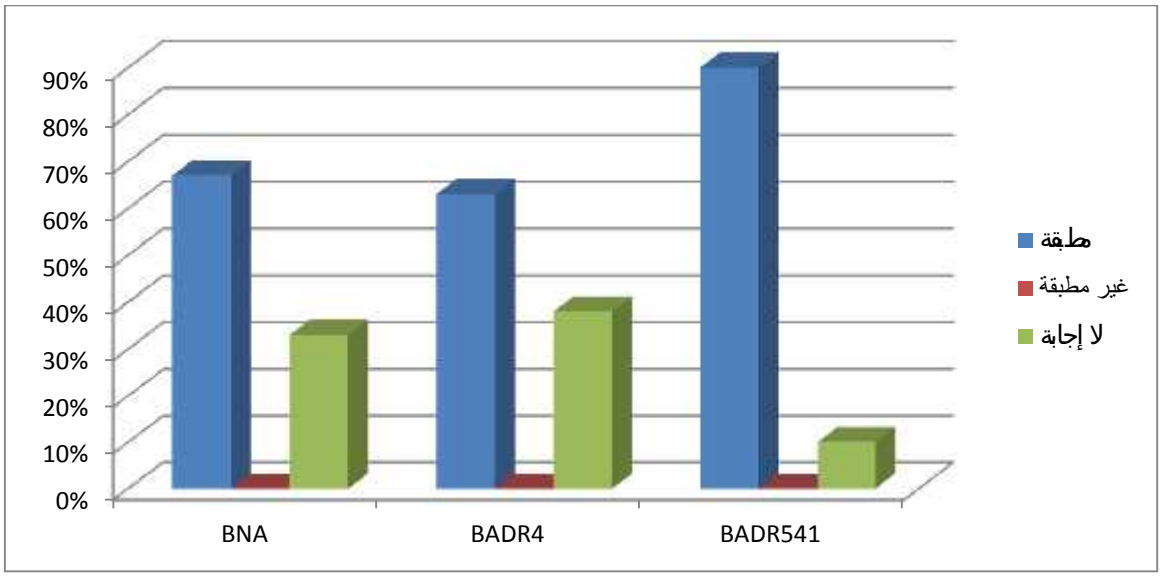

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي :

الجدول 03 ـ13: اختبار فرضية 03

العينة / اختبار الفرضية	BNA ،$BADR_{04}$ ، $BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	22	%73,33
غير مطبقة	0	%0
لا إجابة	08	%26,67
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال المقارنة نلاحظ أن 73,33% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل بان تدخل الجهة الرقابية لمنع أي انخفاض في رأس المال المطلوب مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري وهي نسبة مرتفعة، بينما امتنع 26,67% من الإجابة لعدم إحاطتهم بموضوع الدراسة.

وبالتالي نقبل الفرض القائل بان تدخل الجهة الرقابية لمنع أي انخفاض في رأس المال المطلوب مطبقة بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل03-10: تدخل الجهة الرقابية لمنع أي انخفاض في رأس المال المطلوب في الوكالات الثلاثة

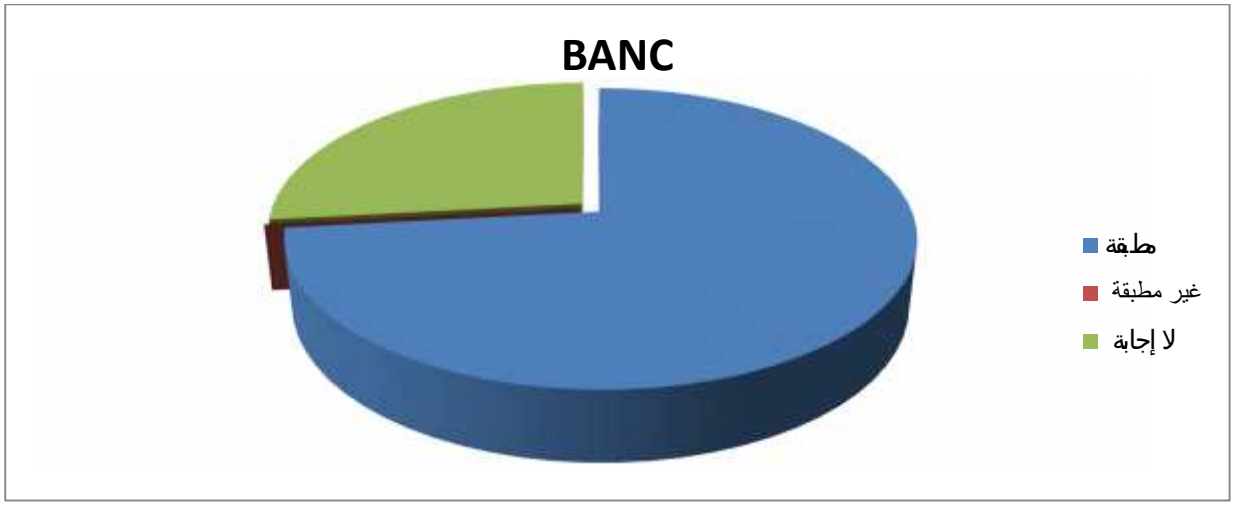

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

ثالثا: انضباط السوق

يتضمن انضباط السوق تحفيز المصارف على ممارسة أنشطتها بشكل سليم وفعال فضلا عن تحفيزها للحفاظ على رأس المال قوي لتعزيز قدرتها على مواجهة الخسائر المحتملة مستقبلا جراء تعرضها للمخاطر .

ـ الفرضية 01: الإفصاح عن هيكلة وحجم الأموال الخاصة

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن فرضية الإفصاح عن هيكلة وحجم الأموال الخاصة مطبقة بنسب متفاوتة. فهي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' مطبقة بنسبة 70% يليها بنك الوطني

الجزائري بنسبة 50%، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' بنسبة 12,5%، في حين أجاب 75%من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' بأنها غير مطبقة، يليها بنك الوطني الجزائري بنسبة

16,67% وبنك الفلاحة '541' بنسبة 10%، أما من امتنعوا عن الإجابة فكانت نسبهم تتراوح بين، 33,33% في بنك الفلاحة BNA يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '541'بنسبة 20%، وأخيرا بنك والتنمية الريفية '4' بنسبة 12,5%

.الجدول 03 ـ16: فرضية الإفصاح عن هيكلة وحجم الأموال الخاصة

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	06	%50	01	%12,5	07	%70
غير مطبقة	02	%16,67	06	%75	01	%10
لا إجابة	04	%33,33	01	%12,5	02	%20
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

.المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال الجدول 03 ـ16 نستنتج الشكل التالي:

الشكل03-11: الإفصاح عن هيكلة وحجم الأموال الخاصة في بنك BNA.

$BADR_{541}$-$BADR_4$

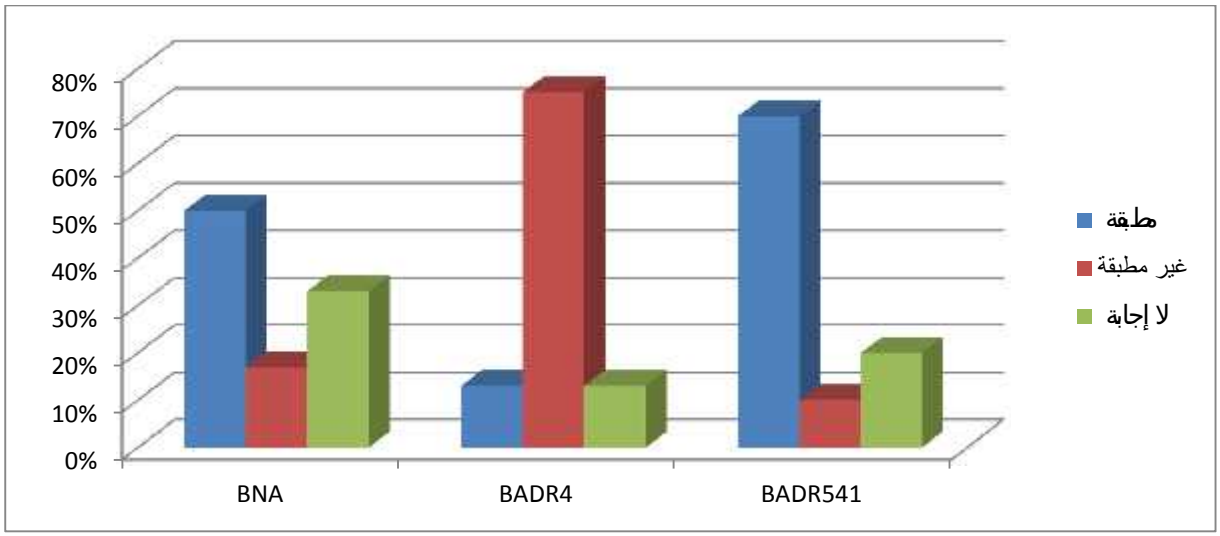

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ17: اختبار فرضية 01

العينة / اختبار الفرضية	BNA ـBADR$_{04}$ ـ BADR$_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	14	%46,67
غير مطبقة	09	%30
لا إجابة	07	%23,33
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال المقارنة نلاحظ أن 46,67% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل بان فرضية الإفصاح عن هيكلة وحجم الأموال الخاصة مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري وهي نسبة متوسطة، بينما اختار 30% من أفراد العينة الفرض القائل فرضية الإفصاح عن هيكلة وحجم الأموال الخاصة غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري. في حين امتنع 23,33% من الإجابة عن السؤال لعدم إحاطتهم بموضوع الدراسة .

وبالتالي نقبل الفرض القائل بان الإفصاح عن هيكلة وحجم الأموال الخاصة مطبقة بشكل متوسط في القطاع المصرفي الجزائري والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل03-12: الإفصاح عن هيكلة وحجم الأموال الخاصة في الوكالات الثلاثة.

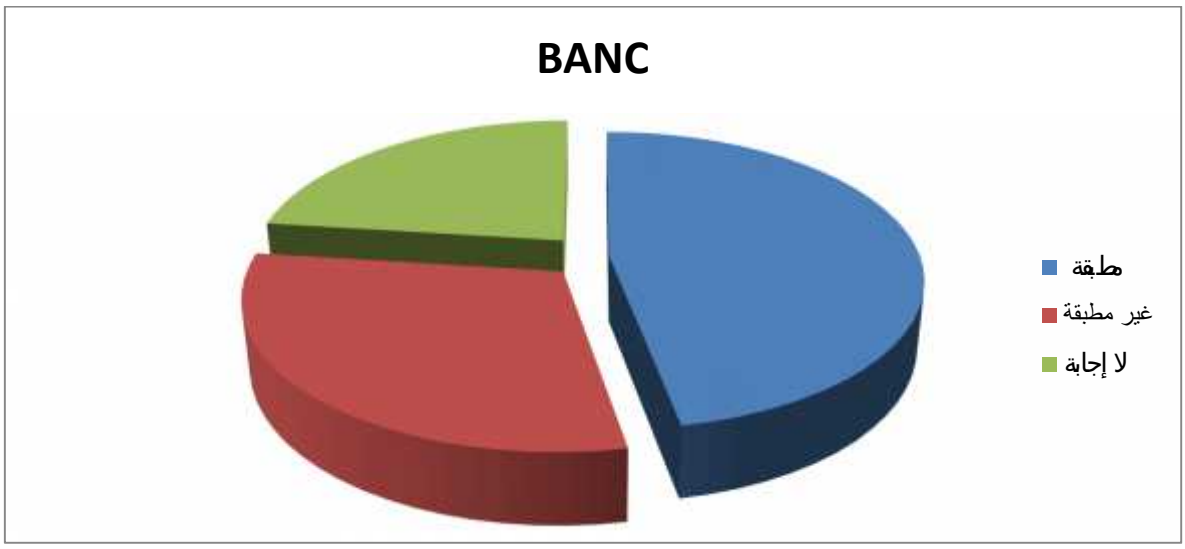

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

ـ الفرضية 02: الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر واستراتيجيات إدارتها وتسييرها.

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن فرضية الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر واستراتيجيات إدارتها وتسييرها مطبقة بنسب 100%في كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية '541'، بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04'، يليها البنك الوطني الجزائري بنسبة 83,33%، وهي نسب مرتفعة، أما من امتنعوا عن الإجابة فكانت نسبهم 16,66% في البنك الوطني الجزائري لعدم إحاطتهم بالموضوع.

الجدول 03 ـ18: فرضية الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر واستراتيجيات إدارتها وتسييرها.

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	10	%83,33	08	%100	10	%100
غير مطبقة	0	%0	0	%0	0	%0
لا إجابة	02	%16,66	0	%0	0	%0
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول 03 ـ18 نستنتج الشكل التالي:

الشكل03ـ13: الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر واستراتيجيات إدارتها وتسييرها في بنكBNA ـ $BADR_4$ ـ$BADR_{541}$

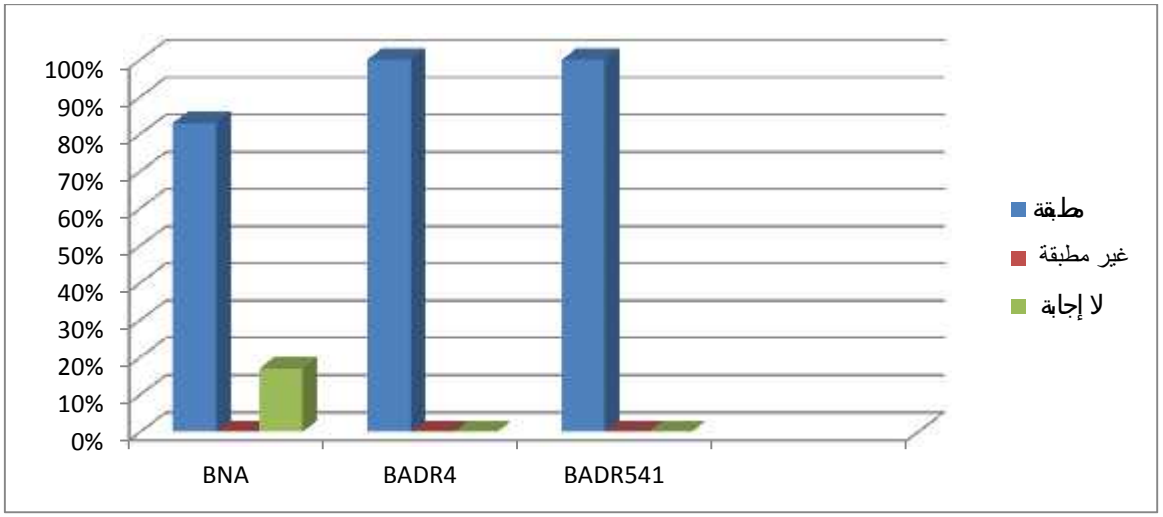

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الإستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ19: اختبار فرضية 02

العينة / اختبار الفرضية	BNA ـBADR$_{04}$ ـ BADR$_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	28	%93,33
غير مطبقة	0	%0
لا إجابة	02	%6,66
المجموع	30	%100

.**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال المقارنة نلاحظ أن 93,33% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل بان فرضية الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر واستراتيجيات إدارتها وتسييرها مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري وهي نسبة مرتفعة، في حين امتنع 33,33% من الإجابة عن السؤال لعدم إحاطتهم بموضوع الدراسة .

وبالتالي نقبل الفرض القائل بان الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر واستراتيجيات إدارتها تسييرها مطبقة بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل03-14: الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر واستراتيجيات إدارتها وتسييرها في الوكالات الثلاثة.

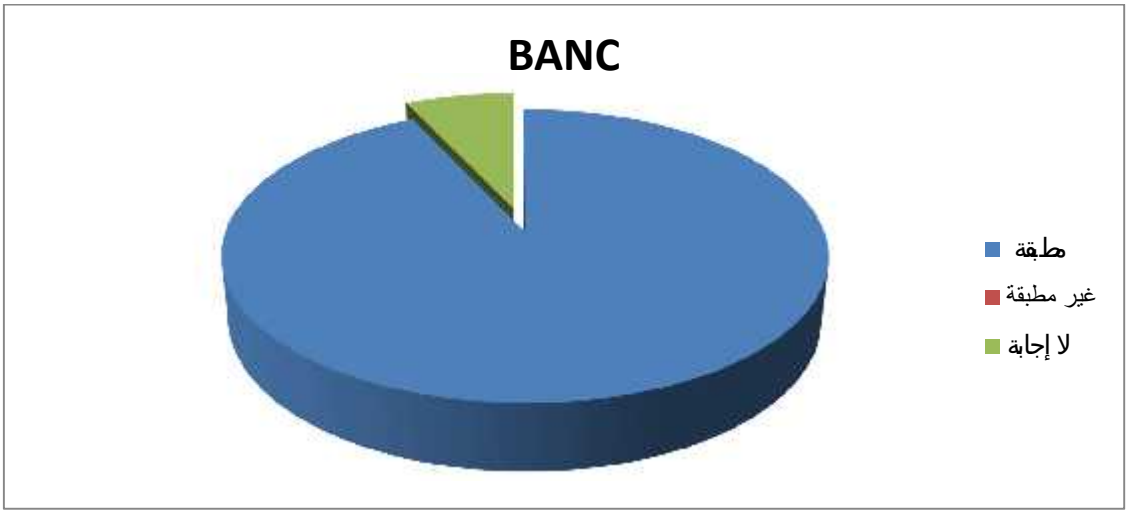

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

ـ الفرضية 03: الإفصاح عن رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن فرضية الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر واستراتيجيات إدارتها وتسييرها مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري بنسب 70%في من بنك الفلاحة والتنمية الريفية '541'و هي نسبة مرتفعة، ،يليها البنك الوطني الجزائري و، بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' بنسبة 50%، بينما اختار 37,5%الفرض القائل الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر واستراتيجيات إدارتها وتسييرها غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري ،أما من امتنعوا عن الإجابة فكانت نسبهم 33,33% في البنك الوطني الجزائري، يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '541'بنسبة 20%، وأخيرا بنك الفلاحة والتنمية الريفية '4' بنسبة 12,5%.

الجدول 03 ـ20: الإفصاح عن رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة.

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	06	%50	04	%50	07	%70
غير مطبقة	02	%16,67	03	%37,5	01	%10
لا إجابة	04	%33,33	01	%12,5	02	%20
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول 03 ـ20 نستنتج الجدول التالي:

الشكل03-15: الإفصاح عن رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة في بنك BNA، $BADR_{4}$، $BADR_{541}$

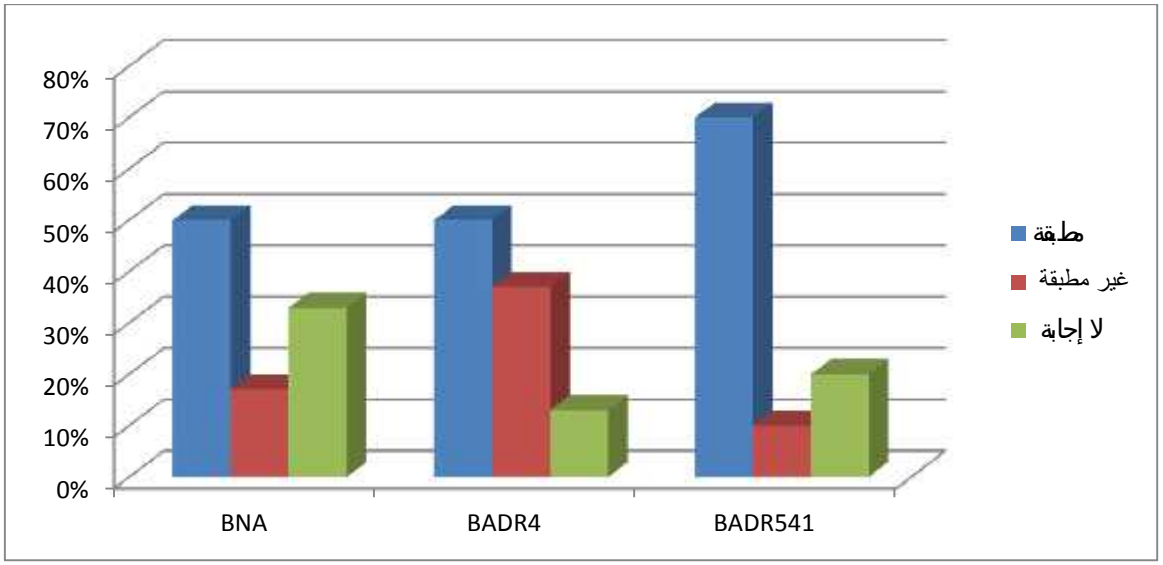

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ21: اختبار فرضية 03

العينة / اختبار الفرضية	BNA ،$BADR_{04}$ ،$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	17	%56,66
غير مطبقة	06	%20
لا إجابة	07	%23,33
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال المقارنة نلاحظ أن 56,66% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل بان فرضية الإفصاح عن رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، بينما اختار 23,33% الفرض القائل بان فرضية الإفصاح عن رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري. في حين امتنع 20% من الإجابة عن السؤال لعدم إحاطتهم بموضوع الدراسة .

وبالتالي نقبل الفرض القائل بان الإفصاح عن رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة مطبقة بشكل متوسط في القطاع المصرفي الجزائري والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل03-16: الإفصاح عن رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة في الوكالات الثلاثة.

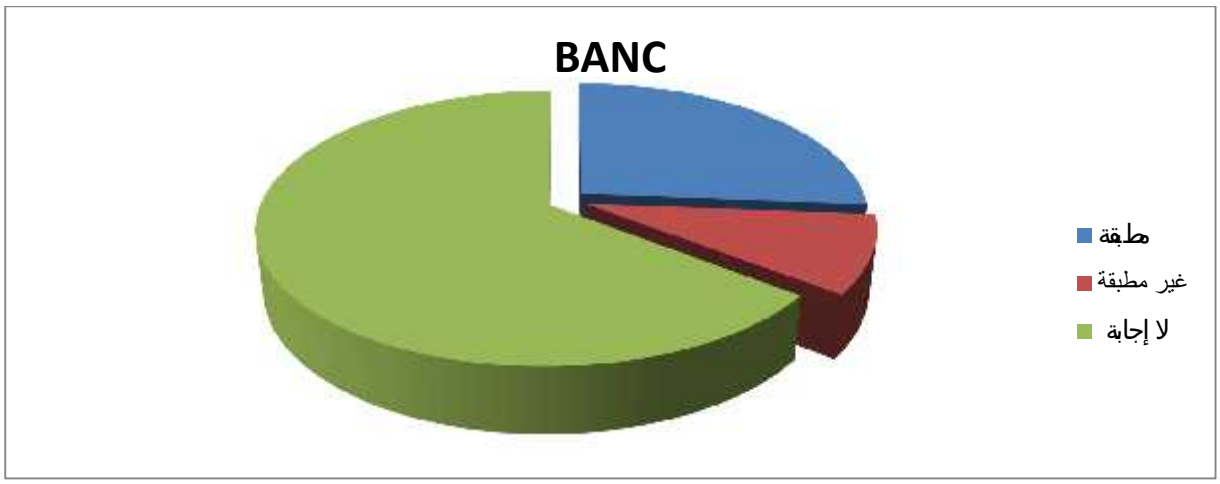

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

المطلب الثالث: إمكانية تطبيق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الجزائري.

جاءت اتفاقية بازل III لوضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال لذا تضمنت الاتفاقية مقترحات وللحد من عملية الإقراض حيث يتم حيث يتم اختبار مدى تطبيق القطاع المصرفي الجزائري لهذا المقترحات والمحاور من خلال الاستفادة من الاستمارة .

أولا: المقترحات الجديدة لبازل III

والتي سيتم دراستها كفرضيات كما يلي:III من أهم المقترحات التي جاءت بها لجنة بازل

ـ الفرضية 1: فرضية إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أساسي (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتفظ بها) بنسبة 4%بدل 2%.

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن 100%من موظفي البنك الوطني الجزائري امتنعوا عن الإجابة عن الفرضية القائلة إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أساسي (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتفظ بها) بنسبة 4%بدل 2% مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04'بنسبة 62,5%، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' بنسبة 60,5%، بينما اختار 40%الفرض القائل

فرضية إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أساسي (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتفظ بها) بنسبة 4%بدل 2%غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري ،و بنك الفلاحة والتنمية الريفية '4' بنسبة 37,5%.

الجدول 03 ـ22: فرضية إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أساسي (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتفظ بها)بنسبة 4%بدل 2%.

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	0	%0	0	%0	0	%0
غير مطبقة	0	%0	03	%37,5	04	%40
لا إجابة	12	%100	05	%62,5	06	%60
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

الشكل03-17: إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أساسي (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتفظ بها) بنسبة 4%بدل 2%في بنك BNA ـ $BADR_4$ ـ $BADR_{541}$

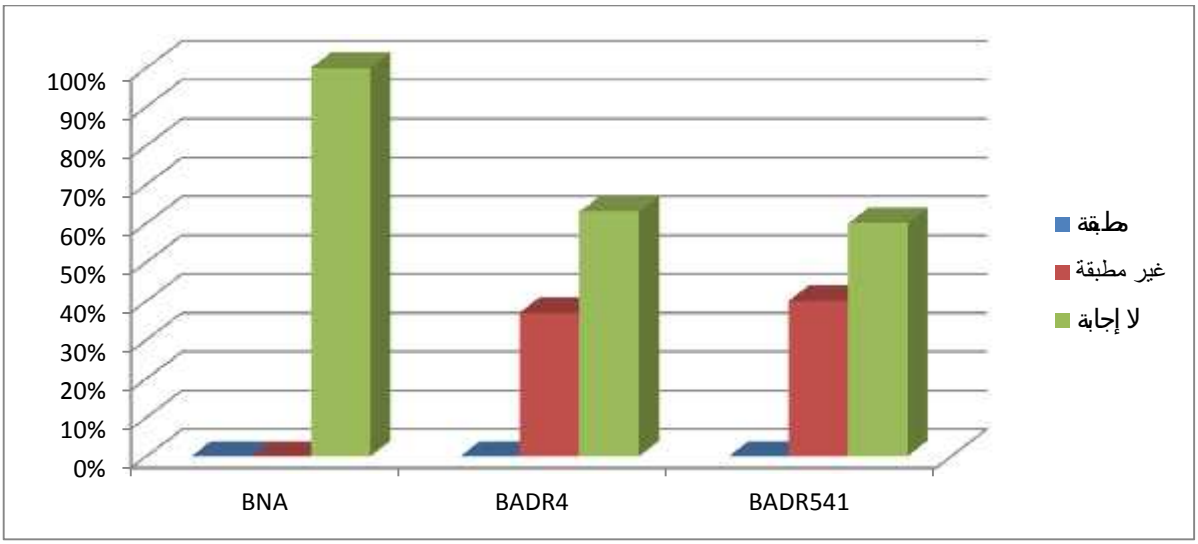

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ23: اختبار فرضية 01

العينة / اختبار الفرضية	BNA ـ $BADR_{04}$ ـ $BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	0	%0
غير مطبقة	07	%23,33
لا إجابة	23	%76,67
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال المقارنة نلاحظ أن 76,67% من أفراد العينة محل الدراسة امتنعوا عن الإجابة عن الفرض القائل بان فرضية إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أساسي (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتفظ بها) بنسبة 4%بدل 2%مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، بينما ختار 23,33% الفرض القائل إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أساسي (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتفظ بها) بنسبة 4%بدل 2% غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري.

وبالتالي نقبل الفرض القائل بان فرضية إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أساسي (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتفظ بها) بنسبة 4%بدل 2% غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري والجدول الموالي يوضح ذلك.

الشكل 03-18: إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أساسي (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتفظ بها) بنسبة 4%بدل 2% في الوكالات الثلاثة.

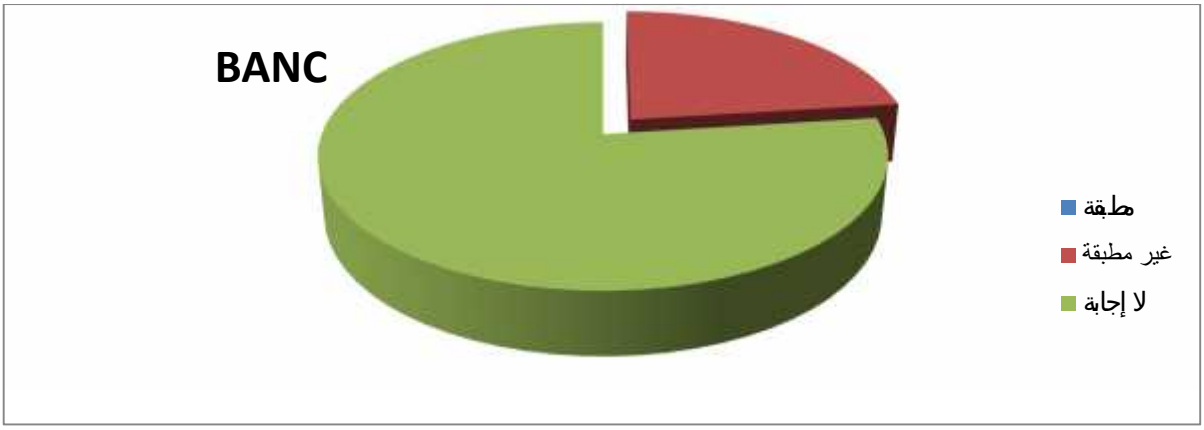

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

ـ الفرضية 2: فرضية تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بنسبة 2,5%

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن 60%من موظفي البنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' اختاروا الفرضية القائلة فرضية تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بنسبة 2,5% غير

مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' وبنك الوطني الجزائري بنسبة 50%، بينما امتنع 50% من موظفي بنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية '04'عن الإجابة لعدم إحاطتهم بموضوع الدراسة

الجدول 03 ـ24: فرضية تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بنسبة 2,5%

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	0	%0	0	%0	0	%0
غير مطبقة	06	%50	04	%50	06	%60
لا إجابة	06	%50	04	%50	04	%40
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول 03ـ24: نستنتج الجدول التالي:

الشكل03-19: تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بنسبة 2,5%في بنك $BADR_{541}$-$BADR_4$ -BNA

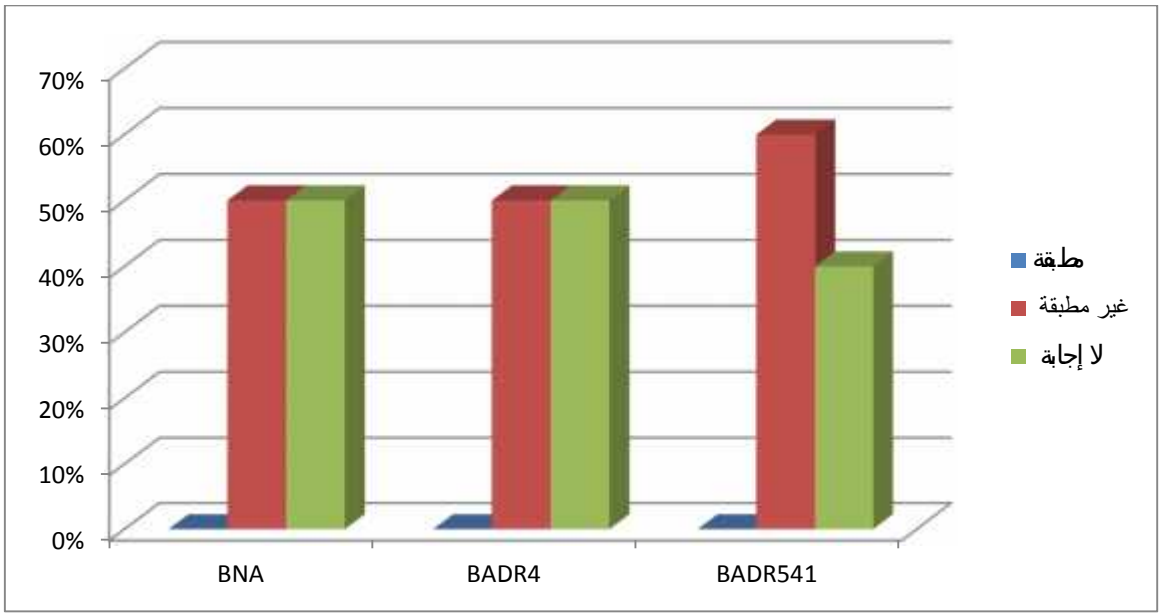

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ25: اختبار فرضية 02

العينة / اختبار الفرضية	BNA -$BADR_{04}$ - $BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	0	%0
غير مطبقة	16	%53,33
لا إجابة	14	%46,67
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال المقارنة نلاحظ أن 53,33% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل بان فرضية تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بنسبة 2,5% غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، بينما امتنع 46,67% من أفراد العينة عن الإجابة لعدم إحاطتهم بالموضوع.

وبالتالي نقبل الفرض القائل بان تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بنسبة 2,5% غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل 03-20: تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بنسبة 2,5%في الوكالات الثلاثة.

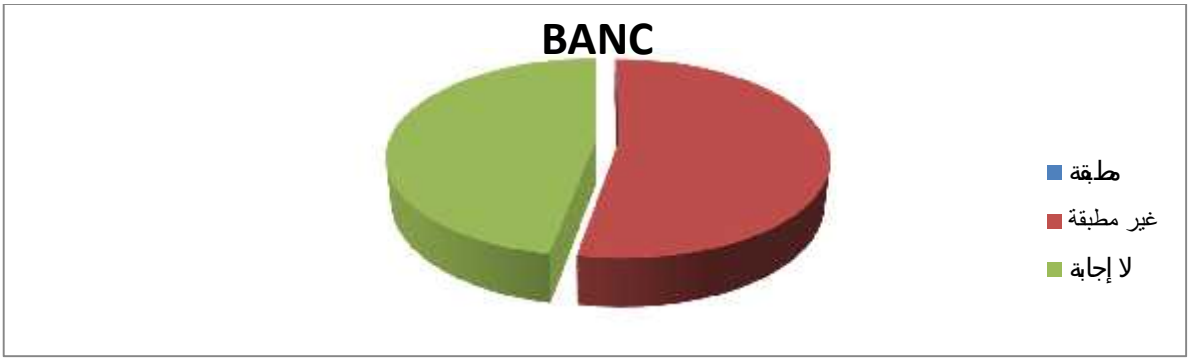

.**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

ـ الفرضية 3: فرضية زيادة رأس المال من 8% إلى 10%.

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن100%من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرضية القائلة فرضية زيادة رأس المال من 8% إلى 10% غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري.

الجدول 03 ـ26: فرضية زيادة رأس المال من 8% إلى 10%

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	0	%0	0	%0	0	%0
غير مطبقة	12	%100	08	%100	10	%100
لا إجابة	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

الشكل03-21: فرضية زيادة رأس المال من 8% إلى 10%في بنك BNA.

$BADR_{541}$-$BADR_4$

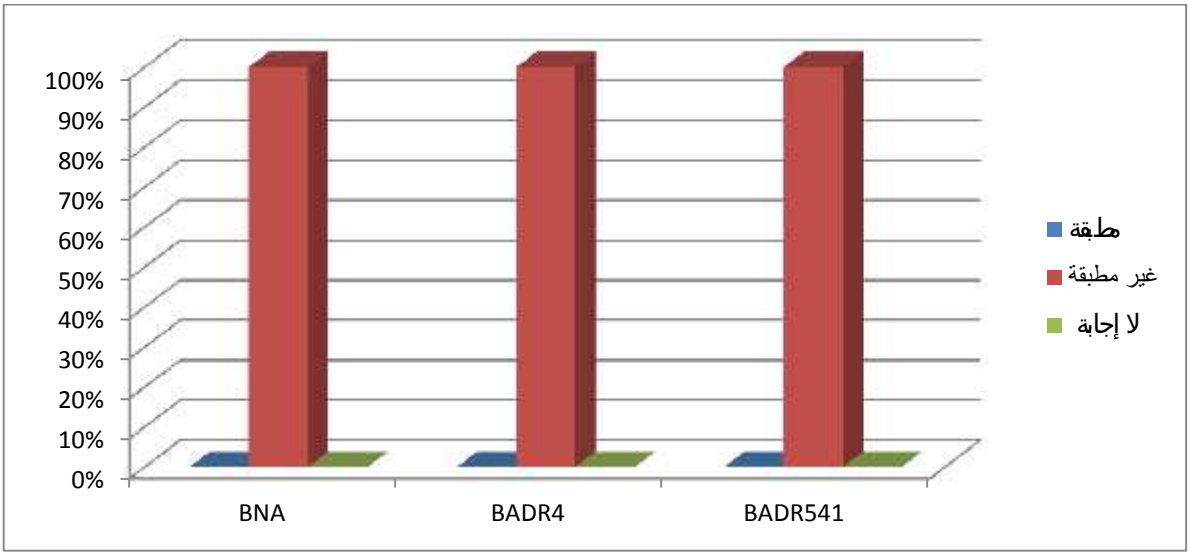

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ27: اختبار فرضية 03

العينة / اختبار الفرضية	BNA ـBADR$_{04}$ ـ BADR$_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	0	%0
غير مطبقة	30	%100
لا إجابة	0	%0
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال المقارنة نلاحظ أن 100% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل بان فرضية زيادة رأس المال من 8% إلى 10%غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري.

وبالتالي نقبل الفرض القائل بان فرضية زيادة رأس المال من 8% إلى 10%غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري والشكل لتالي يوضح ذلك.

الشكل 03–22: فرضية زيادة رأس المال من 8% إلى 10% في الوكالات الثلاثة.

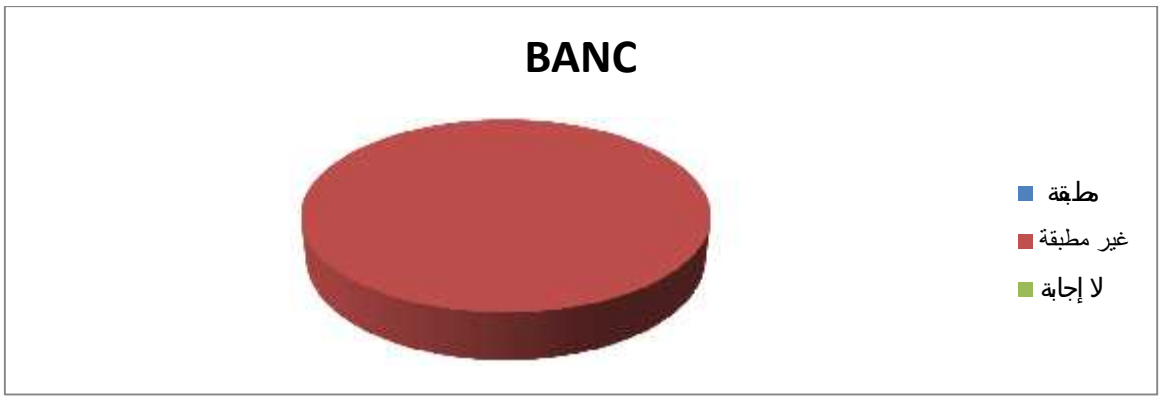

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

ـ الفرضية 4: فرضية احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المرتبطة بحركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 ـ 2,5%.

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن 70%من موظفي البنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' اختاروا الفرضية القائلة احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المرتبطة بحركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 ـ 2,5% مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' بنسبة 62,5%، بنك الوطني الجزائري بنسبة 58,33%.بينما امتنع 41,66% من موظفي البنك الوطني الجزائري عن الإجابة لعدم إحاطتهم بالموضوع، يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' بنسبة 37,5% يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' بنسبة 30%

الجدول 03 ـ28: فرضية احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المرتبطة بحركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 ـ 2,5%.

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	07	%58,33	05	%62,5	07	%70
غير مطبقة	0	%0	0	%0	0	%0
لا إجابة	05	%41,66	03	%37,5	03	%30
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

.المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال الجدول 03ـ28 نستنتج الشكل التالي:

الشكل03-23: احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المرتبطة بحركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 ـ 2,5%في بنك BNA ـ $BADR_4$ ـ $BADR_{541}$

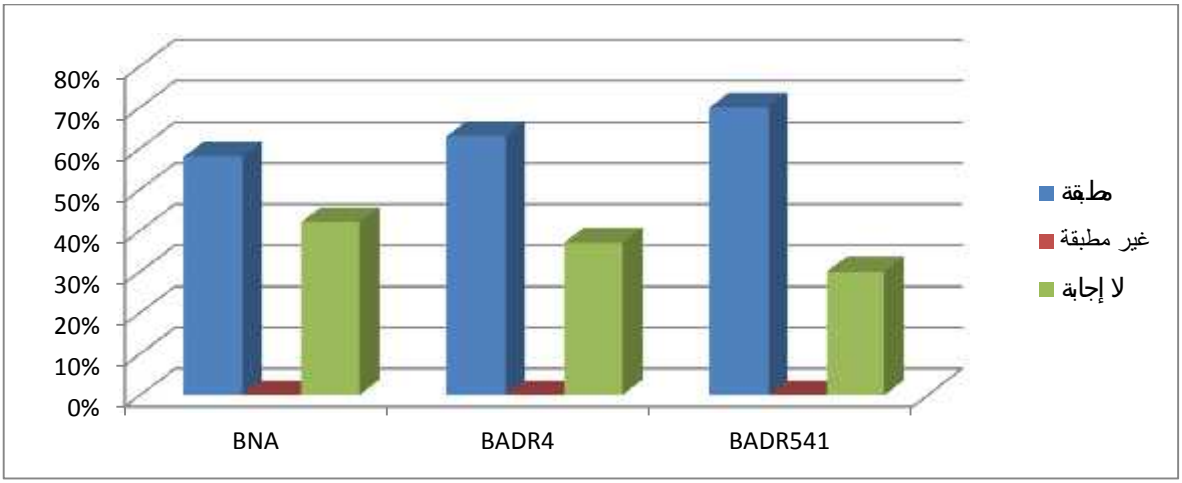

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ 29: اختبار فرضية 04

العينة / اختبار الفرضية	BNA ـ $BADR_{04}$ ـ $BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	19	%63,33
غير مطبقة	0	%0
لا إجابة	11	%36,67
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال المقارنة نلاحظ أن 63,33% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل فرضية احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المرتبطة بحركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 ـ 2,5%مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، بينما امتنع 36,67% من أفراد العينة عن الإجابة لعدم إحاطتهم بالموضوع.

وبالتالي نقبل الفرض القائل بان احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المرتبطة بحركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 ـ 2,5% مطبقة بشكل متوسط في القطاع المصرفي الجزائري والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل03–24: فرضية احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المرتبطة بحركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 ـ 2,5% في الوكالات الثلاثة.

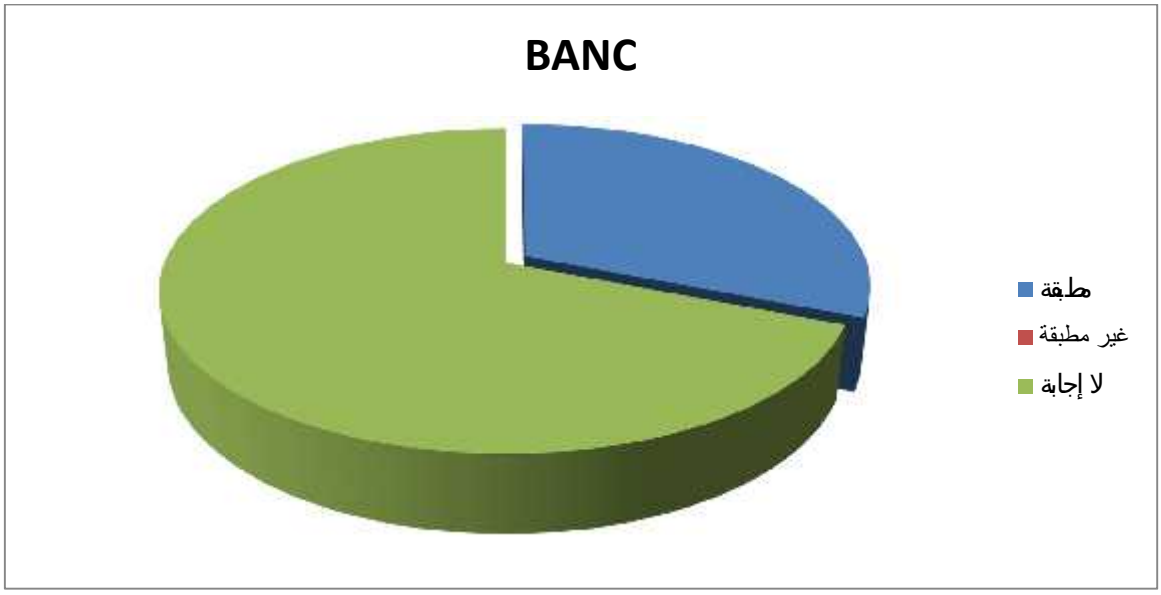

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

ثانيا: محاور اتفاقية بازل III

من أبرز محاور اتفاقية بازلIII والتي سيتم دراستها كفرضيات ما يلي:

ـ الفرضية 1: فرضية تحسين جودة الأموال الخاصة.

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن 80%من موظفي البنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' اختاروا الفرضية القائلة تحسين جودة الأموال الخاصة مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، يليها بنك الوطني الجزائري

بينما اختار 20% من موظفي بنسبة 58,33%و بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' بنسبة 50%، البنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' الفرضية القائلة تحسين جودة الأموال الخاصة غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري ،يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 12,5%،و أخيرا بنك الوطني الجزائري بنسبة 8,33%.بينما امتنع 37,5% بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' عن الإجابة لعدم إحاطتهم بالموضوع محل الدراسة، يليها بنك الوطني الجزائري بنسبة 33,33%.

.الجدول 03 ـ30: فرضية تحسين جودة الأموال الخاصة

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	07	%58,33	04	%50	08	%80
غير مطبقة	01	%8,33	01	%12,5	02	%20
لا إجابة	04	%33,33	03	%37,5	0	%0
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

.المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال الجدول 03 ـ30 نستنتج الجدول التالي.

الشكل03-25: تحسين جودة الأموال الخاصة في بنك BNA ـ $BADR_4$ ـ$BADR_{541}$

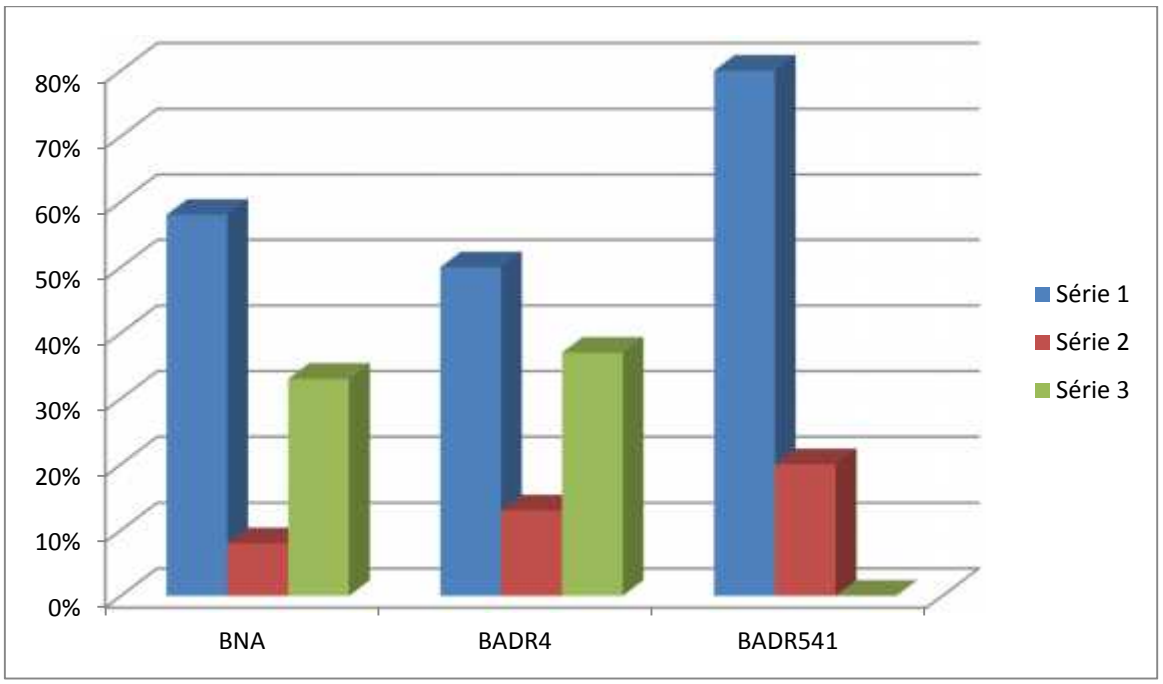

.المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ31: اختبار فرضية 01

العينة / اختبار الفرضية	BNA ـBADR$_{04}$ ـ BADR$_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	19	%63,33
غير مطبقة	04	%13,33
لا إجابة	07	%23,33
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال المقارنة نلاحظ أن 63,33% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل فرضية تحسين جودة الأموال الخاصة مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، بينما اختار 13,33 من أفراد العينة محل الدراسة الفرض القائل فرضية تحسين جودة الأموال الخاصة غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري بينما امتنع 23,33% من أفراد العينة عن الإجابة لعدم إحاطتهم بالموضوع.

وبالتالي نقبل الفرض القائل تحسين جودة الأموال الخاصة مطبقة بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري والشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل03-26: تحسين جودة الأموال الخاصة في الوكالات الثلاثة.

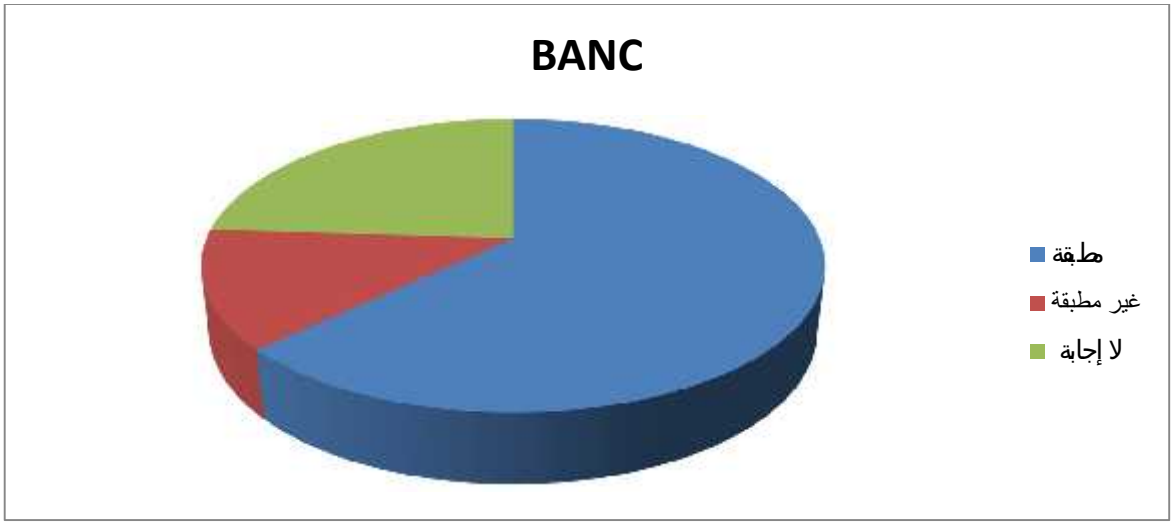

.**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

ـ الفرضية 2: فرضية تغطية المخاطر

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن 100%من موظفي الوكالات الثلاثة اختاروا الفرض القائل أن تغطية المخاطر مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري.

الجدول 03 ـ32: فرضية تغطية المخاطر

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	12	%100	08	%100	10	%100
غير مطبقة	0	%0	0	%0	0	%0
لا إجابة	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول 03ـ32 نستنتج الشكل التالي:

الشكل 03–27: فرضية تغطية المخاطر في بنك BNA، $BADR_4$، $BADR_{541}$

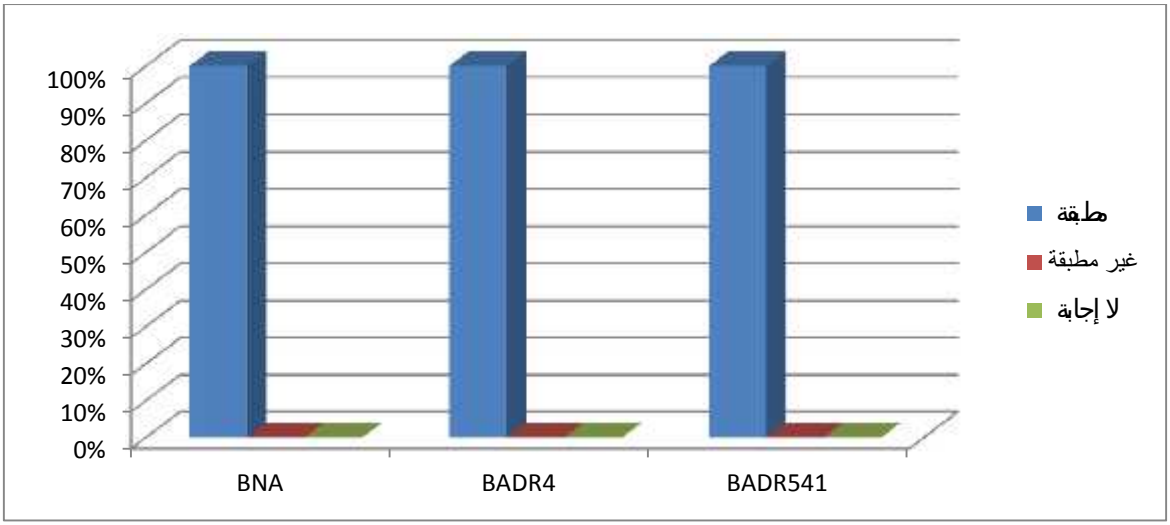

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ33: اختبار فرضية 04

العينة / اختبار الفرضية	BNA ـBADR$_{04}$ ـ BADR$_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	30	%100
غير مطبقة	0	%0
لا إجابة	0	%0
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال المقارنة نلاحظ أن 100% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل فرضية تغطية المخاطر مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري.

وبالتالي نقبل الفرض القائل بان تغطية المخاطر مطبقة بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل03–28: تغطية المخاطر في الوكالات الثلاثة.

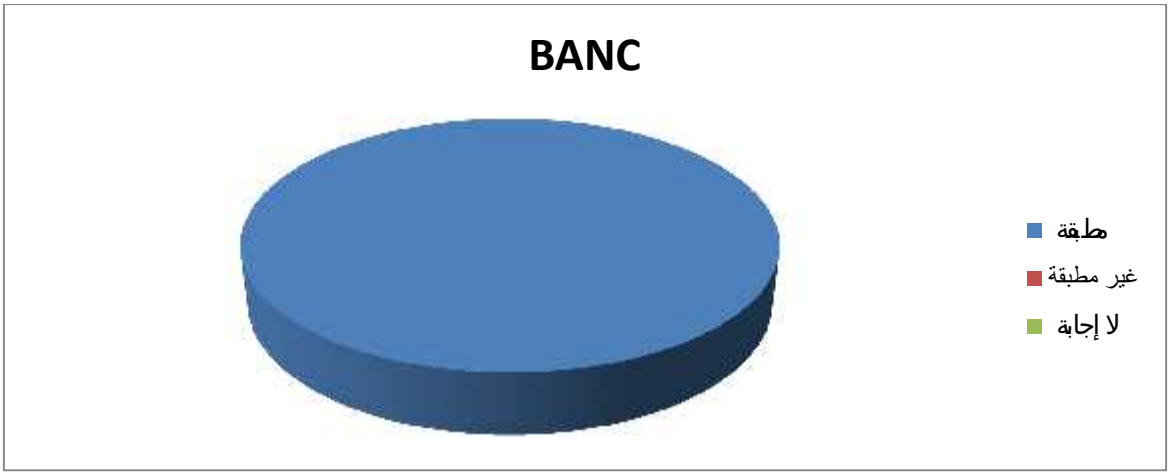

.**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

ـ الفرضية 3: فرضية إدخال نسبة الرفع المالي لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي بنسبة 3%.

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن 60%من موظفي البنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' اختاروا الفرضية إدخال نسبة الرفع المالي لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي بنسبة 3%غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، يليها بنك الوطني الجزائري بنسبة 58,33%،يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' بنسبة 25%.بينما امتنع 75% بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' عن الإجابة لعدم إحاطتهم بموضوع الدراسة، يليها بنك الوطني الجزائري بنسبة 41,67%، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' بنسبة 40%.

الجدول 03ـ34: فرضية إدخال نسبة الرفع المالي لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي بنسبة 3%.

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	0	0%	0	%0	0	%0
غير مطبقة	07	%58,33	02	%25	06	%60
لا إجابة	05	%41,67	06	%75	04	%40
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

.المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال الجدول 03ـ34 نستنتج الشكل التالي :

الشكل03-29: إدخال نسبة الرفع المالي لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي بنسبة 3% في بنك BNA ـ $BADR_4$ ـ $BADR_{541}$

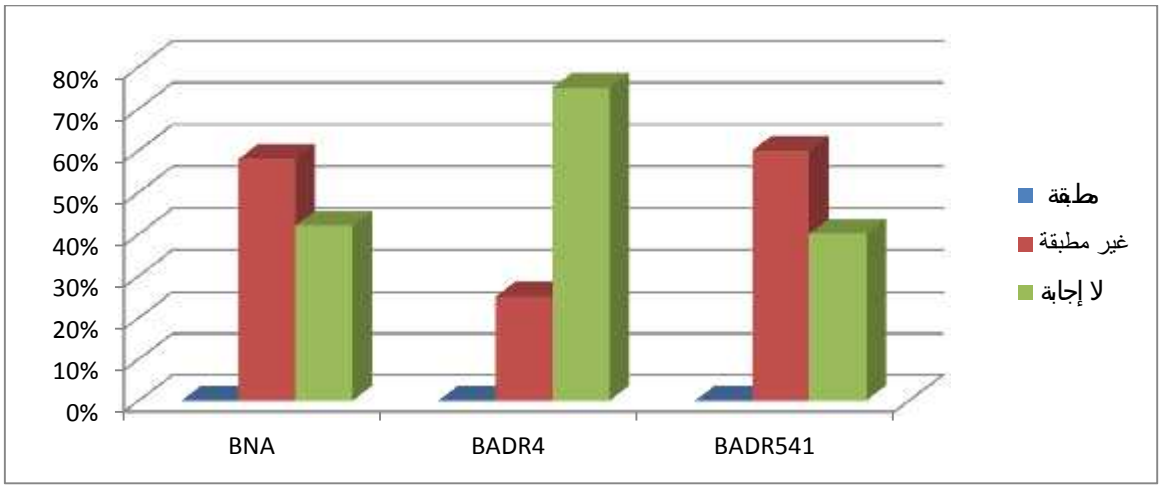

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول اعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ35: اختبار فرضية 03

العينة / اختبار الفرضية	BNA ـ $BADR_{04}$ ـ $BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	0	%0
غير مطبقة	15	%50
لا إجابة	15	%50
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال المقارنة نلاحظ أن 50% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل فرضية إدخال نسبة الرفع المالي لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي بنسبة 3%، بينما امتنع 50% من أفراد العينة عن الإجابة لعدم إحاطتهم بالموضوع.

وبالتالي نقبل الفرض القائل بان إدخال نسبة الرفع المالي لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي بنسبة 3% غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل03-30: إدخال نسبة الرفع المالي لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي بنسبة 3%. في الوكالات الثلاثة.

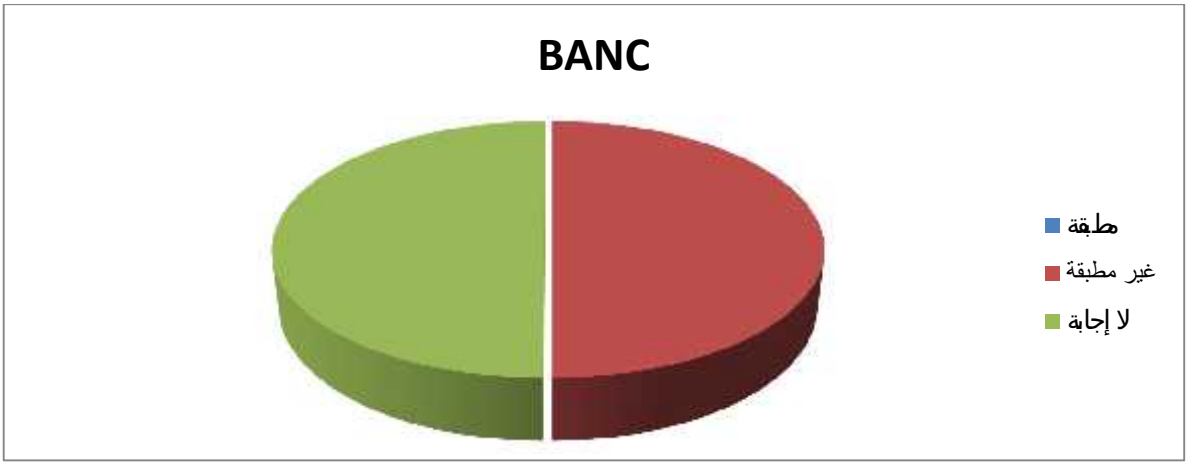

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

ـ الفرضية 4: ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن 100%من موظفي البنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' اختاروا الفرضية القائلة ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، بنك الوطني الجزائري بنسبة 75%.يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' بنسبة 62,5%، بينما اختار 12,5% من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' الفرضية القائلة ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، في حين امتنع 25% من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' عن الإجابة لعدم إحاطتهم بموضوع الدراسة .

الجدول 03 ـ36: فرضية ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية.

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	09	%75	05	%62,5	10	%100
غير مطبقة	0	%0	01	%12,5	0	%0
لا إجابة	03	%25	02	%25	0	%0
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول 03 ـ37 نستنتج الشكل التالي:

الشكل03ـ31: ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية في بنك BNA ـBADR541ـBADR4

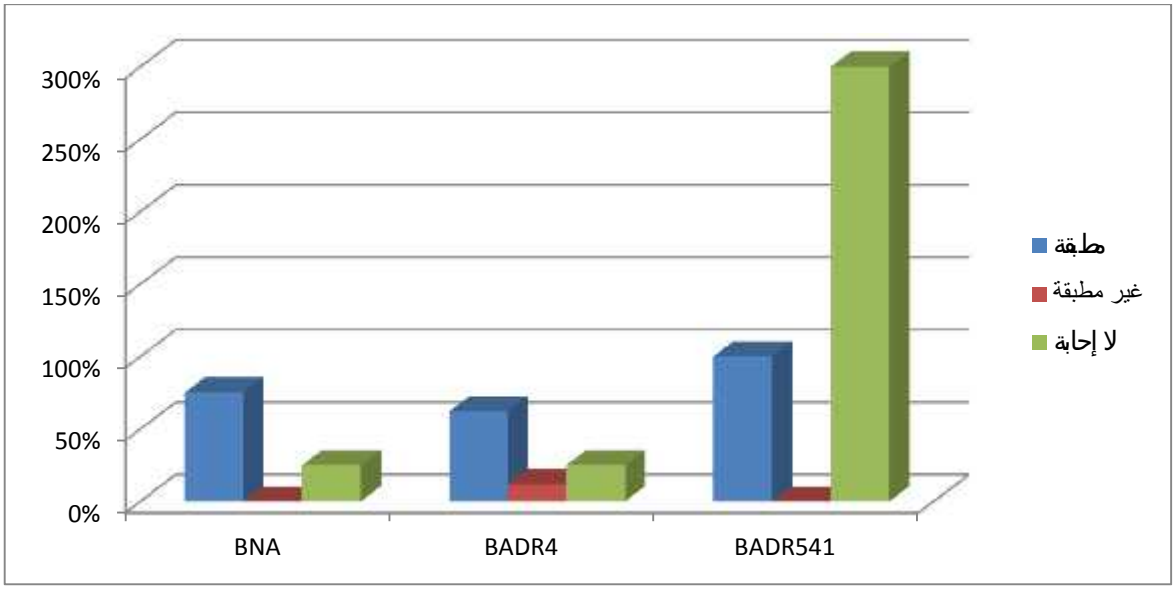

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ37: اختبار فرضية 04

العينة / اختبار الفرضية	BNA ـBADR$_{04}$ ـ BADR$_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	24	%80
غير مطبقة	01	%3,33
لا إجابة	05	%16,67
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال المقارنة نلاحظ أن 80% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل فرضية ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، بينما اختاروا 3,33%الفرض القائل ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري بينما امتنع 16,67% من أفراد العينة عن الإجابة لعدم إحاطتهم بالموضوع.

وبالتالي نقبل الفرض القائل ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية مطبقة بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري. والشكل التالي يوضح ذلك.

. **الشكل 03-32**: ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية في وكالات الثلاثة

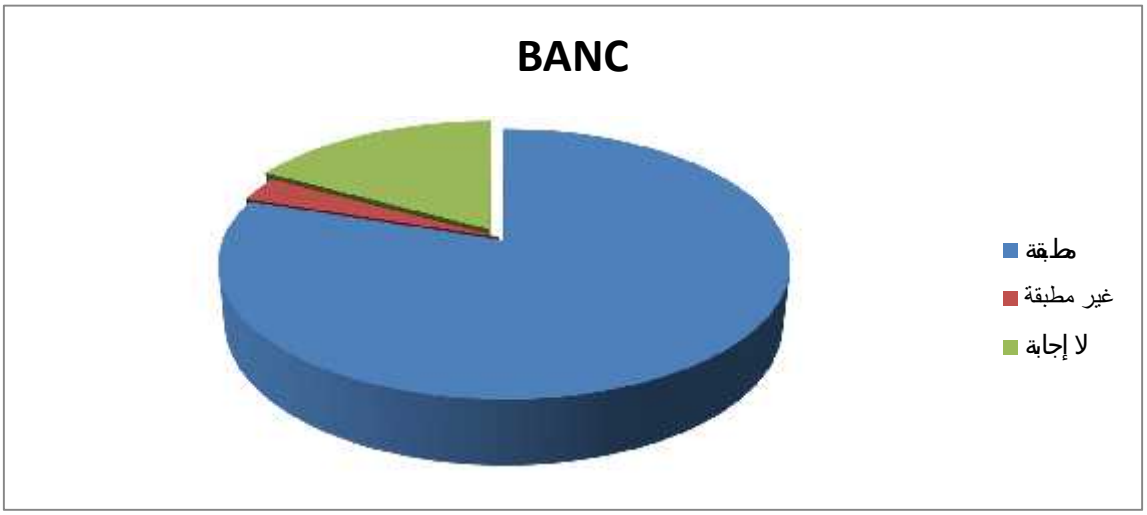

.**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الإستبيان

ـــ الفرضية 5: فرضية اعتماد نسبة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي.

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن 80%من موظفي البنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' اختاروا الفرضية القائلة اعتماد نسبة سيولة عالة لتغطية التدفق النقدي مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، بنك الوطني الجزائري بنسبة 58,33% يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' بنسبة 37,5%، بينما اختار 12,5% من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' الفرضية القائلة اعتماد نسبة سيولة عالية

لتغطية التدفق النقدي غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، في حين امتنع 50% من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية'4' عن الإجابة عن السؤال، يليها بنك الوطني الجزائري بنسبة 41,66% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' بنسبة 20%.

الجدول 03 ـ38: فرضية اعتماد نسبة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي. .

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	09	%75	05	%62,5	10	%100
غير مطبقة	0	%0	01	%12,5	0	%0
لا إجابة	03	%25	02	%25	0	%0
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول 03 ـ38 نستنتج الجدول التالي.

الشكل03ـ33: اعتماد نسبة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي في بنك BNA.

BADR541.BADR4

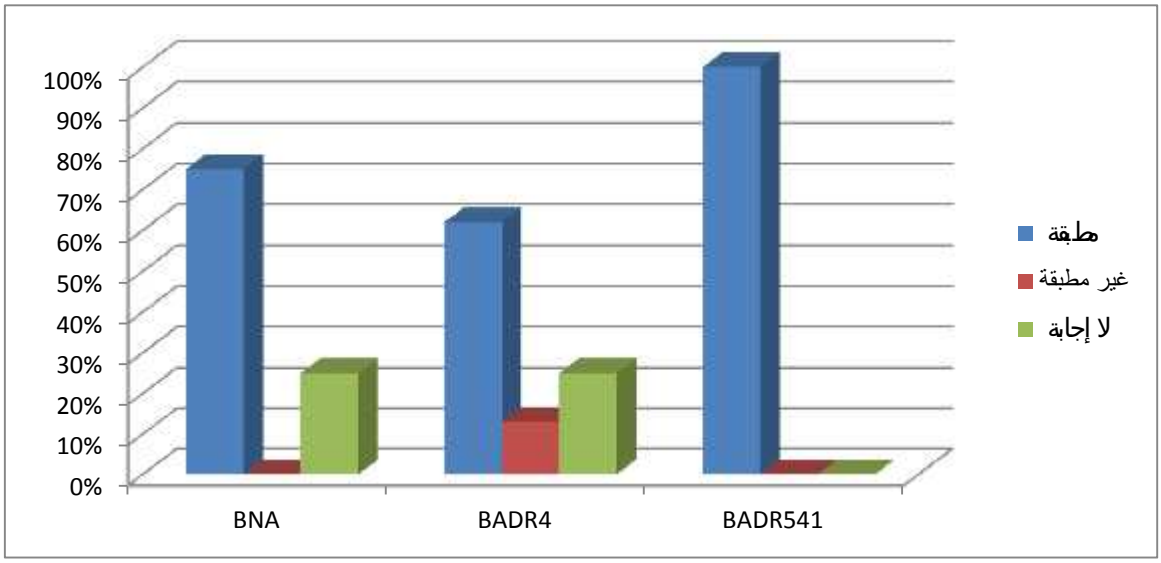

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ39: اختبار فرضية 04

العينة / اختبار الفرضية	BNA ،$BADR_{04}$ ،$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	18	%60
غير مطبقة	01	%3,33
لا إجابة	11	%36,67
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال المقارنة نلاحظ أن 60% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل اعتماد نسبة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، بينما اختاروا 3,33%الفرض القائل اعتماد نسبة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، بينما امتنع 36,67% من أفراد العينة عن الإجابة لعدم إحاطتهم بالموضوع.

وبالتالي نقبل الفرض القائل اعتماد نسبة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي مطبقة بشكل متوسط في القطاع المصرفي الجزائري والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل03-34: اعتماد نسبة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي في الوكالات الثلاثة.

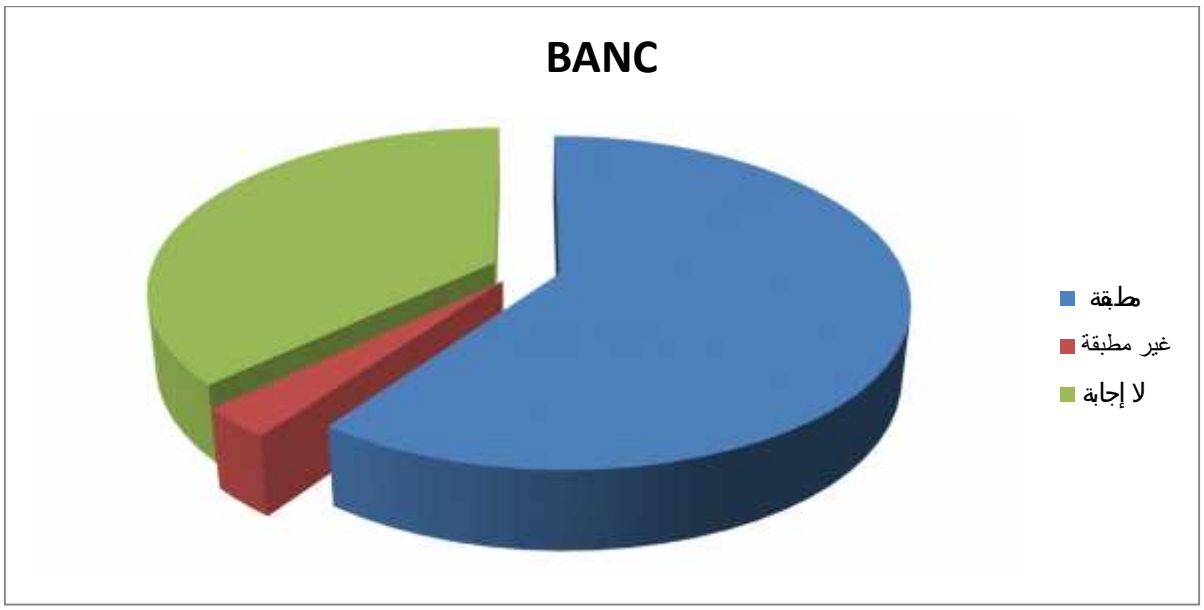

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن 80%من موظفي البنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' اختاروا الفرضية القائلة اعتماد نسبة سيولة متوسطة وطويلة الأجل تهدف لتوفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، وبنك الوطني الجزائري بنسبة 58,33% يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' بنسبة 50%، بينما امتنع 50% من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية '04' من الإجابة لعدم إحاطتهم بموضوع الدراسة، يليها بنك الوطني الجزائري بنسبة 41,66% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية '541' بنسبة 20%.

الجدول 03 ـ40: فرضية اعتماد نسبة سيولة متوسطة وطويلة الأجل تهدف لتوفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

البنك / الفرضية	BNA		$BADR_{04}$		$BADR_{541}$	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مطبقة	07	%58,33	04	%50	08	%80
غير مطبقة	0	%0	0	%0	0	%0
لا إجابة	05	%41,66	04	%50	02	%20
المجموع	12	%100	08	%100	10	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

الشكل03–35: اعتماد نسبة سيولة متوسطة وطويلة الأجل تهدف لتوفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها في بنك BNA. BADR4. BADR541.

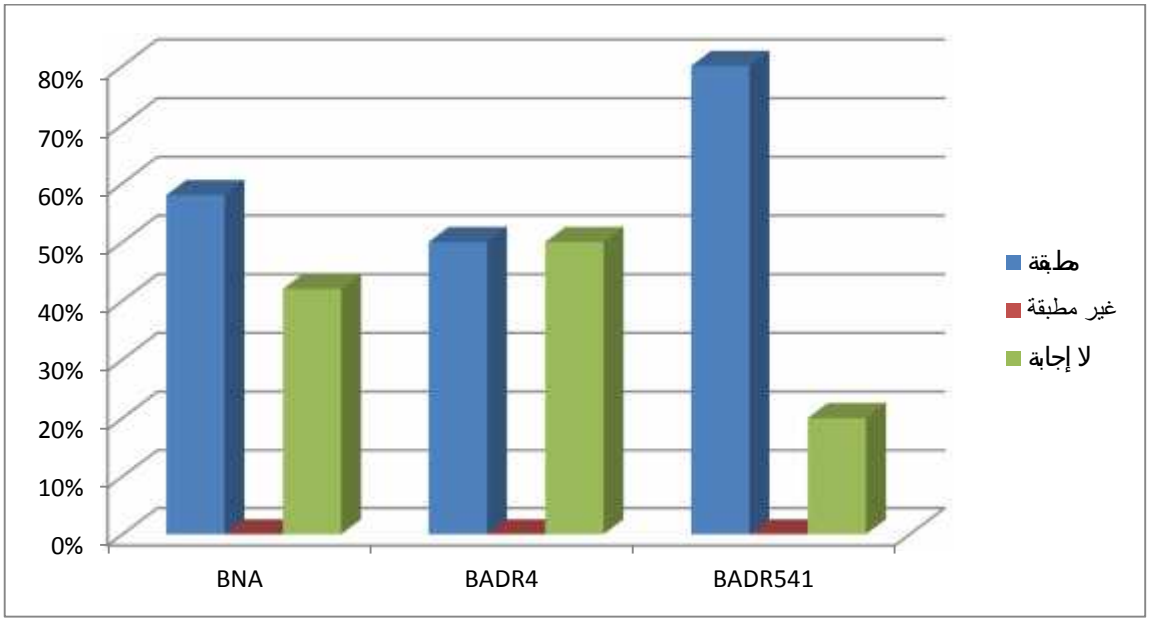

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الجدول التالي:

الجدول 03 ـ41: اختبار فرضية 04

العينة / اختبار الفرضية	BNA ـBADR$_{04}$ ـ BADR$_{541}$	
	التكرار	النسبة
مطبقة	21	%70
غير مطبقة	0	%0
لا إجابة	11	%30
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال المقارنة نلاحظ أن 70% من أفراد العينة محل الدراسة اختاروا الفرض القائل فرضية اعتماد نسبة سيولة متوسطة وطويلة الأجل تهدف لتوفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، بينما امتنع 30% من أفراد العينة عن الإجابة لعدم إحاطتهم بالموضوع.

وبالتالي نقبل الفرض القائل فرضية اعتماد نسبة سيولة متوسطة وطويلة الأجل تهدف لتوفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها مطبق بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل03-36: اعتماد نسبة سيولة متوسطة وطويلة الأجل تهدف لتوفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها في الوكالات الثلاثة.

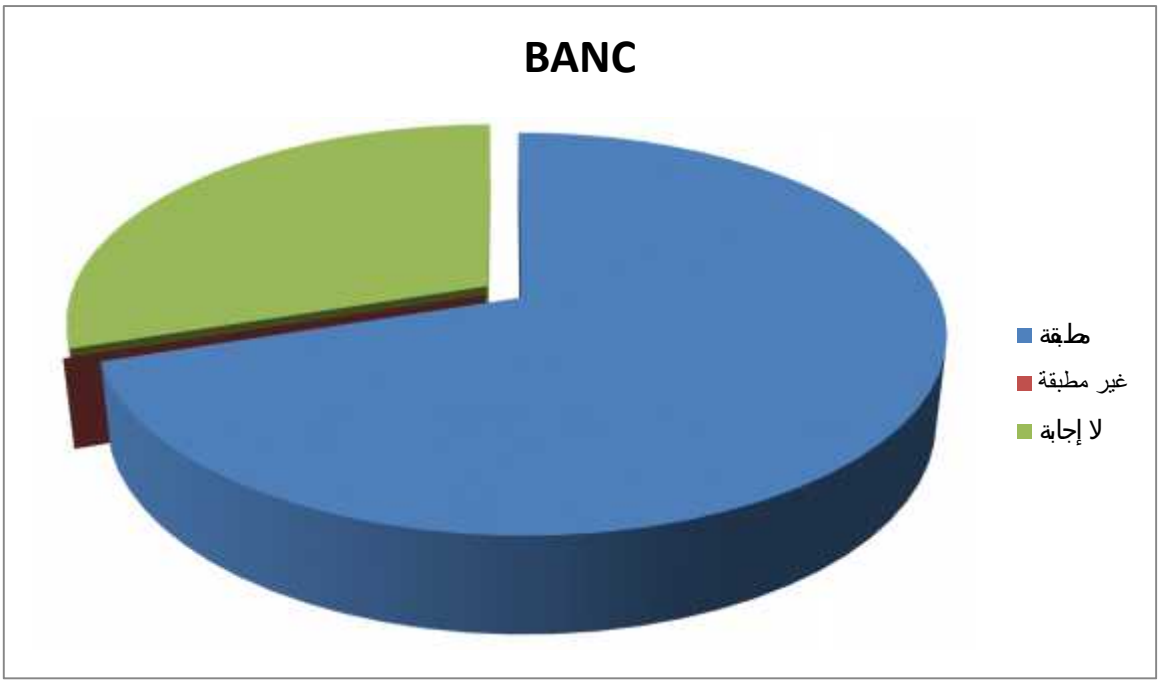

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان.

المبحث الثالث: دراسة العلاقة الارتباطية بين مبادئ ومهام إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري وتطبيق بازل IIوIII.

لتحليل هذا الارتباط نستخدم معامل غاما GAMMA الذي يستخدم لقياس اتجاه وقوة العلاقة الارتباطية بين متغيرين ترتيبيين وقد قدمه العالمان Goodman And kruskal سنة 1945، تنحصر قيمته بين 1+ و1ـ، الإشارة تحدد اتجاه العلاقة بينما القيمة تحدد قوة العلاقة ونستخدم في ذلك البرنامج الإحصائي SPSS21.

الجدول 03 ـ 42: قوة معامل الارتباط غاما بدلالة القيمة العددية له

القيمة	التفسير
اقل من 0,3	ارتباط ضعيف
من 0,3 إلى 0,5	ارتباط متوسط
من 0,5 إلى 0,7	ارتباط قوي
من 0,7 إلى 1	ارتباط قوي جدا

المصدر: محمد شامل بهاء الدين، الإحصاء بلا معاناة، مركز البحوث، السعودية ،2005،ص:562.

المطلب الأول: الارتباط بين المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري وتطبيق بازل II وIII

لذا ارتأينا قصد تحسين المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر المصرفية يتم ربطها مع مقررات لجنة بازل، IIIو II من خلال هذا المطلب دراسة مدى الارتباط بين هذه المبادئ ومقررات بازل

أولا: الارتباط بين المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي والحد الأدنى لرأس المال وفق بازل II

.الجدول 03 ـ 43: معامل الارتباط غاما بين مبادئ إدارة المخاطر المصرفية والحد الأدنى لرأس المال

	Value	Asymp std Error	Approx t[b]	Approx sig
Ordinal by ordinal Gamma N of valid Gases	320 30	130	2,812	,005

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSpss21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط غاما تساوي 0,320و هو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بين مبادئ إدارة المخاطر في القطاع المصرفي والحد الأدنى لرأس المال.

ثانيا: الارتباط بين المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي والحد الأدنى لرأس المال وفق بازل II

الجدول 03 ـ 44:معامل الارتباط غاما بين مبادئ إدارة المخاطر المصرفية وانضباط السوق وفق بازلII

	Value	Asymp std Error	Approx t[b]	Approx sig
Ordinal by ordinal Gamma N of valid Gases	031، 30	،171	،228	،820

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSpss21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط غاما تساوي 0,031و هو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بين مبادئ إدارة المخاطر في القطاع المصرفي وانضباط السوق.

ثالثا: الارتباط بين المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي وتطبيق بازل III

الجدول 03 ـ 45: معامل الارتباط غاما بين مبادئ إدارة المخاطر المصرفية وتطبيق بازل III

	Value	Asymp std Error	Approx t[b]	Approx sig
Ordinal by ordinal Gamma N of valid Gases	،038 30	،181	،251	،902

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSpss21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط غاما تساوي 0,038 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بين مبادئ إدارة المخاطر في القطاع المصرفي وتطبيق بازل III.

المطلب الثاني: الارتباط بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري وتطبيق بازل IIوIII.

قصد تحسين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر المصرفية يتم ربطها مع مقررات لجنة بازل، لذا ارتأينا من خلال هذا المطلب دراسة مدى الارتباط بين هذه المهام ومقررات بازل II وIII.

أولا: الارتباط بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري والحد الأدنى لرأس المال.

الجدول 03 ـ 46: معامل الارتباط غاما بين مهام إدارة المخاطر المصرفية والحد الأدنى لرأس المال.

	Value	Asymp std Error	Approx t[b]	Approx sig
Ordinal by ordinal Gamma N of valid Gases	،0399 30	،131	768،2	،003

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط غاما تساوي 0,0399 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بين مهام إدارة المخاطر في القطاع المصرفي والحد الأدنى لرأس المال.

ثانيا: الارتباط بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري والمراجعة الإشرافية.

الجدول 03 ـ 47: معامل الارتباط غاما بين مهام إدارة المخاطر المصرفية والمراجعة الإشرافية .

	Value	Asymp std Error	Approx t[b]	Approx sig
Ordinal by ordinal Gamma N of valid Gases	،211 30	،111	912،1	،178

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط غاما تساوي 0,211و هو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطيه طردية ضعيفة بين مهام إدارة المخاطر في القطاع المصرفي والمراجعة الإشرافية .

ثالثا: الارتباط بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري وانضباط السوق.

.الجدول 03 ـ 48: معامل الارتباط غاما بين مهام إدارة المخاطر المصرفية وانضباط السوق

	Value	Asymp std Error	Approx t[b]	Approx sig
Ordinal by ordinal Gamma N of valid Gases	ـ،242 30	،142	ـ782،1	،131

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط غاما تساوي 0,242ـ وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطيه عكسية ضعيفة بين مهام إدارة المخاطر في القطاع المصرفي وانضباط السوق .

ثالثا: الارتباط بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري وتطبيق بازل III.

الجدول 03 ـ 49: معامل الارتباط غاما بين مهام إدارة المخاطر المصرفية وتطبيق بازل III

	Value	Asymp std Error	Approx t[b]	Approx sig
Ordinal by ordinal Gamma N of valid Gases	ـ،112 30	،171	ـ،617	،516

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط غاما تساوي 0,112ـ وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطيه عكسية ضعيفة بين مهام إدارة المخاطر في القطاع المصرفي وتطبيق بازل III.

الخلاصة:

إن تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية من شأنه أن يمنح القطاع المصرفي الجزائري الاعتراف الدولي، بالإضافة إلى إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية الذي يعد خطوة أولى في تأسيس سوق مالي نشط في الجزائر وبالتالي يصبح القطاع المصرفي قادرا على العمل بمقررات بازل الثالثة.

ومن خلال ما تم عرضه في هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

ـ إمكانية تطبيق القطاع المصرفي الجزائري لمقررات لجنة بازل الثانية من الاحتفاظ بالحد الأدنى لرأس المال والمراجعة الإشرافية ما عدا انضباط السوق لعدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر .

ـ مقررات لجنة بازل الثالثة لم تطبق بعد في القطاع المصرفي الجزائري .

ـ وجود علاقة ارتباطيه طردية بين مبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري وتطبيق بازل II وIII.

ـ وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري والحد الأدنى لرأس المال والمراجعة الإشرافية .

ـ وجود علاقة عكسية طردية بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري وانضباط السوق وتطبيق مقررات بازل III.

الخاتمة

إن المخاطر المصرفية بمختلف أنواعها وأبعادها تمثل المشكل الرئيسي والشغل الشاغل للمؤسسات المصرفية، لذا نجد هذه المؤسسات تبذل قصارى جهدها في البحث عن أنجع الوسائل وأفضل الطرق لإدارة هذه المخاطر المصرفية، فكان نتاج ذلك تأسيس لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي التي من شانها أن تفعل إدارة المخاطر المصرفية وذلك من خلال إصدار مقررات بازل الأولى التي وضعت حد أدنى لكفاية رأس المال والمقدرة 8%، تلتها اتفاقية بازل الثانية والتي كانت اشمل من حيث مجال التطبيق حيث تضمنت ثلاثة محاور أساسية تمثلت في الحد الأدنى لرأس المال ، المراجعة الإشرافية ، انضباط السـوق . وكردة فعل عن أزمة الرهن العقاري 2008 التي كانت أزمة سيولة بالدرجة الأولى تم إصدار مقررات بازل الثالثة التي أجبرت البنوك على نسب سيولة قصيرة /متوسطة /طويلة الأجل.

إن تطبيق القطاع المصرفي الجزائري لمقررات لجنة بازل من شانه أن يمنح له الاعتراف الدولي خاصة وان الجزائر تسعى لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية في إطار تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي ، كم أن أي تأخير أو إهمال في تطبيق هذه المقررات من شانه أن يجعل البنوك الجزائرية في وضع تنافسي غير ملائم مع البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر إضافة إلى حرمان هذه الأخيرة من الاستفادة من الخبرة التي تتمتع بها هذه اللجنة.

وبالرغم من التعقيدات التي تتضمنها اتفاقية بازل الثانية خاصة وأنها تعتبر إنشاء أنظمة للرقابة الداخلية داخل القطاع المصرفي احد أركانها الأساسية، إلا أن التزام القطاع المصرفي الجزائري بهذا النظام سيمكنه من معالجة الديون المتعثرة كخطوة أولى كما سيفتح المجال لإنشاء سوق مالي نشط وبالتالي يصبح القطاع المصرفي الجزائري قادرا على العمل بمقررات بازل الثالثة والتي تتعامل بالابتكارات المالية داخل سوق مالي نشط.

اختبار الفرضيات:

فرضنا في بداية دراستنا للموضوع مجموعة من الفرضيات وكانت نتائج اختبارها كالآتي:

ـ **الفرضية الأولى** : إدارة المخاطر هي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي من شانها أن تقلل آو تتحكم في المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، ولقد **تم إثبات صحة هذه الفرضية** وتوصلنا أن عملية تحديد المخاطر المصرفية هي عملية تحديد وقياس وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك وكذا إعداد الخطط لتجنبها أو التقليل منها .

ـ **الفرضية الثانية:** تكمن أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية في مراقبة الأعمال المصرفية والإشراف عليها ووضع حد أدنى لكفاية رأس المال ،و قد تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث توصلنا أن اللجنة من خلال اتفاقياتها الثلاثة تسعى لتعزيز متانة النظام المصرفي العالمي.

ـ **الفرضية الثالثة:** توجه القطاع المصرفي الجزائري في تطبيق مقررات بازل 2و 3 تم إثبات صحة الفرضية ،

حيث قام المشرع الجزائري بسن العديد من القوانين لتسهيل تطبيقها من خلال إصدار النظام رقم 02 ـ03 والمتعلق بالرقابة على البنوك والنظام رقم 11 ـ04 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.

ـ **الفرضية الرابعة:** تم اختبار هذه الفرضية من خلال ما يلي:

مقررات بازل 02 مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، تم اختبار صحة الفرضية من خلال المحاور التالية:

ـ الحد الأدنى لرأس المال 8% تم إثبات صحة الفرض القائل بان الحد الأدنى لرأس المال 8% مطبق بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ امتلاك البنوك أساليب لتقييم كفاية رأس المال واستراتيجيات المحافظة على مستويات رأس المال تم إثبات صحة الفرض القائل بان امتلاك البنوك أساليب لتقييم كفاية رأس المال واستراتيجيات المحافظة على مستويات رأس المال مطبق بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ مراجعة السلطة الرقابية لأساليب تقييم كفاية رأس المال المستخدمة من طرف البنوك الخاضعة لها، تم إثبات صحة الفرض القائل بان مراجعة السلطة الرقابية لأساليب تقييم كفاية رأس المال المستخدمة من طرف البنوك الخاضعة لها مطبقة بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري.

ـ التزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب لرأس المال، تم إثبات صحة الفرض القائل بان التزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب لرأس المال مطبقة بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ تدخل الجهة الرقابية لمنع أي انخفاض في رأس المال المطلوب، تم إثبات صحة الفرض القائل بان تدخل الجهة الرقابية لمنع أي انخفاض في رأس المال المطلوب مطبقة بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ انضباط السوق: تم اختبار الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

ـ الإفصاح عن هيكلة وحجم الأموال الخاصة تم إثبات صحة الفرض القائل بان الإفصاح عن هيكلة وحجم الأموال الخاصة مطبقة بشكل متوسط في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر واستراتيجيات إدارتها وتسييرها، تم إثبات صحة الفرض القائل بان الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر واستراتيجيات إدارتها وتسييرها مطبقة بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري.

ـ الإفصاح عن رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة، تم إثبات صحة الفرض القائل بان الإفصاح عن رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة مطبقة بشكل متوسط في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ مقررات بازل 3 مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري، تم اختبار الفرضية من خلال المحاور التالية:

ـ إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أساسي (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتفظ بها) بنسبة 4%بدل 2%، تم إثبات صحة الفرض القائل بان فرضية إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أساسي (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتفظ بها) بنسبة 4%بدل 2% غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري.

ـ تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بنسبة 2,5%، تم إثبات صحة الفرض القائل بان تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بنسبة 2,5% غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ زيادة رأس المال من 8% إلى 10%، تم إثبات صحة الفرض القائل بان فرضية زيادة رأس المال من 8% إلى 10%غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المرتبطة بحركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 ـ 2,5%، تم إثبات صحة الفرض القائل احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المرتبطة بحركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 ـ 2,5% مطبقة بشكل متوسط في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ تحسين جودة الأموال الخاصة، تم إثبات صحة الفرض القائل تحسين جودة الأموال الخاصة مطبقة بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ تغطية المخاطر، تم إثبات صحة الفرض القائل بان تغطية المخاطر مطبقة بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ إدخال نسبة الرفع المالي لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي بنسبة 3%، تم إثبات صحة الفرض القائل بان إدخال نسبة الرفع المالي لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي بنسبة 3% غير مطبقة في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية، تم إثبات صحة الفرض القائل ربط عملية الإقراض بالدورة الاقتصادية مطبقة بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ اعتماد نسبة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي، تم إثبات صحة الفرض القائل اعتماد نسبة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي مطبقة بشكل متوسط في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ اعتماد نسبة سيولة متوسطة وطويلة الأجل تهدف لتوفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها، تم إثبات صحة الفرض القائل فرضية اعتماد نسبة سيولة متوسطة وطويلة الأجل تهدف لتوفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها مطبق بشكل مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري؛

ـ **الفرضية الخامسة:** وجود علاقة ارتباطيه بين المهام والمبادئ التي تقوم عليه إدارة المخاطر في البنك وتطبيق بازل 2 و3، تم إثبات صحة هذه الفرضية ولكن وجدنا انه لا توجد علاقة ارتباطيه بين المهام والمبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في البنك وانضباط السوق وتطبيق بازل III.

النتائج:

بعد الدراسة النظرية والميدانية لإدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2و3 توصلنا للنتائج التالية:

ـ ضرورة البحث عن أساليب وأدوات مالية للتعامل للحد من المخاطر المصرفية أو التخلص منها بشكل نهائي.

ـ اتفاقية بازل الأولى من أهم التطورات العالمية التي مست القطاع المصرفي نظرا للدور الذي تلعبه لمواجهة التحديات والتقليل منها.

ـ تمثل مقررات بازل الثانية فرص وتحديات للأنظمة المصرفية الجزائرية والعالمية على السواء وارتبط نجاح محاولاتها في وضع حد أدنى لرأس المال ورفع ثقافة إدارة المخاطر المصرفية وتخفيض تذبذباتها وتقليص مخصصات القروض السيئة وخسائر العمليات المصرفية.

ـ إن مقررات بازل الثالثة تهدف لزيادة السيولة للوفاء بالالتزامات النقدية المستحقة وتدعيم أساليب قياس المخاطر وفق مقررات بازل الثانية من خلال رفع متطلبات رأس المال أكثر مما كانت عليه في بازل الثانية.

ـ تطبيق الجزائر لنسب احترازية مطابقة لمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية الأمر الذي يمكنها زيادة كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري.

ـ البنوك الجزائرية تتبنى وتطبق مبادئ ومهام إدارة المخاطر المصرفية وكذا تطبق مقررات بازل الثانية من الاحتفاظ بالحد الأدنى لرأس المال والمراجعة الإشرافية في حين أن البنوك الجزائرية لم تطبق الركيزة الثالثة والمتمثلة في انضباط السوق نظرا لافتقار الجزائر لسوق مالي نشط.

ـ رغم إصدار النظام رقم 11 ـ 04 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة لم تطبق الجزائر لحد ألان مقررات بازل 03.

ـ وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر بالبنك وكل من الحد الأدنى لرأس المال وانضباط السوق وفق بازل 02.

ـ وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر بالبنك وتطبيق بازل 03؛

ـ وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر بالبنك وكل من الحد الأدنى لرأس المال والمراجعة وفق بازل 02.

ـ وجود علاقة ارتباطيه عكسية بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في البنك وانضباط السوق وفق بازل 2.

ـ وجود علاقة ارتباطيه عكسية بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في البنك وتطبيق بازل 3.

التوصيات :

على أساس ما توصلنا له من خلال النتائج نوصي القطاع المصرفي بما يلي:

ـ على البنوك الجزائرية توفير النظم والوسائل الكافية لتقدير وقياس المخاطر التي يواجهها البنك.

ـ توفير الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير ومقررات بازل الجديدة والاتجاه نحو امتلاك القدرات التي تنص عليها معايير بازل الدولية إلى جانب توفير البيانات والمعلومات التي تمكن من تقييم دقيق لما تقوم به البنوك.

ـ عدم إهمال أو تأخير تطبيق مقررات بازل الثانية في القطاع المصرفي الجزائري.

ـ ضرورة إنشاء أنظمة للرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية باعتبارها أحد الأركان الأساسية لاتفاقية بازل الثانية.

ـ مراجعة التشريعات والسياسات والتوجيهات الرقابية والطرق الاحترازية بما يكفل الإشراف الفعال على المخاطر التشغيلية.

ـ إنشاء سوق مالي نشط يمكن البنوك الجزائرية من الإفصاح عن حجم وهيكل الأموال الخاصة وكذا عن الاستراتيجيات المتبعة لتسيير المخاطر.

ـ إدخال مقررات بازل الثالثة حيز التنفيذ من خلال تطبيق الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر.

آفاق البحث:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وجدنا جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث حول موضوع إدارة المخاطر المصرفية ومقررات بازل لتكون إشكاليات بحوث ودراسات مستقبلية، وهي:

ـ دراسات حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفق مقررات بازلII وIII.

ـ دراسات حول النظام المصرفي الجزائري وتطبيق اتفاقية بازلIII .

ـ دراسات حول إدارة مخاطر السيولة وفق مقررات بازل.III

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

جامعة ابن خلدون تيارت

دراسة واقع و إمكانية تطبيق مقررات بازل 2و3 في القطاع المصرفي الجزائري

. لجنة بازل هي لجنة استشارية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية ، أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية تجتمع هذه اللجنة 4مرات في السنة .استطاعت هذه اللجنة ان تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية و التفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

. تقدر اتفاقية بازل 2 الحد الأدنى لرأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر بنسبة 8/

. متابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال لا يقتصر على التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك و أيضا تشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب إدارة الرقابة على المخاطر

. يتضمن انضباط السوق تحفيز المصارف على ممارسة أنشطتها بشكل سليم و فعال فضلا عن تحفيزها للحفاظ على رأس مال قوي لتعزيز قدرتها على مواجهة الخسائر المحتملة مستقبلا جراء تعرضها للمخاطر

. جاءت اتفاقية بازل 3 لوضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال المصرفية وذلك عقب الأزمة المالية العالمية بهدف خفض أثار أي أزمة مالية مستقبلا .

العمر	أقل من 30سنة	40.30 سنة	50.40 سنة	اكثرمن 50سنة
علامةX				

الجنس	ذكر	انثى
علامةX		

سنوات الخبرة	اقل من 10 سنوات	15.10سنة	20.15سنة	أكثر من20سنة
علامةX				

التخصص	محاسبة	مالية	بنوك	اقتصاد	ادارة اعمال	اختصاصات اخرى
علامةX						

اتفاقية بازل 02

1. الحد الادنى لراس مال الموجودات المرجحة بالمخاطر تقدر بـ 8/

مطبقة	غير مطبقة

2المراجعة الإشرافية

. امتلاك البنوك أساليب لتقييم كفاية رأس المال و استراتيجيات المحافظة على مستويات رأس المال المطلوب

مطبقة	غير مطبقة

. مراجعة السلطة الرقابية للاساليب تقييم كفاية راس المال المستخدمة من طرف البنوك الخاضعة لها

مطبقة	غير مطبقة

. التزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة راس المال عن الحد الادنى لراس المال المطلوب

مطبقة	غير مطبقة

. تدخل الجهة الرقابية لمنع اي انخفاض او تراجع في راس المال المطلوب و اتخاذ الاجراءات التصحيحية في حالة عدم المحافظة على هذا المستوى

مطبقة	غير مطبقة

03 . انضباط السوق

. الإفصاح عن هيكلة و حجم الأموال الخاصة

مطبقة	غير مطبقة

. الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر و استراتيجيات إدارتها وتسييرها

مطبقة	غير مطبقة

. الافصاح عن كفاية رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة

مطبقة	غير مطبقة

بازل 03

01. المقترحات الجديدة لبازل 03

. الزام البنوك بالاحتفاظ براس مال اساسي (راس المال المدفوع +الارباح المحتفظ بها)بنسبة 4/بدل 2/ .

مطبقة	غير مطبقة

تكوين إحتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بنسبة 2,5/

مطبقة	غير مطبقة

. احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الاثار السلبية المرتبطة بحركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0.

2,5/

مطبقة	غير مطبقة

. زيادة رأس المال من8/ الى 10,5/

مطبقة	غير مطبقة

02. المحاور الأساسية لبازل 03

. تحسين جودة الأموال الخاصة

مطبقة	غير مطبقة

. زيادة تغطية المخاطر

مطبقة	غير مطبقة

. إدخال نسبة الرفع المالي لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي بنسبة 3/

مطبقة	غير مطبقة

.

ربط عملية الإقراض بالدورة الإقتصادية:

مطبقة	غير مطبقة

. اعتماد نسبة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي

مطبقة	غير مطبقة

. اعتماد نسبة سيولة متوسطة وطويلة الأجل تهدف لتوفير مصادر تمويل مستقرة لانشطتها

مطبقة	غير مطبقة

دراسة العلاقة الارتباطية بين المبادئ و المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي و تطبيق بازل 2و3.

ـ الارتباط بين المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي و الحد الأدنى لرأس المال و فق بازل 2 .

مطبقة	غير مطبقة

ـ الارتباط بين المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي و انضباط السوق و فق بازل 2 .

مطبقة	غير مطبقة

ـ الارتباط بين المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي و تطبيق بازل 3

مطبقة	غير مطبقة

ـ الارتباط بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري و الحد الأدنى لرأس المال.

مطبقة	غير مطبقة

ـ الارتباط بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري و المراجعة الإشرافية.

مطبقة	غير مطبقة

ـ الارتباط بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري و انضباط السوق.

مطبقة	غير مطبقة

ـ الارتباط بين المهام التي تقوم عليها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري و تطبيق بازل 3.

مطبقة	غير مطبقة

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

1) الكتب:

1. ابراهيم الكراسنة، **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر ، معهد السياسات الاقتصادية** ، الطبعة الثانية ، ابو ظبي ، 2010.
2. احمد سليمان حصاونة، **المصارف الإسلامية . مقررات لجنة بازل ـ تحديات العولمة و إستراتيجية مواجهتها**، جدار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
3. اسامة عزمي، شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر و التامين**، الطبعة الأولى، دار الحماد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
4. اسماعيل حسن محمد، **بازل و السلامة المصرفية** ، ـ المصارف العربية و العودة للمستقبل ، اتحاد المصارف العربية ، مصر ، 2002 .
5. بن علي بلعزوز وآخرون، **إدارة المخاطر**، دون طبعة، دار الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2013
6. خالد وهيب الراوي ، **إدارة المخاطر المالية** ، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، 2009.
7. دريد كامل ال شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة** ، الطبعة الثانية ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، 2012
8. سليمان الناصر، **النظام المصرفي الجزائري و اتفاقية بازل للرقابة و الإشراف على البنوك بازل 1 بزل2**، دون طبعة، مصر ، 2004
9. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، دون طبعة، منشاة المصارف ، مصر ، 2005
10. سمير عبد الحميد ورضوان حسن، **المشتقات المالية و دورها في إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دون طبعة، الأردن، بدون سنة النشر.
11. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك، سلسلة في دروس الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2000.
12. شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دون طبعة، دار الميسرة، الأردن، 2012.

13. صادق راشد الشمري ، **إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية** ، دون طبعة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ،2008.

14. صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة الأولى** ، دار اليازوري للنشر و التوزيع، 2013.

15. صالح مفتاح، **العولمة المالية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 2 ، جامعة الجزائر ، جوان 2002.

16. صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات نظرية و تطبيقية لقضايا معاصرة** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي، مصر ،2004.

17. صلاح حسن ،**تحليل وإدارة حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية** ، دار الكتاب الحديث، مصر،2011.

18. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 .

19. طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

20. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية و إمكانية التحكم في الأزمات المالية** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2004.

21. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة و اقتصاد البنوك ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع** ، الإسكندرية ، 2003

22. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين عيسى، **النقود و المصارف و الأسواق المالية**، دون طبعة، دار الحامد، الأردن، 2004.

23. عبد الناصر براني أبوشهد، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفاس للتوزيع والنشر، الأردن . 2013.

24. عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي ، **الإدارة المالية المتقدمة** ، دط، دار اليازوري العلمية ، الأردن ، 2009.

25. فايزة العراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة** ، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع ، مصر ، 2013.

26. فلاح حسن الحسين، محمد عبد الرحمان الدوزي ، **إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن، 2000.

27. كمال رزيق، **تسيير المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية** ، جامعة الزيتونية الأهلية ، الأردن.

28. كمال رزيق، عبد السلام عقون، **سياسة الأزمة المالية المعاصرة** ، الطبعة الأولى ، مكتب المجتمع العربي الأردن، 2011 .

29. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج، الأردن، 2006.

30. محمد كمال خليل ألحمراوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1997.

31. محمد محمود المكاوي ، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية** ، الطبعة الأولى ، المكتبة العربية للنشر و التوزيع ، مصر 2012،

32. محمد محمود مكاوي، **البنوك الإسلامية و مأزق بازل منظور المطلوبات و استيفاء مقررات بازل 1، 2 ،3**، دط، دار الفكر و القانون ، مصر ، 2011.

33. منير الجبنيهي و ممدوح الجبنيهي ، **البنوك الالكترونية** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، مصر

34. موسى اللوزي و آخرون، **الأزمة المالية العالمية و الأفاق المستقبلية** ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، مكتب المجتمع العربي ، الأردن ، 2011 .

35. هاني جزاع ارتيمية و سامر محمد عكون ، **إدارة الخطر و التامين . منظور إداري كمي إسلامي** ، الطبعة الأولى، دار الحامد ، الأردن،

2) الأطروحات و الرسائل العلمية :

36. ابراهيم تومي، **النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل ـ دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة بسكرة ، 2008.2007

37. احمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، فرع دراسة مالية و محايبية معمقة ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2012 ـ 2013

38. بن فحصي أمينة وآخرون ، **الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية** ، مذكرة ليسانس غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،تخصص مالية ، جامعة المدية ، الجزائر ، 2009.2008

39. حياة نجار ، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل ـ دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية** ، أطروحة دكتورة غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة سطيف ، 2013 .2014

40. زبير عياش ، **فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص مانجمنت المؤسسة ، المركز الجامعي العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2006 .2007.

41. شراردي محمد الحاج ، **مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية مدراسة مقارنة**، مذكرة ليسانس في الحقوق و العلوم السياسية ، تخصص قانون خاص ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012 2013.

42. علي سليمان الشطي ، **تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1997.1996 .

43. كندة البيطار، **إدارة المخاطر المصرفية** ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، تخصص إدارة المالية ، كلية اقتصاد، جامعة دمشق، 2009ـ2010

44. محمد توفيق عمرو، إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي، رسالة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الماليةوالمصرفية، تخصص الإدارة المالية، الأردن، 2006

45. مزرارة أحلام شروق، **مدى إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات لجنة بازل 2**، مذكرة ماستر في العلو م التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت ،2009 ـ2010

3) المقالات و الدوريات و الملتقيات :

46. احمد بوعبدلي ،حمزة عمي السعيد،**دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل 3**،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، المجلد ، العدد 2،جامعة غرداية،2014.

47. احمد منير النجار، **الخصخصة بين التقليدية و العالمية المعاصرة و أثارها على مشاريع الأعمال** ، مجلة الكويت الاقتصادية ، العدد 139 ، الكويت ، 2003.

48. زبير عياش ، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات القطاع البنكي العالمي** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 30 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013

49. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تحدد نفسها**، مجلة عالم المعرفة، العدد 147 ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب ، الكويت ،1990.

50. مركز البحوث المالية و المصرفية، **الدراسات المالية و المصرفية** ، الطبعة الأولى ، مركز البحوث المالية و المصرفية ، الأردن ، 2001.

51. نادية أبو فخرة مكاوي، **تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرفية (نموذج تجريبي)**، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، افريل 1998.

52. نجار حياة، **اتفاقية بازل 3 و أثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 13، 2013.

4) البحوث و الدراسات :

53. عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية** ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف، 20 .21 اكتوبر2009

54. مفتاح صالح، رحال فاطمة ، **تأثير مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي ، المؤتمر الدولي حول النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي** ، تركيا ، 2013

55. ميساء محي الدين كلاب، **دوافع تطبيق دعائم بازل 2 و تحدياتها ـ دراسة على المصارف العاملة في فلسطين**، كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية ، فلسطين ، 2007.

56. نعيمة بن عامر، **المخاطر و التنظيم الاحترازي ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ـ واقع و تحديات** ، جامعة شلف ، أيام 14 .15 ديسمبر 2004.

5) القوانين:

57. البند(649) من التشريعات المصرفية للجنة بازل2 المتعلق بالمخاطرة التشغيلية

58. راجع في ذلك البند (650)من التشريعات المصرفية للجنة بازل 2حول المخاطر التشغيلية .

59. النظام رقم 04 .01 الصادر في 14 مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، المادة 02.

60. النظام رقم 04 .01 الصادر في 14 مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، المادة03.

ثانيا : باللغة الأجنبية :

61. Axelle La badie,olierrousseau,credit management gerelerisque client ed economie,paris,1996

62. Basel committee on Banquing,supervision ,In ternational convergence of capital Measurement and capital

63. Basel comunite ou banking supercision basel 2 ,aglobal regulary from work for more resitient banks and banking systems ,bank for international settlements,basel suiserland,june 2011

64. Gooh Manjoh Downaes and Jordan Elliott, Dictionary Of Finance and Investment Terms,USA,1995,p491.

65. standards,op,cit,p131.